



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة في فلسطين

إعداد

فريد منصور حمدان سليم

إشراف الدكتور
عصام محمد البحيصي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في المحاسبة والتمويل

2007

الإهداء

أهدي هذا الجهد إلى أسرتي ..

إلى روح والدي رحمه الله الذي غرس البذور وقدم لها الرعاية وطال انتظاره للحظة الحصاد.

إلى والدتي التي قدمت كل ما تستطيعه أم بإخلاص وصمت، أطال الله عمرها.

إلى أخواتي الحانيات جميعاً وإخواني الأعزاء.

إلى من قصرت في حقهم طيلة فترة إعداد الدراسة أو لادي الأعزاء .

إلى زوجتي الوفية.

إلى كل أقاربي ومن يهمهم أمري.

إلى من أحببتهم من كل قلبي سواء من ارتقى منهم شهيداً إلى العلا أو بقي رهناً القيد يعاند قسوة

السجان، أو لا زال قابضاً على الجمر يبحث بعقله أو بيده، عن ضوء في عتمة النفق.

أقدم هذا الجهد المتواضع لعله يضيء زاوية من عتمة هذا الزمان

شكر وتقدير

(لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

الحمد لله أولاً وآخراً على فضله وامتنانه أن يسر لي هذا العمل المتواضع، ثم يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الدكتور: عصام محمد البحيصي المحاضر بكلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل بالجامعة الإسلامية والذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة وعلى تشجيعه واهتمامه وتقديمه للنصائح والتوجيهات، وعلى ما وسعني به من رحابه صدره وتواضعه ومنحني الكثير من وقته الثمين في التوجيه والأرشاد فجزاه خيراً، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى عضوي لجنة المناقشة الدكتور: يوسف جربوع حفظه الله، والدكتور: حمدي زعرب حفظه الله اللذين تفضلاً بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتكرمهما بإرشادي إلى مواطن الخلل والنقص ليتم تسديده وإتمامه وتصويبه.

كما وأتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة ومد يد العون من خلال إبداء الملاحظات أو تقديم المعلومات والتسهيلات فجزاهم الله خيراً.

سأثلاً الله أن يجزي الجميع ويبارك في جموحهم...

المحتويات

الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ز
ملخص الدراسة	ح
Abstract	ط

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
فروض الدراسة	3
منهج الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
الدراسات السابقة	6

الفصل الثاني

واقع بلديات قطاع غزة المالي

الواقع الراهن لبلديات قطاع غزة	14
وظائف وصلاحيات البلدية	17
المحاسبة الحكومية في بلديات قطاع غزة	19
مسئولية البلديات حول المعلومات المحاسبية للإيرادات والنفقات	20
الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف به القوائم المالية للبلديات	21
الإيرادات المالية لبلديات قطاع غزة	22
أساليب وطرق تقدير الإيرادات في بلديات قطاع غزة	27
واقع ومشاكل الإيرادات المحلية في بلديات قطاع غزة	29
النفقات في بلديات قطاع غزة	31
هيكل وتركيبية النفقات البلديات	32
الرقابة المالية على عمل البلديات	36

الفصل الثالث الأسس المحاسبية

39.....	مقدمة
39.....	أهمية الأساس المحاسبي
39.....	معايير إختيار الأساس المحاسبي
40.....	أسس وطرق القياس المحاسبي
41.....	أولاً: الأساس النقدي
42.....	أولاً: مزايا الأساس النقدي
43.....	ثانياً: عيوب الأساس النقدي
46.....	ثانياً : أساس الأستحقاق
46.....	مزايا أساس الأستحقاق
48.....	أولاً: عيوب أساس الأستحقاق
50.....	ثالثاً: أساس الإلتزام
50.....	أولاً: مزايا أساس الإلتزام
51.....	ثانياً: عيوب أساس الإلتزام

الفصل الرابع المبحث الأول

التقارير والقوائم المالية في بلديات قطاع غزة

56.....	واقع الموازنات وأسلوب إعدادها وتنفيذها في بلديات قطاع غزة
62.....	أولاً: التقارير الدورية (الشهرية)
62.....	الموقف المالي الشهري
63.....	الخلاصة الحسابية الشهرية (كشف الحسبة)
66.....	بيان بأرصدة حسابات البلدية (كشف حساب الدائنون والمدينون)
67.....	ثالثاً: القوائم المالية السنوية
67.....	قائمة الحساب الختامي (قائمة الدخل)
68.....	أهمية الحساب الختامي
69.....	قائمة المركز النقدي (المالي)
70.....	واقع المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة في بلديات قطاع غزة

المبحث الثاني

أثر تطبيق الأساس النقدي على المعلومات المحاسبية

- 74..... أساس القياس المحاسبي المُتبع والمطبق في النظام المحاسبي لبلديات قطاع غزة
- 76..... الأساس النقدي وموازنة البلديات
- 81..... الأساس النقدي وقائمة نتائج الحساب الختامي
- 82..... أثر تطبيق الأساس النقدي على قائمة المركز المالي
- 84..... أثر الأساس النقدي على جمع وإعداد بيانات الأصول الثابتة

الفصل الخامس

الإطار العملي والتطبيقي للدراسة

المبحث الأول

- 86..... منهجية الدراسة
- 86..... مجتمع الدراسة
- 86..... عينة الدراسة
- 86..... أداة الدراسة
- 88..... صدق الإستبانة
- 89..... صدق الاتساق الداخلي
- 89..... توزيع وجمع الإستبانة
- 91..... المعالجة الإحصائية
- 98..... أداة القياس

المبحث الثاني

الإطار العملي للدراسة

- 100 وصف وتحليل خصائص عينة الدراسة

المبحث الثالث

- 105 تحليل ومناقشة مجالات الدراسة

المبحث الرابع

- 131 اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج
- 137 النتائج والتوصيات
- 137 نتائج الدراسة
- 139 التوصيات
- 140 المراجع
- 144 الملاحق

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	صفحة
1.	عدد موظفي بلديات قطاع غزة للأعوام ما بين 2002-2006	13
2.	تصنيف البلديات حسب الفئة	15
3.	توزيع البلديات على محافظات قطاع غزة الخمسة	16
4.	إيرادات بلديات قطاع غزة لعامي 2004 و 2005	24
5.	نمو نفقات بلديات قطاع غزة للأعوام 2003 و 2004 و 2005 و 2006	35
6.	توزيع فقرات الإستبانة على الأقسام المختلفة ووزن كل قسم من مجموع فقرات الإستبانة	87
7.	توزيع الإستبانة على كافة بلديات قطاع غزة في كافة المحافظات	90
8.	معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الأول (الأساس النقدي) والدرجة الكلية للمجال	91
9.	معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الثاني (حاجة المستخدمين) والدرجة الكلية للمجال	92
10.	معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الثالث (القابلية للفهم) والدرجة الكلية للمجال	93
11.	معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الرابع (الموثوقية) والدرجة الكلية للمجال	93
12.	معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الخامس (الملائمة) والدرجة الكلية للمجال	94
13.	معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال السادس (دقة المعلومات) والدرجة الكلية للمجال	94
14.	معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال السابع (المقارنة) والدرجة الكلية للمجال	95
15.	معاملات الإرتباط بين فقرات المجال الثامن (الكفاية الكمية) والدرجة الكلية للمجال	95
16.	معامل الإرتباط بين فقرات المجال التاسع (كفاية المعلومات المحاسبية النوعية) والدرجة الكلية للمجال	96
17.	معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال العاشر (القرارات) والدرجة الكلية للمجال	96
18.	معيار ليكرت الخماسي	98
19.	معاملات الثبات لمحاوور الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ	99
20.	توزيع أفراد العينة حسب العمر	100
21.	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	101
22.	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	101
23.	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	102
24.	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	102
25.	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في المجال المحاسبي والمالي	103
26.	توزيع أفراد العينة حسب تصنيف البلدية	103
27.	توزيع أفراد العينة حسب المحافظة	104
28.	نتائج تحليل المجال الأول "الأساس النقدي ومدى ملائمته" من وجه نظر المبحوثين	106
29.	القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها في بلديات قطاع غزة	109
30.	دورية إعداد القوائم والتقارير المالية في بلديات قطاع غزة	109
31.	نتائج تحليل المجال الأول " ضرورة إستبدال الأساس النقدي بأساس آخر"	110
32.	نتائج تحليل المجال الأول " الأساس المقترح بدلا من الأساس النقدي"	111

33. الجهات التي يتم إعداد التقارير والقوائم المالية لها من وجه نظر المبحوثين 112
34. نتائج تحليل المجال الثالث " قابلية المعلومات المحاسبية للفهم " 114
35. نتائج تحليل المجال الثاني "موثوقية المعلومات المحاسبية" 116
36. نتائج تحليل المجال الثاني "ملائمة المعلومات المحاسبية"..... 118
37. نتائج تحليل المجال الثاني "دقة المعلومات المحاسبية"..... 120
38. نتائج تحليل المجال الثاني "قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة" 122
39. نتائج تحليل المجال الثاني " كفاية المعلومات المحاسبية الكمية " 124
40. نتائج تحليل المجال الثاني " كفاية المعلومات المحاسبية النوعية " 125
41. نتائج تحليل المجال العاشر " العلاقة بين الأساس النقدي وإتخاذ القرارات" 128
42. نتائج تحليل المجالات الرئيسية للدراسة 130
43. معامل الارتباط سبيرمان بين الأساس النقدي وجودة المعلومات المحاسبية 132
44. معامل الارتباط سبيرمان بين الأساس النقدي وكفاية المعلومات المحاسبية..... 135
45. معامل الارتباط سبيرمان بين الأساس النقدي وكفاية إتخاذ القرارات 136

قائمة الأشكال

- رسم توضيحي 1 النموذج التحليلي الافتراضي للدراسة 88

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى كفاءة النظام المحاسبي القائم على تطبيق الأساس النقدي في بلديات قطاع غزة، وبيان مزاياه وعيوبه من خلال إيضاح جودة المعلومات المحاسبية ومدى كفاية المعلومات الكمية والنوعية الناتجة عن هذا النظام وملائمتها لمتخذي القرارات، وقد أُختيرت عينة الدراسة بطريقة المسح الشامل وبلغ عدد أفرادها (96) شخص.

ولتحقيق أهداف الدراسة وإتمامها قام الباحث بإعداد وتطوير واستخدام أستيابة لهذا الغرض، شملت (44) فقرة موزعة على أربعة مجالات وقد تم توزيعها على بلديات قطاع غزة، وقد تم التأكد من صدق الإستيابة بعرضها على عدد من المحكمين من مختلف التخصصات لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حوله، ثم بعد ذلك قام الباحث بإحتساب معامل الثبات، وكانت النتائج التي تم التوصل إليها ملائمة لأغراض الدراسة .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها: أن الأساس النقدي لم يُعد يناسب العمل المحاسبي في البلديات، ورغبة غالبية المبحوثين في استبداله بالأساس النقدي المعدل، وأن أهم جهات يتم إعداد التقارير المحاسبية والمالية لها هي الجهات الحكومية مثل: وزارة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة، وهناك مظاهر ضعف للمعلومات المحاسبية منها: عدم ملائمتها للاستخدام في مجال الرقابة المالية بصورة فعّالة، وأن الأساس النقدي لا يسهل للبلدية الحصول على التقارير الاستثنائية بصورة كبيرة، وأن المعلومات المحاسبية لا تساعد متخذي القرارات في البلديات على اختلاف فئاتها في إتخاذ القرارات، وضعف قابلية المعلومات المحاسبية للبلدية للمقارنة مع المعلومات المحاسبية للبلديات الأخرى.

وفي النهاية خلُصت الدراسة إلى عرض بعض التوصيات العامة : كتبني تطبيق أساس محاسبي غير الأساس النقدي، وأن يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من التقارير والقوائم المالية للبلديات، والتي تلبي حاجة متخذي القرارات من المعلومات المالية وغير المالية، وضرورة الإهتمام بإعداد تقارير محاسبية ومالية موجهة للمواطنين، وضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات إتخاذ القرارات بكافة أنواعها، أن تقوم البلديات بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع بلديات أخرى بإستمرار كأداة من أدوات التحليل المالي، لأن ذلك يعطي تقييم لوضع البلدية لأغراض قياس الكفاية ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من ناحية مالية وإدارية.

Abstract

This study aims at identifying the knowledge of the extent of the efficiency of the accounting data based on application of cash basis in the municipalities of Gaza Strip, through to show the advantages and disadvantages of the cash basis through the clarification of the quality of the accountant information, the extent of the increase of information quantity, and quantity result from this system and, its suitability for the decision makers. The case study has been chosen in a comprehensive survey, the number of its members is 96.

To achieve the objectives of the study, the researcher perpetrated and developed and he uses questionnaire for this purpose, it included 44 paragraphs distributed on four areas, and it have been distributed to the municipalities of Gaza Strip.

It has been assured of the questionnaire reliability that the questionnaire submitted to the number of judges from different Specialties to present their views and comments about it. After that the researcher accounts the factor of stability and the results that have been reached appropriate for the purposes of the study.

And the study found a range of results, including the cash base is no longer appropriate to accounting work in the municipalities. And also the desire of the majority of the interviewees in basically to replaced it with the justified cash.

The main officials to the preparation of accounting and financial reporting are government bodies such as the Ministry of local Governance and internal oversight body. There are manifestations of the weakness of the accounting information, including the lack of suitability for use in the area of financial control and effective cash basis is not easy for the municipality to obtain special reports much. Moreover, the accounting information does not help decision makers in the municipalities of all categories in the decision-making. And the poor viability of the municipality of accounting information in comparison with accounting information to other municipalities.

In the end, the study concluded offer some general recommendations such as adoption of the application based accounting and cash-basis accounting system contains a series of reports and the financial statements of municipalities, to meet the needs of decision makers of financial information and non-financial. Interesting in the need for the preparation of financial reports and accounting for the citizens and the need to expand the use of accounting information in the decision-making processes of all kinds.

That the municipality make comparisons to its financial lists with other municipalities to continue as a tool of financial analysis as it would give an evaluation of a municipality situation for efficiency measuring purpose, and thus to improve the situation in financial and administrative areas.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فروض الدراسة

مجتمع الدراسة

الدراسات السابقة

هيكل الدراسة

مقدمة

أن المعلومات المالية لها أهمية ودور هام جدا في نجاح أو فشل المنشأة ودرجة نموها وتقدمها في المجال الذي تعمل فيه، وبالتالي فإنه وبقدر ما يتوافر من معلومات دقيقة ومناسبة وملائمة وفي الوقت المناسب، بقدر ما يساعد هذا في نجاح الإدارة في إتخاذ القرارات المناسبة والملائمة والتي تساعد المنشأة في النمو والتطور والمنافسة.

إن مدى توافر البيانات والمعلومات يتوقف على مدى توفير نظام للمعلومات يعمل بالشكل والدقة المناسبة والملائمة، كما يعمل على وضع المعلومات بين يدي متخذي القرارات في الوقت المناسب والملائم، ولا بد من توافر عناصر معينة في هذا النظام لكي يكون مفيدا للبلدية أو الهيئة المحلية. (الطلحة، 2002، ص10)

فالهياآت المحلية والبلديات تلعب دورا مهما وحيويا في بناء المجتمع في مختلف مناحي الحياة، سواء أكانت ثقافية أو اقتصادية أو رياضية أو تنظيمية، فهي تعمل جاهدة ضمن إمكانياتها المتاحة على تلبية حاجات المجتمع المحلي المختلفة، وتعمل على تحديد هذه الحاجات حسب معايير ومقاييس معينة.

وقدرة البلدية على التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة سواء على المستوى البشري أو على المستوى المالي وتطوير خدماتها المقدمة للسكان، وإنجاز الاحتياجات التي ترضي وتحسن مستوى الخدمة المقدمة إلى السكان، فإنها تحتاج إلى معلومات وبيانات مالية لكي تبنى عليه قراراتها المختلفة سواء القصيرة أو الطويلة الأجل، ولا بد أن تتوافر لهذه المعلومات خصائص معينة من بينها الجودة والكفاية والدقة والإفصاح الكافي حتى يمكن الاستفادة منها وإلا فأنها ستكون بدون معنى ولا فائدة منها. (حنان، 2003، ص192)

إن هذا الدراسة تهدف إلى بيان العلاقة بين الأساس المحاسبي المستخدم في النظام المالي في بلديات قطاع غزة، وبين المعلومات التي يوفرها هذا النظام من ناحية الجودة بأبعادها المختلفة، وكفاية الإفصاح الكمية والنوعية واستخدام الجهات الخارجية لهذه البيانات المالية، وبين كمية المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي المؤثرة لاتخاذ القرار، ودور النظام المحاسبي في توفير هذه المعلومات، ويؤدي توفير المعلومات المحاسبية المفيدة للأطراف والجهات المختلفة سواء أكانت داخلية مثل: رئيس البلدية والمجلس البلدي ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام، أم خارجية مثل: وزارة الحكم المحلي ووزارة المالية، إلى اتخاذ قرارات سليمة قدر الإمكان.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مشكلة الدراسة:

تتمحور وتتركز مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لبلديات قطاع غزة ؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو أثر تطبيق الأساس النقدي على جودة المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام

المحاسبي في البلديات التي يطبق الأساس النقدي؟

2. ما هو أثر تطبيق الأساس النقدي على كفاية الإفصاح الكمي والنوعي للمعلومات

المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في البلديات التي تطبق الأساس النقدي؟

1. ما هو أثر تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي على توفير معلومات محاسبية تساعد

في إتخاذ القرارات المختلفة في البلديات التي تطبق الأساس النقدي في نظامها

فروض الدراسة Research Assumptions:

تسعى الدراسة إلى اختبار فرضيات الدراسة والتي يمكن حصرها وتلخيصها في ثلاث

فرضيات رئيسة تتفرع عنها فرضيات فرعية أخرى كالتالي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0,05)$ بين الأساس

المحاسبي المُستخدم في النظام المحاسبي في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين

جودة المعلومات التي يوفرها هذا النظام، وينبثق عن هذه الفرضية الفروض الفرعية التالية:

1. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0,05)$ بين الأساس

المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين قابلية المعلومات التي

يوفرها هذا النظام للفهم.

2. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين موثوقية المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.

3. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين ملائمة المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.

4. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين دقة المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.

5. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين قابلية المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي لإجراء المقارنة.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين كفاية الإفصاح (الكمي والنوعي) عن المعلومات المحاسبية، وينبثق عن هذه الفرضية الفروض الفرعية التالية:

1. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين كفاية كمية المعلومات المحاسبية المُفصَح عنها.

2. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين كفاية نوعية المعلومات المحاسبية المُفصَح عنها.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين عملية صنع القرارات.

أهداف الدراسة Study Objectives:

لدراسة عدة أهداف يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

1. دراسة تأثير الأساس المحاسبي الحالي المستخدم في بلديات قطاع غزة على كفاية المعلومات المالية الملائمة وجودتها.
2. تسليط الضوء على الانعكاسات التي تنتج عن استخدام الأساس النقدي في أعداد المعلومات المحاسبية.
3. تقديم بعض التوصيات من أجل المساهمة في تحسين المعلومات المحاسبية.
4. التعرف إلى حاجات البلديات من المعلومات المحاسبية في أثناء تأدية عملها، وتقديم التوصيات المتعلقة بالموضوع إلى الجهات المعنية في البلدية.
5. أهمية استخدام وتطبيق الأساس المحاسبي النقدي في النظام المحاسبي.

أهمية الدراسة Study importance:

تظهر أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

1. أهمية قطاع الحكم المحلي فيمكن أن يستفيد منها القائمون على الأمور المالية في البلديات.
2. أهمية التحسين فيمكن تحسين الجوانب السلبية للمعلومات المحاسبية، وتعزيز الجوانب الإيجابية وهذا التحسين قد يكون له أثر في تحسين أداء البلديات المحاسبي.
3. أهمية الدراسة تتبع من كونها تتناول موضوع مهم، وفي نفس الوقت هناك قلة وندرة في الدراسات التطبيقية فيه حسب علم الباحث.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي (The Descriptive Analytical Method) للعمل نحو تحقيق أهداف الدراسة الحالية، وقد تم جمع البيانات بالإعتماد على المصادر التالية: المصادر الثانوية: وتتمثل باستخدام المراجع والمصادر المتوفرة في المكتبات، وذلك لبناء الإطار النظري ومنها: الكتب والمقالات، والأبحاث والدراسات، والرسائل الجامعية والمراجع والدوريات ومواقع الإنترنت.

المصادر الأولية: وتتمثل بجمع المعلومات من مصادرها وذلك من خلال الإستبانة المخصصة لهذا الغرض، وتحليل هذه المعلومات للإجابة عن الأسئلة واختبار صحة فرضيات الدراسة.

الدراسات السابقة: Previous Studies

هناك العديد من الدراسات السابقة التي أُجريت والتي تم الإطلاع عليها، إلا إن الباحث لم يعثر على دراسات شبيهه بالدراسة الحالية أو تمت لها بصلة قريبة، إلا أن هناك بعض الدراسات التي أشارت إلى جوانب مختلفة من جوانب الدراسة الحالية، أو أهتمت وركزت على متغير واحد من متغيرات الدراسة، فمعظم الدراسات تناولت النظام المحاسبي الحكومي ككل وتطويره وتحسينه من جوانبه المختلفة دون التركيز على بيان علاقة الأساس النقدي بمخرجات النظام المحاسبي من معلومات، لذا سيتم الإشارة إلى الدراسات التي لها علاقة بهذه الدراسة أو تدور حول هذا الموضوع على النحو التالي:

1. دراسة البطمة (1983)

بعنوان "الإطار العام لتطوير النظام المحاسبي الحكومي"، وهدفت الدراسة إلى دراسة التطوير الخاص بالنظام المحاسبي الحكومي في إطاره العام، الذي يتضمن تطوير الموازنة العمومية، وتطوير مقومات النظام المحاسبي الحكومي، وكذلك تطوير مراجعة الحسابات الحكومية، بإعتبار أن النظرة للتطوير هي نظرة شاملة، وليست نظرة جزئية، بمعنى أن تطوير مقومات النظام المحاسبي أو الحكومي، لا بد من مساندتها بتطوير الميزانية العمومية باعتبارها مرحلة تخطيطية، وتطوير مراجعة الحسابات الحكومية باعتبارها مرحلة رقابية لاحقة.

وقد توصلت الدراسة إلى إن الإطار العام لتطوير النظام المحاسبي الحكومي، يشتمل على الجوانب العامة، ذات العلاقة بالبيانات المحاسبية الحكومية، باعتبارها مدخلات النظام، والمعلومات المحاسبية الحكومية باعتبارها مخرجات هذا النظام، ولذلك فقد ورد الإطار العام متضمناً نظرة شاملة، تقوم على تطوير مقومات النظام المحاسبي الحكومي، ومساندته بتطوير الموازنة العامة، باعتبارها نتاج التخطيط المالي للدولة، وتطوير مراجعة الحسابات الحكومية، باعتبارها المرحلة الرقابية التي تضمن سلامة ودقة المعلومات المحاسبية الحكومية، بحيث يمكن الاعتماد في اتخاذ القرارات المختلفة، بمعنى أن الإطار المقصود يهدف إلى الوصول إلى نظام معلومات محاسبية حكومية.

2. دراسة تركي (1988)

بعنوان "مدى الحاجة إلى تطوير التقارير المالية للوحدات الإدارية الحكومية في المملكة العربية السعودية"، وهدفت الدراسة إلى:

- جذب الإنتباه إلى الدراسات الحديثة الخاصة بتطوير التقارير المالية للوحدات الحكومية، والتي جاءت في توصيات الجهات العلمية والعملية بالولايات المتحدة الأمريكية التالية:
(AAA),(AICPA),(NCGA),(GASB),(MFOA),(FASB)*.
- عرض للتقارير المالية للوحدات الإدارية الحكومية وأهمية معيار العرض والإفصاح لمتخذي القرارات الاقتصادية ومدى ملائمة هذه التقارير للنظام الإقتصادي والاجتماعي في المملكة.
- بيان مدى الحاجة إلى تطوير التقارير المالية للوحدات الإدارية الحكومية في المملكة العربية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى تزايد الإتجاه نحو تطوير التقارير المالية في الوحدات الحكومية وتبسيطها للقارئ العادي على غرار الدراسات الأخرى التي حدثت بالنسبة للتقارير المالية للوحدات الهادفة للربح، وكان من أسباب هذا الإتجاه زيادة الإنفاق الحكومي وتطور دور الدولة من الدور الحيادي إلى دور آخر يحافظ على التوازن الإقتصادي العام.

3. دراسة التركي (1990)

بعنوان "أهمية بعض المعلومات المالية المختارة لمتخذي القرارات في عدد من الوحدات الحكومية ومدى توافرها في النظام المحاسبي الحكومي في المملكة العربية السعودية"، وهدفت الدراسة إلى:

- بيان المعلومات المحاسبية اللازمة للمستفيدين من التقارير المالية للوحدات الحكومية في المملكة العربية السعودية عند اتخاذهم القرارات الإقتصادية الرشيدة.
- مدى تلبية النظام المحاسبي الحكومي في المملكة من الوفاء بحاجات متخذي القرارات من هذه المعلومات.

* (FASB), Financial Accounting Standards Board.
(MOOA),Municipal Finance Officers Association.
(GASB), Government Accounting Standards Board.
(NCGA), National Council Of Governmental Accounting.
(AICPA), American Institute of certified Public Accounting .
(AAA), American Accounting Association.

وقد توصلت الدراسة إلى إن النظام المحاسبي الحكومي المطبق بالمملكة لا يوفر كثير من المعلومات المالية اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية، وخاصة وأنه قد صدر منذ فترة طويلة وأدخلت عليه تعديلات كثيرة أصبح من الصعب متابعتها، ويوصي الباحث بإصدار النظام المحاسبي الحكومي الذي يتناسب مع درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي وصلت إليه المملكة والذي يفى ويلبي حاجات متخذي القرارات من المعلومات المهمة والملائمة لهذه القرارات، ويعطي لهم المعلومات بالدقة المطلوبة وفي الوقت المناسب.

4. دراسة الجندي ومصطفى (1995)

بعنوان "دراسة مشكلة تقويم الأصول الثابتة في القطاع الحكومي وأثره على محاسبة الدخل القومي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية"، وهدفت الدراسة إلى دراسة مشكلة تقويم الأصول الثابتة في القطاع الحكومي ومدى تأثير هذا التقويم، وذلك بغرض إعداد تقديرات عن قيم الأصول الثابتة في القطاع الحكومي في مصر وذلك مع الأخذ في الاعتبار تحديد تكلفة استخدام هذه الأصول باعتبارها العنصر السالب في عملية التقويم، أو الخصم الواجب إجراؤه للوصول من المفهوم الإجمالي إلى المفهوم الصافي لرأس المال الثابت. توصلت الدراسة إلى طريقة مقترحة لتقدير قيم الأصول الثابتة في القطاع الحكومي المصري وحساب أقساط أهلاك هذه الأصول.

ويلاحظ إن تركيز الدراسة انصب على مشكلة تقويم الأصول الثابتة في القطاع الحكومي وأثرها على محاسبة الدخل القومي. الحكومي على الأصول الثابتة فقط، رغم أن تقويم الأصول في النظام المحاسبي الحكومي هو أحد المشاكل الموجودة في النظام الحكومي والناشئة عن تطبيق الأساس النقدي.

5. دراسة الصائغ (1999)

بعنوان "دراسة في تطوير الإدارة المالية العامة في الأقطار العربية (الإطار العام للمشروع)"، وهدفت دراسة الصائغ إلى تسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الإدارة المالية والنظام المحاسبي الحكومي باعتباره ركنا من أركانها من جهة، والموازنة العامة للدولة بمفاهيمها ووسائلها المستخدمة والتي ينادي بها من جهة أخرى، وبيان الدور الذي يمكن أن يحققه تطوير أساليب الإدارة المالية العامة في التطبيق السليم لأي تطور في إعداد الموازنة وتنفيذها تهدف إلى تحقيقه أي من الأقطار العربية، بما فيها ذلك الاستخدام الكفاء والسهل للتكنولوجيا في هذا المجال.

وقد توصلت الدراسة إلى إن تحقيق تطور حقيقي في أساليب التخطيط المالي على مستوى الدولة في الأقطار العربية، ومن ثم استخدامه استخداماً فاعلاً في مجال إعداد الموازنة العامة للدولة يتطلب بالضرورة تحقيق تكامل حقيقي وفعال بين نظام الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي بعناصره الأساسية الرئيسية الآتية:

- الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي الحكومي.
- الأسس المحاسبية.
- محاسبة الموجودات الثابتة والإندثار.
- الدليل المحاسبي العام أو الخطة المحاسبية المتكاملة مع الخطة المحاسبية للموازنة.
- نظام الرقابة الداخلية.

وهذا يتطلب عدة أمور من بينها:

- أ. تحديد الموقف من الأسس المحاسبية التي يتجه القطر نحو الأخذ بها، لأخذها بنظر الاعتبار في الدليل المحاسبي وفي النصوص التشريعية للنظام المال الحكومي الموحد.
- ب. تحديد موقف القطر من محاسبة الموجودات الثابتة ومحاسبة الإندثار، لأخذه بنظر الاعتبار في تصميم الدليل المحاسبي الحكومي.

6. دراسة حماد (2006)

بعنوان "تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين"، وهدفت الدراسة إلى اقتراح تطبيق بعض الأساليب المحاسبية التي نجح تطبيقها في بلدان أخرى، والمطبقة بنجاح في القطاع الخاص، وذلك بهدف تطوير النظام المحاسبي المستخدم في القطاع الحكومي الفلسطيني بما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية الوحدات الحكومية المطبقة لهذا النظام، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات وهي كما ما يلي:

أولاً: التخلي عن تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي بعد إجراء دراسة مستفيضة عن كيفية تطبيق أساس الاستحقاق سواء بشكل مرحلي أو كلي.

ثانياً: إن التطور المتلاحق في التقنية الحديثة ونظم المعلومات، ومهنة المحاسبة والمراجعة يحتم تطوير النظام المحاسبي القائم بما يواكب التطور في حقول المحاسبة والمراجعة ومعاييرها المهنية.

ثالثاً: أن تطوير النظام المحاسبي بالتحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق يساهم في:

1. وضع نظام للمساءلة والرقابة الفاعلة على المشاريع الاستثمارية المملوكة للسلطة.
2. تمكين وزارة المالية من متابعة وحصر النفقات والإيرادات الخاصة بمشاريع السلطة الاستثمارية أولاً بأول خاصة في ظل وجود نظام محاسبي محوسب.
3. إلزام القائمين على مشاريع السلطة الاستثمارية بتقديم تقارير دورية وسنوية تتضمن بيانات مالية مدققة مُعدة وفق أسس تجارية.

في ضوء هذا العرض للدراسات السابقة تبدو أهمية هذا الدراسة من وجهة النظر الأكاديمية في دراسة مدى إمكانية استخدام وتطبيق أحد الأسس المحاسبية في النظام المحاسبي في بلديات قطاع غزة، ومن ثم أن الدراسة تعتبر بمثابة محاولة تستهدف الاستفادة من تطبيق أساس محاسبي آخر بما يحققه من مزايا تنعكس في التقارير والقوائم والمعلومات المحاسبية، والتي يُمكن إتخاذ القرارات بناءاً عليها بصورة أكثر دقة، إضافة إلى أن أهمية الدراسة العلمية تبدو من خلال البحث عن أنسب الأسس المحاسبية للمساعدة في تسعير و تحديد تكلفة الأنشطة والخدمات التي تقدمها البلدية بصورة أكثر دقة وموضوعية.

أن العديد من الدراسات والأبحاث التي تم الإطلاع عليها ومنها الدراسات السابقة يغلب عليها دراسة النظام المحاسبي الحكومي ككل وكيفية تطويره، والتوصية بتطبيق أساس محاسبي غير الأساس النقدي كأحد الطرق لمعالجة النظام المحاسبي الحكومي، أما فيما يتعلق بموضع الدراسة فلا توجد دراسات سابقة مباشرة حسب علم الباحث تطرقت إلى "أثر تطبيق المبدأ النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لبلديات قطاع غزة في فلسطين" وعليه جاءت هذه الدراسة لتبين أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المالية، ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها الأولى في قطاع غزة حسب علم الباحث.

الفصل الثاني

واقع بلديات قطاع غزة المالي

مقدمة

الواقع الراهن لبلديات قطاع غزة.

المحاسبة الحكومية في بلديات قطاع غزة.

القوائم المالية في بلديات قطاع غزة.

الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف به القوائم المالية للبلديات.

الإيرادات المالية لبلديات قطاع غزة

التمويل المحلي.

أنواع الإيرادات البلدية حسب مصادرها.

أساليب وطرق تقدير الإيرادات في بلديات قطاع غزة.

هيكل وتركيبية الإيرادات في البلديات.

واقع ومشاكل الإيرادات المحلية في بلديات قطاع غزة.

النفقات في بلديات قطاع غزة.

هيكل وتركيبية النفقات البلديات.

الرقابة المالية على عمل البلديات.

الفصل الثاني

البلديات ودورها في خدمة المجتمع المحلي

مقدمة تاريخية:

قبل التطرق والحديث عن البلديات وواقعها، سيتم التعرض للمراحل التاريخية السابقة التي مرت بها بلديات قطاع غزة عبر الفترات والعهود المختلفة كما يلي:

- أ. العهد العثماني.
- ب. الانتداب البريطاني.
- ت. الإدارة المصرية.
- ث. الاحتلال الإسرائيلي.
- ج. السلطة الوطنية الفلسطينية.

يعتبر الحكم المحلي في فلسطين حديث النشأة نسبياً حيث يرجع إلى العام (1871م)، وقد كان عدد البلديات في فلسطين اثنتان وعشرون بلدية وفي قطاع غزة بلديتان، وفي عهد الانتداب البريطاني بقيت في قطاع غزة بلديتان وثلاث مجالس قروية، وفي هذه الفترة بدأت البلديات تتوسع في تقديم الخدمات للمواطنين، ولعل قانون (1936م) شمل الجوانب والخدمات التي تشرف عليها البلديات حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وإصدار قانون الهيئات الفلسطينية، ثم تلا ذلك عهد الانتداب البريطاني حيث أخذت البلديات تتوسع في تقديم الخدمات للمواطنين، ثم تلا ذلك عهد الإدارة المصرية حيث كان هناك بلديتان وثلاث مجالس قروية، وقد شهد قطاع غزة تفهقر لدور الحكم المحلي ومشاركته في خدمة المجتمع، ثم تلا ذلك عهد الاحتلال الإسرائيلي حيث كان هناك أربع بلديات، وقد عملت على تقليص دور البلديات في قيادة المجتمع المحلي، بل وعملت جاهدة على تحويل البلديات من مؤسسات تنموية إلى مؤسسات جباية، تشرف فقط على تقديم الخدمات وجباية الأموال من السكان نظير هذه الخدمات، وتعد فترة الاحتلال الإسرائيلي الأسوأ في تاريخ الهيئات المحلية الفلسطينية. (عبد العاطي، 2005، ص:ص 10-13) (وزارة الحكم المحلي، 2004 ص: ص 5-6)

وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تم تشكيل وزارة الحكم المحلي والتي عملت مباشرة على سد الفراغات القانونية التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي فأصدرت قانونيين: (وزارة الحكم المحلي)

1. قانون انتخاب الهيئات المحلية رقم (5) لسنة (1996م).

2. قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997م) (وزارة الحكم المحلي ص: ص 5:6)

3. النظام المالي للهيئات المحلية ، (نيسان 1999)، والذي ينظم عمل البلدية من حيث إعداد الموازنة، ومدفوعات البلدية ومقبوضاتها.

4. إصدار نظام بشأن توريد المواد وتنفيذ الأعمال (نيسان 1999)، الذي ينظم عمل البلدية في مجال كيفية ابتياع اللوازم والمشتريات وقيدها وحفظها والتصرف بها وكيفية إجراء وإرساء العطاءات والمزايدات والمقاولات والأمور الأخرى المتعلقة بأشغال البلدية.

وتم بعد ذلك استحداث هيئات محلية جديدة وأيضا هيئات محلية قائمة، وشهد قطاع الحكم المحلي توسعا كميًا كبيرًا، حيث تضاعف عدد البلديات 6 مرات، ويعتبر قطاع الحكم المحلي في قطاع غزة ثاني أكبر قطاع بعد القطاع الحكومي، فمن حيث أعداد الموظفين والعاملين في القطاع البلدي يتبين من جدول رقم (1) أنه يعمل فيه حوالي (3706) موظف منهم (1789) في بلدية غزة لوحدها فقط، حيث تشغل بلدية غزة وحدها ما نسبته (48,2%) من إجمالي موظفي قطاع الحكم المحلي في محافظات قطاع غزة وذلك في العام 2006. (وزارة الحكم المحلي، 2006)

جدول رقم (1) عدد موظفي بلديات قطاع غزة للأعوام ما بين

2006 - 2002

السنة	عدد الموظفين
2002	3,483
2003	3,556
2004	3,646
2005	3,673
2006	3,706

المصدر: الدائرة المالية، وزارة الحكم المحلي، غزة.

ويشمل الجهاز الحكومي في فلسطين البلديات وهي ذات استقلال مالي وأداري، وتتميز إدارة البلديات كمؤسسات عامة عن بقية المؤسسات سواء في القطاع العام أو الخاص من حيث التشكيل ومن حيث مجال العمل والاختصاصات ومن حيث المساءلة والمرجعية، كالمرجعية الرسمية مثل: وزارة الحكم المحلي وغيرها من الوزارات والمرجعية الشعبية أمام المجتمع المحلي.

فالبليات وحدات إدارية وخدمية وتنموية يشارك فيها المجتمع المحلي بإدارة شؤونه وتنمية موارده، فقد تم انتخاب معظم أعضاء مجالسها والباقي مُعين من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وهو بانتظار إجراء الانتخابات، وهي حسب (قانون الهيئات المحلية، 1997، ص 14)، وحسب المادة (3) منه تعتبر "شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضائه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات"، كما وتنتمي البلديات وتندرج تحت إطار التنظيمات التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح.

وعلى الرغم من أن البلديات تتمتع بالاستقلالية، إلا إن الواقع يبين أن وزارة الحكم المحلي تتعامل وتمارس السياسة المركزية مع البلديات ففي الجانب المالي لا بد من موافقة الوزارة على موازنة البلديات ولا بد من المصادقة عليها حتى تأخذ صفة الشرعية ويمكن تنفيذها، فيبدو أن استقلالية البلديات المالية هي استقلالية شكلية وغير حقيقية، ولا بد من معالجة ذلك من خلال "إجراء تحولات جذرية في الوضع القائم حالياً، وذلك بالانطلاق أساساً من مبدأ منح البلديات الاستقلالية المالية واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من ناحية فعلية لتحقيق ذلك، فاستقلال المؤسسات يعتمد أصلاً على استقلالها المالي، وبالتحديد على مدى قدرتها على التصرف المالي بحرية وقرار ذاتي، فإن امتلكت البلديات الحرية في إتخاذ القرارات المالية، استطاعت -أولاً- أن تصبح بحق مؤسسات تمثيلية للسكان، وتمكنت -ثانياً- من تعزيز قدراتها على إدارة شؤونها باستقلالية تفتح أمامها المجال للتركيز على أن تصبح فعالة في التعامل مع رغبات السكان المحلية" (الجرباوي، 1992، ص: 64:65)

وفي الواقع العملي يوجد تفاوت واختلاف في تعامل البلديات مع وزارة الحكم المحلي "إذ أن البلديات الكبرى تتجاوز حدود صلاحياتها واختصاصاتها كما حدده القانون المحلي، وتمارس نشاطاتها بعيداً عن تحكم وسيطرة وزارة الحكم المحلي، فيما أن الهيئات المحلية الصغيرة تخضع بشكل كبير لوزارة الحكم المحلي". (عبد العاطي، 2005، ص 25)

الواقع الراهن لبلديات قطاع غزة:

إن التقسيم الإداري الجديد لمحافظة قطاع غزة يتضمن 5 محافظات حيث أن كل محافظة تشمل علي مجموعة من البلديات، ويوجد في قطاع غزة حالياً 25 بلدية موزعة على جميع

محافظات قطاع غزة تقوم بتقديم خدماتها لجميع المواطنين في مناطقها، ويلاحظ أن معظم البلديات يتركز في الجزء الجنوبي من قطاع غزة وكل الهيئات المحلية في قطاع غزة تتدرج تحت فئة البلديات ولا توجد مجالس قروية، ولعل هذا يرجع إلى الكثافة السكانية العالية التي يتميز بها قطاع غزة، إذ أنه معدل الكثافة السكانية في القطاع يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، ويوضح جدول رقم (2) تصنيفات البلديات الأربعة والبلديات التي تتدرج تحت كل فئة.

جدول رقم (2) تصنيف بلديات قطاع غزة حسب الفئة

الفئة "D"	الفئة "C"	الفئة "B"	الفئة "A"
أم النصر	الزوايدة	بيت حانون	غزة
المغزاة	القرارة	بيت لاهيا	خان يونس
الزهراء	خزاعة	النصيرات	رفح
وادي غزة	عيسان الكبيرة	البريج	جباليا
وادي السلقا	عيسان الصغيرة	بني سهيلا	دير البلح
المصدر		المغازي	
الفخاري			
النصر			
الشوكة			

المصدر: قرار وزير الحكم المحلي صائب عريقات بتاريخ 1998/4/20.

كما فصل وصنف القانون البلديات وفقا لمعايير عدد السكان كالتالي: (وزارة الحكم المحلي، 2005)

- بلدية (A) وتشمل بلديات المدن التي تعتبر مركزا للمحافظات الفلسطينية.
- بلدية (B) وتشمل البلديات التي كانت قائمة قبل استلام السلطة لصلاحيتها، وكذلك البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من (15,000) نسمة.
- بلدية (C) وتشمل البلديات المستحدثة التي يبلغ عددها أكثر من (15,000) وأقل من (5,000) نسمة.
- بلدية (D) البلديات التي يبلغ عدد سكانها دون (5,000) نسمة.

ومن الملاحظات الممكن رصدتها فيما يتعلق بالتصنيف ما يلي:

- أن البلديات المصنفة "A" و "B" توجد بها دوائر وأقسام مالية، بينما البلديات الصغيرة فإنه غالبا ما يوجد بها محاسب واحد يقوم بكافة الأعمال المحاسبية.
 - أن هناك تفاوتاً كبيراً في عدد سكان البلديات، ولا يقتصر هذا التفاوت على الفئات المختلفة بل يوجد داخل الفئة الواحدة، إذ يبلغ عدد سكان مدينة غزة مثلاً أكثر من ضعف عدد سكان مدينة خان يونس وأكثر من أربعة أضعاف عدد سكان مدينة دير البلح، على الرغم من أنها جميعاً تنتمي لفئة واحدة وهي بلديات فئة "A".
 - أن هناك تفاوت كبير بين البلديات من حيث الحجم والنشاط والخدمات التي تقدمها والمرافق المتوفرة فيها، فهناك بلديات تقوم بتأجير أو تليم سوق الخضار أو المسلخ مثلاً بينما أن هناك بلديات أخرى لا يوجد بها مسلخ بلدي على سبيل المثال، كما أن بلديات أخرى تقوم بالإنفاق مثلاً على مكتبة البلدية أو النادي الرياضي أو المركز الثقافي التابع لها في حين أن ذلك لا يتوافر للبلديات الأخرى، إضافة إلى تفاوتها من حيث حجم الموظفين والعمال، كما يلاحظ أن هناك تفاوتاً بين البلديات من الناحية التنظيمية.
 - وحول ملائمة التصنيف مع الخدمات المقدمة للمواطنين فيلاحظ أنها لا تنعكس على الخدمات حتى الآن ولا يطبق إلا في مجال رواتب رؤساء البلديات.
 - وأيضاً يتضح أن معايير التصنيف التي أُنعت لتقسيم البلديات كانت كما يلي: موقع البلدية، وتاريخ نشأتها أو عدد السكان.
- ويوضح جدول رقم (3) عدد البلديات التي تشملها كل محافظة من محافظات قطاع غزة.

جدول رقم (3) توزيع بلديات قطاع غزة على محافظات قطاع غزة الخمسة

المحافظة	عدد البلديات	المجالس البلدية
شمال غزة	4	بيت حانون، بيت لاهيا، جباليا، أم النصر
غزة	4	غزة، المغرقة، الزهراء، وادي غزة
دير البلح	7	النصيرات، البريج، المغازي، دير البلح، الزوايدة، وادي السلقا، المصدر
خان يونس	7	خان يونس، بني سهيلا، عسان الكبيرة، خزاعة، القرارة، الفخاري
رفح	3	رفح، النصر، الشوكة
المجموع	25	بلدية

المصدر: الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية.

كما ويختلف عدد أعضاء المجالس البلدية من بلدية لأخرى وذلك حسب تصنيف البلدية، كما ورد في القانون رقم (1) لسنة 1997 وهكذا كالاتي:

- بلدية A 15 عضو
- بلدية B 13 عضو
- بلدية C 11 عضو
- بلدية D 9 عضو

وظائف وصلاحيات البلدية:

تقدم البلديات في قطاع غزة خدمات كثيرة ومتنوعة وقد حددت المادة رقم 15 من قانون الهيئات المحلية لعام 1997 مهام الهيئة المحلية المختلفة، وتتصف وظائف وصلاحيات البلدية بأنها أعمال ذات طابع عام أو منفعة عامة، منها على سبيل المثال لا الحصر مجموعة من المهام يمكن تلخيصها في مجموعة واسعة من الخدمات تشمل يلي:

- التخطيط والتنظيم (تخطيط وتنظيم وتسمية وترقيم)
- تهيئة وتجهيز البنية التحتية (مرافق عامة، الطرق والأرصفة)
- الخدمات الثقافية والاجتماعية (حدائق وأنشطة ثقافية)
- الرقابة الصحية (مراقبة الغذاء والمحلات والمصانع والحرف والمساكن)
- الحفاظ على النظام والآداب العامة (المطاعم، الأسواق، الملاعب، الباعة، الإعلانات)
- البيئة والسلامة العامة (جمع النفايات والحفاظ على السلامة العامة)
- إنشاء الشوارع والطرق والميادين العامة وتوسيعها وتعبيدها وصيانتها وذلك وفقاً للخطة التي يتم اعتمادها بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- إنارة الشوارع والطرق والميادين العامة والأسواق وصيانتها بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- إنشاء شبكات المجاري والصرف الصحي العامة وعمل التدابير اللازمة لتصريف مياه الأمطار.

مالية البلديات في قطاع غزة

مقدمة

أن المالية المحلية للبلديات هي عبارة عن "مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات المحلية ولها ميزات منها : أن الموارد المالية ذات مرونة محدودة، وذات طابع محلي" (الشيخلي، 2001، ص 17)، كما إنها في نفس الوقت "تعتبر احد فروع المالية العامة، نظرا لأنها تتضمن القواعد المنظمة للإيرادات والنفقات، ولعل أهم هدف من أهداف الإدارة المحلية في البلديات هو "تنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف الوحدات المحلية بكفاءة عالية، وتتمثل هذه الوظائف في تحقيق قدر من التخطيط المالي الجيد والرقابة المالية الجيدة للتأكد من تحقيق الأهداف المخططة الموضوعية أو تنفيذها" (عبد الحميد، 2001، ص: ص 25:26)، وهناك قواعد وأصول محاسبية في البلديات محددة حسب القانون يتم بموجبها إدارة الأموال، فهي تخضع لرقابة الأجهزة والهيئات المختلفة الداخلية مثل: الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجية مثل وزارة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك حسب المادة رقم (35) من (قانون الهيئات المحلية، 1997).

تتكون مالية بلديات قطاع غزة من الرسوم والضرائب والعوائد التي تستوفىها البلدية مباشرة من المكلفين، وإيرادات أملاك البلدية، أو الحوالات الواردة من السلطة المركزية، والمساعدات والقروض، من أجل أن تقوم البلديات بأداء خدماتها لمواطنيها والإنفاق عليها، وعند مقابلة الإيرادات بالنفقات تُشكل موازنة البلديات، فمن الناحية المالية فإن لكل بلدية من بلديات قطاع غزة موازنتها المستقلة التي تعد داخل البلدية وتراقب أجهزة التدقيق الداخلي بها أوجه الصرف المختلفة وفقاً للوائح المالية للبلديات.

ملامح النظام المالي الفلسطيني:

يتصف النظام المالي الفلسطيني بشكل عام بملامح معينة، وهذه الملامح تنعكس على النظام المالي في البلديات، فهي مشمولة ضمن وحدات القطاع العام، ومن ملامح النظام المالي الفلسطيني والذي ينظم الشؤون المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية ما يلي: (حلس، 1999، ص 10)

1. إلزامية تطبيقه في جميع الوزارات والدوائر الحكومية.
2. تحديد الواجبات العامة التي يجب أن يلتزم بها الموظف المالي في الدوائر الحكومية.
3. تحديد الإيرادات وإجراءات قبضها وتحصيلها.

4. تحديد النفقات وإجراءات صرفها.
5. تحديد أنواع وأشكال المستندات والسجلات المحاسبية الواجب استخدامها.
6. يعطي النظام المالي الفلسطيني أشرفا مركزيا على طباعة المستندات والسجلات وكافة الأقسام المالية.
7. تنظيم الرقابة المالية الداخلية والتي تقوم بها وزارة المالية، وتنسيق عملها مع الرقابة الخارجية والتي تقوم بها هيئة الرقابة العامة الفلسطينية.

المحاسبة الحكومية في بلديات قطاع غزة:

عند تناول المحاسبة في البلديات فإنه ضمنا يتم التطرق إلى المحاسبة الحكومية، على اعتبار أن وحدات الجهاز الحكومي في فلسطين تشمل الوحدات الحكومية المركزية والمؤسسات العامة ذات الاستقلال المالي والإداري ووحدات الإدارة المحلية والنظام المالي، ولا تختلف المحاسبة في البلديات عنها في المحاسبة الحكومية "إن المحاسبة الحكومية تتكون من الموازنة العامة للدولة والحسابات الحكومية ونظام الرقابة على المال العام أو الرقابة المالية الحكومية، وهي تتفاعل معاً من أجل تحقيق غرض المحاسبة الحكومية" كما ذكر ذلك (احمرو، 2006)، والمحاسبة الحكومية لها معايير محاسبية خاصة بها والتي تختلف عن معايير المحاسبة المالية "فالتنظيمات التي لا تنتمي إلى قطاع الأعمال لا تهدف إلى تحقيق الأرباح كما وتستخدم الأساس النقدي في إثبات عملياتها المالية، إضافة إلى أنه يخضع لمبادئ ومعايير محاسبية تختلف عن تلك المطبقة في تنظيمات قطاع الأعمال، حيث أن المحاسبة في الوحدات الحكومية تكون وفقا للمعايير التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الحكومية عام 2001". (جربوع، 2002، ص 2)

ويبدو إن أثر التشريعات الفلسطينية في المحاسبة الحكومية واضحا، فحرية التصرف المالي ليست مطلقة وإنما هي مقيدة ومحكومة بنصوص القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها، الأمر الذي يعني تأثير المحاسبة الحكومية ونظمها، وخاصة النظام المحاسبي بهذه التشريعات، والتي لا يجوز مخالفتها حتى لو تعارضت مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها. (جلس، 1999، ص 10)

فمن الصفات والخصائص التي تتميز بها المحاسبة الحكومية في البلديات "الرتابة، والبساطة، وتتعلق بتسجيل الإيرادات وإنفاقها على أسس تقليدية وتتشابه بشكل عام البلديات في تطبيقها للمحاسبة الحكومية". (احمرو، 2003، ص 42)، وذلك لا ينفي أن المحاسبة في بعض البلديات

الكبرى مثل بلدية غزة وخان يونس تتصف بالتعقيد والانتساع نظراً للزيادة الهائلة في عدد وحجم المشاريع التي تنفذها البلديات، وتنوع الخدمات التي تقدمها وأثر ذلك على المحاسبة الحكومية فيها. ويلاحظ أن أركان النظام المحاسبي والمتمثلة في المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية ودليل أو فهرس الحسابات والتقارير المالية في جميع بلديات قطاع غزة هي واحدة، ويرجع ذلك إلى التشابه بين البلديات من حيث الهدف الرئيسي والمتمثل في تقديم الخدمات للمواطنين.

مسئولية البلديات حول المعلومات المحاسبية للإيرادات والنفقات:

تقع على إدارة البلديات حسب (النظام المالي للهيئات المحلية، 1999) وفي المادة رقم (50) منه مسؤولية تقديم معلومات محاسبية حول الموارد المالية المختلفة ومصادرها وكذلك أوجه إنفاق هذه الموارد، كما ويمكن إيضاح تفاصيل هذه المعلومات حسب (المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، 2002، ص 14) وذلك كما يلي:

1. تقديم معلومات عن مصادر وتوزيع واستخدامات الموارد المالية.
2. تقديم معلومات حول كيفية تمويل المؤسسة وأنشطتها وإلغاء متطلباتها النقدية.
3. تقديم معلومات تعتبر مفيدة في تقييم قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها وتسديد مطلوباتها والتزاماتها.
4. تقديم معلومات عن الحالة المالية والتغيرات الطارئة عليها.
5. تقديم معلومات كلية مفيدة في تقييم أداء المؤسسة على شكل تكلفة الخدمة الكفاءة والإنجازات.

طبيعة القوائم المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها وفقاً لمعايير محاسبة القطاع العام:

القوائم التي يتم الإفصاح عنها حسب المعيار الأول من المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام والموسوم بمعيار عرض القوائم المالية في مجموعة كاملة الأجزاء من القوائم المالية تتمثل في: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2002، ص 15):

1. قائمة المركز المالي. وتشير إلى الميزانية العمومية أو قائمة الموجودات والمطلوبات.
2. قائمة الأداء المالي. وتشير إلى قائمة الإيرادات والمصروفات.
3. قائمة التغير في صافي الموجودات/ حقوق الملكية.
4. قائمة التدفق النقدي.

تزود القوائم المالية المستخدمين بمعلومات عن موارد المؤسسة والتزاماتها في تاريخ الإقرار المالي وتدفق الموارد بين تاريخي الإقرار المالي، هذه المعلومات مفيدة للمستخدمين لتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في تقديم السلع والخدمات على مستوى معين، ومستوى الموارد التي تحتاجها المؤسسة في المستقبل حتى تستطيع الإيفاء بتعهداتها بتقديم الخدمات.

ويلاحظ أن القوانين والأنظمة المالية قد تطرقت إلى القائمة الأولى وهي قائمة المركز المالي والثانية وهي قائمة الأداء المالي، بينما نجد أن البلديات لا تعد قائمة التغير في صافي الموجودات أو قائمة التدفق النقدي، ولعل ذلك يرجع لعدم ذكر وتناول القوانين واللوائح لها.

الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف به القوائم المالية للبلديات:

أهنتم الاتحادات والمنظمات المحاسبية المهنية الدولية الرئيسية في العالم بمعايير وخصائص ومميزات ومواصفات المعلومات المحاسبية وأجرت عدة دراسات حولها، ومن بين هذه المنظمات:

- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA
- الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA.
- لجنة الأشراف على تبادل الأوراق المالية SEC.

كما تطرق المعيار الدولي رقم (1) من المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، 2002)، والموسوم بـ "عرض القوائم المالية" في الملحق رقم (2) المميزات النوعية للقوائم المالية والتي يجب أن تتميز بها المعلومات التي توفرها القوائم المالية. ويقصد بمعايير وجودة المعلومات "الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات النفع العام (المنفعة) لكافة الأطراف التي تستخدم تلك المعلومات، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن إعداد التقارير المالية". (جربوع، 2002، ص 14)

وحسب الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC هناك أربعة خصائص ومواصفات رئيسية وأساسية تجعل من المعلومات المقدمة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وهي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة، إضافة إلى خصائص فرعية وثانوية أخرى وهي: المادية، التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحيادية، التعقل، الاكتمال. (المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، 2002، ص: ص 43:44).

أولاً: الإيرادات المالية لبلديات قطاع غزة

تمثل الموارد المالية الذاتية للبلدية والتي تقوم بجبايتها لحساب خزينة البلدية، أهمية خاصة كون توافرها يساعد على تخطيط وتنفيذ المشروعات المختلفة، ومما يؤدي بدوره إلى المساهمة في التنمية المحلية، وهي تحصل على إيراداتها من مصادر متنوعة ومختلفة، ومن أهم هذه المصادر: الضرائب المختلفة، الرسوم والعوائد، وتعتمد البلديات في تحديد أنواعها وقيمتها وطرق تحصيلها على نصوص القوانين والتشريعات واللوائح، ويلاحظ أن الإيرادات الذاتية لا تكفي لتغطية نفقات البلديات المختلفة والتي ازدادت بسرعة نتيجة لكثرة وزيادة نفقاتها الناجم عن التوسع في المجالات المختلفة، مما نتج عنه عجز شبه دائم في الموازنات الخاصة بالبلديات.

ويختلف الوضع المالي لبلديات قطاع غزة ومدى كفاية مواردها المالية لأداء مهامها تجاه مواطنيها، فكثير من البلديات تعاني من عجز ويظهر ذلك جلياً في البلديات الكبيرة أكثر منه في البلديات الصغيرة، ولعل ذلك يرجع إلى تنوع المشاريع المختلفة التي تنفذها، وحجم وتنوع الخدمات التي تقدمها.

تنقسم الإيرادات العامة (الموارد) في بلديات قطاع غزة والمُستخدمة في تمويل نشاطاتها الخدمية المتنوعة إلى قسمين رئيسيين: وهما الإيرادات المحلية أو الذاتية والإيرادات الخارجية، وكل نوع من أنواع الإيرادات الرئيسية هذه تنفرع منه عدة أنواع أخرى من الإيرادات كما يلي :

▪ الموارد الذاتية وتشمل:

- الإيرادات الضريبية.
- الإيرادات غير الضريبية.

▪ الموارد الخارجية وتشمل:

- الإعانات الحكومية
- القروض
- المنح المالية

وسيتم تناول كل مورد من موارد الإيرادات بالتفصيل كما يلي:

أولاً: الإيرادات الذاتية (المحلية) وأنواعها:

وهي التي يتم تحصيلها ذاتياً بواسطة البلدية، وتمتاز الإيرادات الذاتية في البلديات بأنها إيرادات سيادية، فقد أورد القانون العديد من الإيرادات وحدد أنواعها، وآلية تحصيلها بالطرق

المختلفة كما في المادة رقم (27) و(28) من (قانون الهيئات المحلية، 1997)، إلا أن البلديات "عانت باستمرار أيضا جراء القيود القانونية المكثلة لقدراتها على تعزيز استقلاليتها المالية، فالقوانين المرعية تحد إلى درجة شبة كاملة، من قدرة البلديات على التصرف باستقلالية في مسألة فرض الضرائب على السكان، فعدا أنواع الضرائب والرسوم المذكورة نصًا في هذه القوانين، التي تحدد أيضا كيفية جبايتها لا يسمح للمجلس البلدي بإقرار جباية أية ضريبة خاصة يفرضها وفقا للحاجة على سكان المدينة، فمثل هذا الإجراء يبقى منوطا بموافقة السلطة المركزية، ويتحدد في الأساس وفقا لإعتبارات وشروطها". (الجرباوي، 1992، ص 29)

ويتم تيويب وتصنيف الإيرادات في البلديات بشكل عام حسب مصدرها، مثل الإيرادات التي يكون مصدرها الضرائب أو الرسوم وفي نفس الوقت تبوب حسب التقسيم الإداري مثل: الإيرادات الواردة من دائرة أو قسم المياه، وتقسّم الإيرادات إلى أبواب والأبواب تقسم إلى فصول وكل فصل يحتوي على مجموعة من البنود والتي تختص بإيراد معين، ويتم الاعتماد في تقسيم الإيرادات على النموذج الوارد من وزارة الحكم المحلي والذي تلتزم البلديات بإتباعه، وقد حدد (قانون الهيئات المحلية، 1997) مصادر دخل البلديات في نص المادة (22) والمتعلقة بالإيرادات فنصت على إن إيرادات الهيئة المحلية تتكون من:

- أ. الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أو المتأتية بمقتضى أحكام القانون.
- ب. التبرعات والهبات والمساعدات التي يوافق عليها المجلس.

وتتضمن الإيرادات المحلية الإيرادات التالية:

1. الإيرادات الضريبية والتي تعتبر من أهم الموارد المالية للبلديات، وتشمل الضرائب التالية:

- أ- ضريبة الأملاك.
- ب- ضريبة المباني
- ت- ضريبة الأراضي الزراعية
- ث- ضريبة الحرف والمهن

2. الإيرادات غير الضريبية وتشمل الإيرادات التالية:

أ- الرسوم وتشمل عدة أنواع مختلفة مثل:

▪ رسوم الأسواق المختلفة مثل :

- رسوم سوق الحيوانات (الباج).
- رسوم سوق الخضار.
- رسوم سوق السمك.
- رسوم البسطات.

- رسوم رخص الكارات والدراجات
- رسوم اشتراك المياه .
- رسوم رخص البناء والتنظيم
- رسوم الحرف والصناعات.
- رسوم الذبحية في المسلخ.
- رسوم جمع وتحويل والتخلص من النفايات الصلبة.

ب- الرخص

ت- إيجارات المحلات والمخازن.

ث- ثمن العطاءات والمناقصات.

ج- إيرادات مختلفة ومتنوعة مثل غرامات المحاكم ورسوم الروضة، الجزاءات التأديبية المفروضة على الموظفين.

ويبين جدول رقم (4) تطور إيرادات قطاع الحكم المحلي في بلديات قطاع غزة إلى أكثر من 35 مليون دولار في العام 2006 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4) إيرادات (الذاتية والمساعدات الحكومية) بلديات قطاع غزة للأعوام
2006 - 2003

العام	NIS	\$	% النمو
2003	137,323,211	31,935,630	0
2004	170,255,073	39,594,203	24.0%
2005	150,861,524	35,084,075	-11.4%
2006	153,081,029	35,600,239	1.5%

المصدر: الدائرة المالية، وزارة الحكم المحلي، غزة.

يمكن تفسير التذبذب في الإيرادات بالزيادة والنقص إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية العامة والإغلاق التي يتعرض لها قطاع غزة والذي يؤثر بدوره على الدخل مما ينعكس سلباً على إيرادات البلديات.

ثانياً: الإيرادات الخارجية:

الإيرادات الخارجية للبلدية تشمل: المنح والهبات المالية والقروض والمساعدات من الحكومة المركزية ويمكن إيضاحها كما يلي:

1. القروض:

تلجأ البلدية إلى الإقتراض في حالة عدم كفاية الإيرادات لتغطية النفقات وعدم توفر السيولة الكافية، ويلاحظ أن أكثر بلديات قطاع غزة لجوءا إلى الإقتراض هما بلدية غزة وبلدية خان يونس، ولا شك أن الإقتراض يشكل عبئا على البلدية والمتمثل في الفائدة إضافة إلى أصل القرض.

وقد أجاز قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة (1997) بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية في المادة (21) منه للبلدية الاقتراض، ولكن يجب على البلدية أخذ موافقة ومصادقة وزير الحكم المحلي على ذلك، وغالبا ما تكون موافقة الوزير على القرض مشروطة بأن يكون القرض ضروريا لمواجهة أمور ضرورية وطارئة وتحديد الغاية التي سينفق من أجلها القرض وكيفية السداد ومدة القرض، وأن يتم القرض بكفالة السلطة المركزية، ويلاحظ أن ضرورة موافقة وزير الحكم المحلي على الاقتراض يعتبر تقليص لإستقلالية البلدية المالي إذ أن (مكي، 2003) يرى "اتساع صلاحيات الوزير في هذا المجال للدرجة التي تكبل فيها هذه الهيئات وتحرمها من إمكانية استقلال القرار المالي، وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقلالية الفعلية لمستوى السلطة المحلية عن السلطة المركزية".

2. المنح المالية:

ويلاحظ أن المنح التي تحصل عليها البلديات من الدول المانحة المختلفة تعتبر من مصادر الدخل الرئيسية للبلديات وخاصة في مجال تمويل مشاريع البنية التحتية مثل: إنشاء الطرق وشبكات الصرف الصحي، ومن مآخذ وعيوب هذه المنح "أن المانحون يتحكمون في طريقة وطبيعة الاستفادة دون اعتبار أولويات الهيئة المحلية والمجتمع المحلي، ويبرز الضعف حسب تقرير البنك الدولي في: عدم إعطاء دور فاعل للمستفيدين، عدم إعطاء الدعم الكافي لتقوية القدرات الذاتية للهيئات المحلية، ولم ينسق المانحون جهودهم وتركزت المنح في مجال البنية التحتية على حساب القطاع الاجتماعي". (الهيئة العامة للإستعلامات، 2006).

ويلاحظ أيضا تذبذب مصادر التمويل الخارجية، وفقا لاعتبارات سياسية، ولذا لا يمكن اعتبار أنها تشكل مصدرا موثوقا ومستمرا لمداخيل البلديات. (الجرباوي، 1992، ص 47)

3. المساعدات من الحكومة المركزية:

وهي تمثل دعم حكومي في شكل مبلغ مقطوع مبنى وفق أسس ومعايير معينة حسب المادة رقم (26) من (قانون الهيئات المحلية، 1997) يمكن توضيحها كالتالي:

1. عدد السكان.
2. الأهمية الاقتصادية.
3. الأهمية التاريخية والسياحية.
4. احتياجات السكان.
5. المساحة.
6. الأهمية الإستراتيجية والسياسية.
7. المخطط الهيكلي.
8. الأهمية العلمية.

وفي الفترة الأخيرة وخاصة في ظل سوء الأوضاع الاقتصادية وامتناع كثير من المواطنين عن دفع الأموال المستحقة عليهم لصالح البلديات، أزداد اعتماد البلديات على ما تقدمه الحكومة للبلديات من أموال لدعم موازنتها، وأن زيادة اعتماد البلديات على السلطة المركزية في دعم موازنتها الجارية قد أثر على موارد البلدية وعلى تركيبها، وقد أيد (الجرباوي، 1992، ص47) ذلك بقوله "أن إرتباط جزء كبير من الموارد بالسلطة المركزية، إن كان بصورة مباشرة عن طريق منح القروض والهبات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق الجباية المركزية وتحديد النسب المخصصة لكل بلدية من البلديات، قلص إلى درجة كبيرة تحكّم البلديات في مواردها ووضعها تحت رحمة السلطة المركزية".

ومن خلال ملاحظة مكونات إيرادات البلديات يتبين:

- نص المواد المتعلقة بالضرائب والرسوم جعلها مقصورة على ضريبة البناء والأراضي كما في المادة رقم (23) من القانون، ورسوم الدلالة كما في المادة رقم (24) ورسوم وغرامات النقل على الطرق كما في المادة (25) من (قانون الهيئات المحلية).
- تنقسم الضرائب المحلية في بلديات قطاع غزة بحسب الجهة التي تقوم بالجباية إلى نوعين:
 - ضرائب ورسوم يتم جبايتها بشكل مباشر من قبل الهيئات المحلية نفسها.
 - وضرائب يتم جبايتها من قبل السلطة المركزية ممثلة بوزارة المالية لحساب الهيئات المحلية مثل: ضريبة الأملاك، مقابل هذه الجباية تخصم الحكومة المركزية نسبة مئوية مقابل نفقاتها، "فيتم توزيع نسبة لا تقل عن 50% على الهيئات التي جُبيت منها ويوزع الباقي بالنسب التي يقرها مجلس الوزراء في ضوء اعتبارات معينة" حسب المادة رقم (26) من (قانون الهيئات المحلية).
- يلاحظ أن النسب المخصصة للهيئات المحلية من واردات الضرائب التي تجبها السلطة المركزية محدودة، حيث أن السلطة المركزية استقطبت لنفسها الجزء الأكبر من الواردات بينما أبقّت جزءاً صغيراً للهيئات المحلية توزع بالنسبة التي تقرها السلطة المركزية، (المادة 26) (عبد العاطي، 2005، ص 25).

- ويلاحظ فيما يتعلق بالشؤون المالية أنه على الرغم من أن (قانون الهيئات المحلية، 1997) قد أعطى صلاحيات لمجلس الهيئة تمكنه من وضع أنظمة للقيام بأية وظيفة من الوظائف والاختصاصات مع اشتراط موافقة السلطة المركزية ممثلة بوزير الحكم المحلي وفق المادة رقم (15)، إلا إن المادة رقم (20) (المتعلقة بالتصرف بأموال الهيئة المحلية) اشترطت موافقة الوزير على تسجيل أموال الهيئة المحلية غير المنقولة، كما قيدت من صلاحيات المجلس في مجال الرهن والتأجير.
- ويلاحظ من التقارير المالية لبلديات قطاع غزة (وزارة الحكم المحلي، 2006) أن المساعدات الحكومية تمثل نسبة كبيرة من مصادر الموارد المحلية للبلديات، وزيادة اعتماد البلديات على هذه المساعدات بشكل كبير.
- أن هناك تفاوت كبير بين البلديات من حيث حجم وتنوع الإيرادات التي تجبيها، فهناك بلديات تقوم بتأجير أو تلتزم سوق الخضار أو المسلخ مثلاً بينما أن هناك بلديات أخرى لا يوجد بها مسلخ بلدي على سبيل المثال.
- ويمكن أضافه ملاحظة (مركز المعلومات الوطني، 2006) إلى ما سبق ذكره من ملاحظات وهي أنه:

- "تتفاوت قدرات هيئات الحكم المحلي من حيث وجودها ونجاعة خدماتها وقدراتها على التمويل بناءً على الوصول إلى مركز صنع القرار حسب نفوذ رؤسائها، ويتباين الارتباط بالوزارة حسب نفوذ رئيس وأعضاء الهيئة واحتياجها للوزارة مادياً وعلاقتها مع المانحين".

أساليب وطرق تقدير الإيرادات في بلديات قطاع غزة:

تقوم كل بلدية من بلديات قطاع غزة بإعداد المقترحات الخاصة بتقديرات الإيرادات، تفرغ في جداول تفصيلية يتم استلامها من وزارة الحكم المحلي وذلك حسب المادة رقم (6) من (النظام المالي للهيئات المحلية، ص 3)، وتتبع في إعداد تقديرات الإيرادات طريقة التقدير المباشر، وذلك على أساس الإيرادات المتوقعة في السنة التي تُعد عنها الموازنة مع مراعاة الظروف المختلفة والمحيطية والتي من الممكن أن تؤثر على تحصيل الإيرادات، وفي نفس الوقت يتم الاسترشاد بالعناصر التالية:

- تحصيلات الإيرادات للسنة الأخيرة.
- تحصيلات الأشهر التسعة الماضية من السنة الجارية.

"وتتميز هذه الطريقة بأنها تستبعد التقدير الشخصي لأفراد السلطة التنفيذية، إلى جانب أنها قد تؤدي إلى تحقيق فائض بالموازنة في حالة حدوث توسع في النشاط" (كمال، 1986، ص 61) وعلى الرغم من ذلك فإن وزارة الحكم المحلي لها الحق في تعديل التقديرات حسب الأوضاع التي تراها مناسبة.

واقع ومشاكل الإيرادات المحلية في بلديات قطاع غزة:

تعاني معظم البلديات في قطاع غزة من ضعف الإيرادات المالية المحلية الذاتية الناتجة عن التحصيل من موارد الجباية المختلفة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها البلديات فيما يتعلق بالموارد المالية ما يلي:

(1) الغش والتهرب من قبل المواطنين المكلفين وعدم تسديد المبالغ المستحقة عليهم لصالح البلديات، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها: سوء الوضع الإقتصادي، وارتفاع نسبة البطالة والفقر إضافة إلى نظرة أفراد المجتمع إلى وجود البلديات فقط لتأدية وتقديم الخدمات للمواطنين، وفي المقابل لا يقوم المواطنون بتأدية المستحقات المالية للبلديات، وكذلك عدم ثقة المجتمع في البلديات لشعوره بتقصيرها تجاهه.

(2) ضعف تحصيل الجباية للأموال المتعلقة بالبلدية من عوائد ورسوم وضرائب ومخالفات وانعكاس ذلك سلبياً على أداءها وعلى مستوى تقديمها للخدمات، وضعف الأدوات القانونية للتحصيل.

(3) العجز شبة الدائم لموازنات معظم بلديات القطاع، والذي يؤدي بدوره إلى عجز وقصور البلديات عن القيام بتأدية الخدمات تجاة مواطنيها والذي يؤدي بدوره إلى إرباك الخطط والمشاريع والبرامج المختلفة.

(4) كثرة الإعفاءات من دفع الرسوم والعوائد والتي تُمنح حسب العلاقات والانتماء، والتي تعتبر إهدار للمال العام.

(5) تقليص صلاحيات البلديات المختلفة يوماً بعد يوم، في كثير من المجالات مثل: خدمة الكهرباء فقد تم سحب تقديمها من البلديات بعد تأسيس شركة توزيع الكهرباء لمحافظة غزة (الوقائع الفلسطينية، 2000، ص107)، كما ويجري العمل حالياً على تشكيل مصلحة مياه الساحل، ويتوقع قريباً أن تنتقل المياه إلى الشركة.

(6) أهتمام المسؤولين في البلديات بجانب الإنفاق على المجالات المختلفة، وفي المقابل عدم الأهتمام والتركيز على تفعيل جانب الإيرادات، مما جعل معظم البلديات تعيش في حالة عجز شبة دائم.

(7) تمويل مشاريع البنية التحتية في البلديات يحتاج إلى موارد مالية أكبر بكثير مما توفره الدول المانحة المختلفة، وأن البلديات في ظل الوضع الراهن لا تستطيع تمويلها من موازنتها الذاتية، فهي بالكاد تستطيع صرف رواتب موظفيها.

- (8) تداخل الصلاحيات بموضوع الخدمات بين البلديات والمؤسسات الحكومية، مما يضعف مستوى الخدمة ومستوى المسؤولية.
- (9) اجتياح الاحتلال الإسرائيلي المتكرر لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وما يرافقه من تدمير للبنية التحتية.
- (10) زيادة الاعتماد على المساعدات والإعانات الحكومية.

ثانيا: النفقات في بلديات قطاع غزة

إن البلدية في سبيل قيامها بأداء الخدمات المختلفة خدمة لمواطنيها، فأنها تقوم بإنفاق قدر من النفقات، فخدمات وأنشطة البلديات لم تعد تتوقف عند حد توفير الخدمات التقليدية كخدمة النظافة والصرف الصحي، بل تجاوزتها إلي تقديم الخدمات والأنشطة الإضافية الأخرى مثل: الخدمات الثقافية والرياضية، وأن التوسع والتطور الكبير في قيام البلدية بأداء الخدمات والنشاطات المختلفة أدى إلى زيادة الأموال التي يتم إنفاقها، والتي تُصرف بموجب نصوص القوانين واللوائح والتشريعات والتعليمات المختلفة والمنظمة لعمليات الإنفاق لمواجهة الالتزامات المختلفة، والتي تتم من خلال نماذج سندات الصرف، ولا يجوز للموظفين العاملين في الدوائر والشئون المالية مخالفة القوانين "حتى ولو جاءت هذه النصوص متعارضة مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمعترف عليها". (حجازي، 1998، ص 19) ومن يخالف نص القانون من الموظفين فإنه يقع تحت طائلة الجزاءات المنصوص عليها في القانون.

وتنقسم النفقات (الاستخدامات) في موازنة البلديات إلى أبواب، في حين ينقسم كل باب إلى عدد معين من الفصول، ويندرج تحت كل فصل مجموعة من البنود، ويحتوي دليل الحسابات على عدد كبير من الحسابات، والأساس المُتبع في تقسيم وتبويب النفقات هو الأساس الإداري النوعي، حيث يتم تقسيم وتصنيف حسابات نفقات البلدية إداريا ونوعيا في نفس الوقت، فيتم تقسيم النفقات كالتالي:

أولا: حسب الدائرة أو القسم بحيث يتم تقسيم الأنشطة داخل البلدية إلى دوائر وأقسام، وبحيث يتم تحديد نصيب كل دائرة أو قسم من النفقات، إضافة إلى أنه داخل كل دائرة أو قسم يتم تقسيم النفقات تقسيما نوعيا، وهناك بنود لا يمكن نسبتها إلى دائرة أو قسم معين مثل: فوائد الديون، والتبويب الإداري يساهم في معرفة نفقات كل دائرة أو قسم من أقسام البلدية المختلفة، إضافة إلى أنه يساهم في وضع تقديرات الموازنة الخاصة به. (حسنين، 1977، ص: ص 21:22).

ثانيا: حسب النوع فتقسم النفقات ذات النوع الواحد ضمن مجموعة بنود واحدة مثل: نفقات الرواتب ونفقات الصيانة والتجهيزات، والهدف من هذا التبويب هو "التمكين من الإلمام بحدود المصروف واتجاهاته وتحديد المسؤولية عندما يقع أي انحراف، وبذلك يتم التركيز على الهدف الرقابي أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها، إذ يفترض عادة أن الخدمة محددة المعالم ومن ثم يجب التركيز على أوجه الإنفاق باعتبارها الأمر المتحرك الذي يتطلب رقابة مركزية من

الأجهزة المختصة بالموازنة حتى يمكن مواجهة أي عيوب في الإدارة الحكومية ومنع الاختلاسات أو الصرف من دون وجه حق. ولهذا يزداد الاهتمام بتبويب الموازنة بحيث تشمل أبواب وبنود وأنواع الصرف تفصيلاً حتى يتسیر وظيفة مراقبة الصرف. ويعوق هذا التبويب تقدير النفقة الكلية لوظائف الدولة كما أنه لا يمكن من تحديد حجم الإنفاق الكلي على برنامج معين، يشترك في تنفيذه أكثر من وحدة حكومية في الوقت نفسه، إذ إن لكل منها اعتماداتها الخاصة بها" (كوشك، 2006) ولا تجوز المناقلة بين باب إلى باب آخر أو من فصل إلى فصل، أو تجاوز الإعتمادات المقررة لأي بند، إلا بعد موافقة ومصادقة وزير الحكم المحلي، وذلك حسب المادة رقم (11) من الفصل الثاني "الموازنة" من (النظام المالي الهيئات المحلية، 1999، ص 3)، ووفقاً للمواد الواردة في الفصل الثالث من قانون الهيئات المحلية لعام 1999م فإنه لا بد من توافر شروط معينة للإنفاق والصرف وقد تمّ تحديدها بالتفصيل.

هيكل وتركيبية النفقات البلدية

وتقسم النفقات في موازنة بلديات قطاع غزة من حيث تكرار الإنفاق إلى نفقات جارية تأخذ صفة التكرارية والدورية وأخرى رأسمالية كما يلي: (تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية، 1998)

1. النفقات الجارية: وتشمل الرواتب والأجور والعلاوات والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة والمؤسسات العامة والأجهزة التنفيذية الأخرى للسلطة الوطنية.
2. النفقات الرأسمالية: وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية للمشاريع والنفقات التطويرية الأخرى.

ويلاحظ أن النفقات الجارية ضرورية لتسيير عمل البلدية اليومي من أجل أداء الخدمات للمواطنين وتنفيذ المشاريع.

ومن زاوية أخرى هناك من يرى بأنه يمكن التمييز بين نوعين من النفقات من حيث دقة تقديرها وهما النفقات التحديدية والتقديرية كما يلي: (المبيضين، 1999، ص 131)

التحديدية: وهي التي يمكن تقديرها بصورة دقيقة مثل: الرواتب والأجور والإيجارات بحيث يحدد الهدف منها وبالتالي لا يجوز في هذه الحالة تجاوز مبلغ الاعتماد لهذه النفقات.

التقديرية: وتتعلق بالنفقات التي لا يمكن تقديرها بصورة محددة كنفقات الدفاع والشئون الاجتماعية بحيث يجوز للحكومة تجاوز اعتماداتها إذا استدعت الحاجة، على أن يعرض الأمر على السلطة التشريعية للموافقة.

ويمكن تلخيص البنود والعناصر التي تتكون منها النفقات والمصروفات في موازنة البلديات كما يلي:

1. الرواتب والأجور والعلاوات للموظفين والمستخدمين وراتب رئيس البلدية ومكافآت أعضاء المجلس البلدي.

2. نفقات الخدمات مثل:

1. استهلاك مرافق البلدية من الكهرباء.
2. استهلاك كهرباء إنارة الشوارع.
3. محروقات وزيوت السيارات والآليات
4. الهواتف والبريد والانترنت.

3. نفقات اللوازم:

1. الألبسة.
2. قرطاسية ومطبوعات.
3. شراء الكتب والمجلات والصحف.

4. نفقات الصحة العامة والبيئة:

1. لوازم نظافة.
2. أكياس للنفايات.
3. مبيدات حشرات وقوارض.
4. ملابس لعمال النظافة.

5. نفقات الصيانة:

1. صيانة السيارات والآليات وقطع الغيار.
2. صيانة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وأجهزة الحاسب والآلات.

6. نفقات صيانة الأبنية وأملاك البلدية مثل :

1. صيانة المسلخ.
2. صيانة آبار ومضخات المياه.
3. صيانة شبكة إنارة الشوارع.
4. صيانة مباني ومقرات البلدية.
5. صيانة الطرق والأرصفة.

7. الإيجارات:

1. إيجار الأراضي.
2. إيجار المباني والمقرات.
8. المساهمة والاشتراكات والإعانات:

1. الإعانات والهبات.
2. الاشتراك في مجالس الخدمات المشتركة.

9. النفقات الأخرى:

1. الأعياد والاحتفالات والمناسبات.
2. أجور الإعلانات في الصحف.
3. المصروفات القضائية.
4. لجان التخمين.
5. تأمين وترخيص السيارات والآليات.
6. عمولات وفوائد أقساط البنوك التجارية.
7. أقساط الاتحاد الفلسطيني للبلديات.
8. تأمين آليات البلدية المختلفة.

ويدخل في النفقات جميع النقدية المدفوعة، سواء كانت:

- تبادلية: كسواء السلع والخدمات وامتلاك أو إنشاء الأصول والاستثمارات.
- غير تبادلية: كالتحويلات التي تدفع للغير كالتبرعات والهبات.
- تدفقات تمويلية: كدفع الديون والفوائد.
- الدفعات الائتمانية كالإقراض". (احمرو، 2003، ص: ص 138:139)

يتبن من الأرقام الموجودة في جدول رقم (5) تطور أجمالي النفقات في البلديات إلى ما يزيد عن (36) مليون دولار خلال العام (2006).

جدول رقم (5) نمو نفقات بلديات قطاع غزة الجارية للأعوام 2003 - 2006

النمو %	النفقات البلدية		العام
	\$	NIS	
0	31,054,886	133,536,010	2003
26,0%	39,137,921	168,293,061	2004
-9,8%	35,305,586	151,814,023	2005
2,0%	36,027,926	154,920,080	2006

المصدر: وزارة الحكم المحلي، الدائرة المالية، غزة.

ملاحظات على نفقات البلديات:

1. بالنسبة للنفقات ومن خلال ملاحظة التقارير الشهرية التي تقوم البلديات بتقديمها شهريا إلى وزارة الحكم وبمقارنة النفقات الفعلية مع الإعتمادات المرصودة والمقدرة والمصادق عليها من قبل وزارة الحكم المحلي، نجد تفاوتاً وفرقا كبيراً بينهما فعلاً، الأمر الذي يشير إلى عدم صحة تقدير البلديات لأنشطتها وأعمالها المستقبلية بصورة دقيقة وجيدة من جهة، وعدم قدرتها على صرف إعتماداتها نظراً إلى ضعف إمكانياتها الإدارية والفنية من جهة أخرى. وهو ما يتوافق مع وجهة نظر رأي" (اللوزي، والقطامين، 1996، ص 89) حول عدم دقة التقديرات والتي يرجعها إلى الأسباب التالية:

- أ. عدم توافر البيانات والمعلومات المبوبة والمنظمة، مما يؤدي إلى عجز القائمين على إعداد الموازنات العامة عن وضع موازنة قريبة من الواقع.
- ب. شح الموارد المالية، إذ يعتبر هذا المظهر من السمات الأساسية في الدول الفقيرة وذلك لتدني مستوى الدخل.

2. أن تصنيف النفقات في البلديات مختلط، حيث تصنف النفقات وفق التصنيف الإداري (التنظيمي) ووفق التصنيف النوعي (المحاسبي)، حيث يتم الجمع بين التصنيف الوظيفي والنوعي، فيتم تصنيف النفقات حسب الدوائر المختلفة مثل: دائرة الشؤون الإدارية، دائرة المياه والصرف الصحي، ودائرة الصحة والبيئة، وتصنيف نوعي: مثل الرواتب والنفقات التشغيلية الأخرى داخل كل دائرة.

3. أما بالنسبة لهيكل وتركيبية النفقات البلدية الجارية، فتدل التقارير والمعلومات المالية للبلديات إلى أن القسم الأكبر من نفقاتها يعود للنفقات الإدارية كالرواتب والأجور والتعويضات على أنواعها والمساعدات والمنافع والخدمات العائدة لموظفي البلدية والأجراء والتجهيزات الإدارية المتنوعة.
4. أن هناك ارتفاع متزايد في حجم النفقات وارتفاع نسبتها مقابل الإيرادات.
5. أن هناك جزء كبير من النفقات لا يمكن ترشيده أو ضغطه مثل الرواتب، ولكن هناك جزء آخر يمكن ترشيده مثل النفقات التشغيلية.
6. أن قانون الهيئات المحلية لعام (1997) يركز على المركزية فموجبه لا تستطيع أي بلدية صرف أي مبلغ إلا بعد موافقة وزارة الحكم المحلي.
7. يختلف تنوع النفقات من بلدية لأخرى وذلك تبعاً لتنوع الأنشطة والخدمات التي تقدمها وهذا غالباً ما يكون مرتبطاً بحجمها وتصنيفها.

الرقابة المالية على عمل البلديات:

تهدف الرقابة المالية لأنشطة البلديات المالية إلى التأكد من حسن استخدام المال العام، ومدى التزام البلديات بما جاء في موازنتها من بنود وعدم تجاوزها والكشف عن الانحرافات، ومدى مطابقتها وإنسجام وتوافق النشاط المالي للقوانين والأنظمة والقرارات.

صحيح أن البلديات تتمتع بالاستقلالية المالية ولكن من الطبيعي أن "الاستقلالية المالية لا تعني أبداً غياب إجراءات دقيقة للمراقبة والمحاسبة، بل على العكس فإن الاستقلالية تعزز في أغلب الأحيان عمليتي المراقبة والمحاسبة" (الجرباوي، 1992، ص: 64:65)، لذلك يخضع استخدام الموارد المالية في البلديات لمجموعة من القواعد القانونية واللوائح التنفيذية والتي تنظم عملية الإنفاق لمخصصاتها، كما تنظم الحالات التي تتجاوز فيها المخصصات والإجراءات التي تتبع في سبيل ذلك (احمرو، 2003، ص: 24)، وتخضع البلديات في قطاع غزة إلى نوعين من الرقابة، تتم بموجب نصوص القوانين وهما: الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية، فالمادة رقم (35) "الرقابة" من (قانون الهيئات المحلية، 1997) تشير إلى أن الرقابة الخارجية للبلديات هي عبارة عن "فحص حسابات الهيئة المحلية ومراجعة جميع معاملاتها المالية والإدارية والقانونية وجرد موجوداتها يكون من قبل فاحصين مختصين تكلفهم الوزارة أو هيئة الرقابة الداخلية".

أولاً: الرقابة الخارجية: وتدرج تحتها الهيئات الرقابية المتمثلة في الأجهزة والجهات التالية:

1. رقابة وزارة الحكم المحلي: فتقوم الوزارة بتعيين فاحصين مختصين للرقابة على البلديات، ورقابة وزارة الحكم المحلي تتم بناءً على المادة رقم (35) من (قانون الهيئات المحلية، 1997)
2. هيئة الرقابة العامة: وتقوم إضافة إلى وزارة الحكم المحلي بالرقابة على البلديات، وذلك حسب قانون هيئة الرقابة العامة رقم (17) لسنة (1995) في الفصل الثالث منه المادة رقم (7) والتي حددت الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة والتي منها "وحدات الحكم المحلي وتتمثل في البلديات والمجالس القروية وغيرها".
3. رقابة محكمة العدل العليا.
4. رقابة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

ثانياً: الرقابة الداخلية: ويوجد في معظم البلديات وخاصة الكبيرة منها دوائر وأقسام للرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي.

الفصل الثالث

الأسس المحاسبية

مقدمة

أهمية الأساس المحاسبي

معايير إختيار الأساس المحاسبي

أسس وطرق القياس المحاسبي

أولاً: الأساس النقدي

مزايا الأساس النقدي

عيوب الأساس النقدي

ثانياً: أساس الإستحقاق

مزايا أساس الإستحقاق

عيوب أساس الإستحقاق

ثالثاً: أساس الإلتزام

مزايا أساس الإلتزام

عيوب أساس الإلتزام

الفصل الثالث

الأسس المحاسبية

مقدمة

هناك عدة أسس محاسبية مثل: الأساس النقدي وأساس الاستحقاق وأساس الإستحقاق المعدل يمكن الإختيار من بينها في النظام المحاسبي لمعالجة البيانات المحاسبية، والتي يكون من نتائجها التقارير والقوائم المالية المختلفة والتي تمثل مصدرا رئيسيا ومهما من مصادر المعلومات المحاسبية، "فالأنظمة المحاسبية تركز بصفة عامة على أسس محاسبية معينة لإثبات العمليات المالية الخاصة بالإيرادات والنفقات بهدف استخلاص قياس النتائج المتعلقة بالفترة المحاسبية وعرضها بطريقة مناسبة وواضحة" (هاللي، 2002، ص 44).

وسيتم في هذا الفصل تناول أهمية الأساس المحاسبي، ومعايير إختياره والتطرق إلى أسس ومبادئ القياس المحاسبية المختلفة، إضافة إلى بيان مزايا وعيوب كل أساس منها.

أهمية الأساس المحاسبي:

يعتبر إختيار الأساس المحاسبي في النظام المحاسبي لأي مؤسسة أو منشأة مهم جدا حيث يؤثر على كل مقومات النظام المحاسبي، كالمجموعة المستندية والمجموعة الدفترية ودليل الحسابات والتقارير والقوائم المحاسبية، ويؤيد (عبد الكريم، 2005، ص3) أهمية إختيار الأساس المحاسبي بأن الأساس المحاسبي يتحكم في توقيت إجراء المعالجة المحاسبية بقوله "فأهمية الأساس المحاسبي تتبع أو لاقبل وضع دليل الحسابات أو السياسات المحاسبية من حقيقة كونه الإطار المرجعي الذي يحكم عملية تصنيف وتسجيل وقياس إقرار العمليات والأحداث المالية التي تقوم بها أي وحدة إقتصادية، وبشكل أكثر تحديدا فهذا الأساس يتحكم ليس فقط في طبيعة المعالجة المحاسبية للعمليات وإنما في توقيت إجراء تلك المعالجة".

معايير إختيار الأساس المحاسبي:

يتوقف إختيار الأساس المحاسبي الذي يعتمد عليه النظام المحاسبي على معايير وأسس معينة مثل: العنصر البشري ومدى كفاءته، وقدرت الأساس المحاسبي في توفير رقابة وحماية الموجودات، وتحديد مستخدمي التقارير المالية، وذلك في حالة وجود حرية لإختيار الأساس المحاسبي، بينما البلديات ملزمة على تطبيق الأساس النقدي وفق القانون واللوائح المالية، ويمكن

إيضاح وبيان هذه المعايير والعوامل كما يلي:

1. تطبيق الأساس المحاسبي يحتاج إلى وجود العنصر البشري المؤهل والكفؤ في الدوائر المالية، والقادر على التطبيق بشكل صحيح ودون مشاكل. ويذكر (حجازي، 1998، ص 41) معايير متعددة أخرى منها:
2. أن نقطة البداية في استخدام أي من الأسس المحاسبية هي تحديد من هم مستخدمو التقارير المالية، ومن ثم إختيار الأساس المحاسبي الذي يخدم مصالح كل منهم أكثر من غيره.
3. أن استخدام أي من الأسس المحاسبية يعتمد على قدرة هذا الأساس في توفير الحماية والرقابة الشاملة على الأموال بقصد الحفاظ على الموجودات. وقد أضاف (سرايا، والملحي، 1986، ص 38) إلى ما سبق من المعايير ما يلي:
4. طبيعة البيانات المالية اللازمة ومدى أهميتها.
5. مستوى التطور في ممارسة الفن المحاسبي في الدولة.
6. بينما يرى (احمرو، 2003، ص 138) إضافة إلى ما سبق أن إختيار الأساس المحاسبي يعتمد على "الأهداف التشغيلية للوحدة الحكومية، والبيئة الإقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تعمل فيها، وعلى درجة ونوع المساءلة، وعلى أهداف التقارير المالية، وعلى احتياجات مستخدمي البيانات والتقارير المالية".
7. وهناك معيار آخر ورد على صفحة وزارة المالية الكويتية الإلكترونية (www.mof.gov) يتعلق بطبيعة بنود الإنفاق والأنشطة حيث "يتوقف إختيار أساس القياس المحاسبي في دولة ما على دراسة طبيعة بنود الإنفاق وطبيعة الأنشطة التي تمارسها الدولة".

أسس وطرق القياس المحاسبي:

تتعدد وتتنوع أسس القياس المحاسبي التي تعتمد عليها الأنظمة المحاسبية في تسجيل عملياتها المالية وتلخيص نتائجها المتعلقة بنفس الفترة المالية ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1. الأساس النقدي.
2. أساس الأستحقاق.
3. أساس الإلتزام .

وسيتم التطرق إلى هذه الأسس المطبقة أو المستخدمة في النظم المحاسبية المختلفة، وذلك من خلال التعرف على مزايا وفوائد وعيوب وـمآخذ كل أساس منها:

أولاً: الأساس النقدي Cash Basis

الأساس المحاسبي النقدي يعني تسجيل العمليات فقط عندما يتم استلام أو دفع النقدية (Short & Welsch, 1990, p140)، فهو يقوم ببساطة بإثبات العمليات المالية النقدية لحظة وقوعها، فيتم تسجيل الإيرادات عند قبضها، وتسجيل النفقات عند صرفها، بغض النظر عن الفترة المالية التي تخصها، وهو هنا يركز على توقيت قياس تسجيل الإيرادات والنفقات، كما يستثني العمليات المالية غير النقدية من التسجيل.

ومن خلال التتبع للأسس المحاسبية المختلفة من الناحية التاريخية فإن الأساس المحاسبي "يعتبر من أقدم الأسس التي استخدمت في تشغيل البيانات المحاسبية وقياس نتائج النشاط الحكومي". (حجازي، 1998، ص42).

ويلاحظ في الواقع العملي أن كثيراً من البلديات تقوم بعمل حملات لجباية مستحقاتها على السكان وذلك من خلال حملات تخفيض بنسب متفاوتة، وتقوم بتحصيل مبالغ كبيرة ومعظم هذه الأموال تخص سنوات سابقة، ولكنها حسب الأساس النقدي تُحمل بها الفترة المالية الحالية، فالأساس النقدي هنا يقوم على "اعتبار واقعة الدفع (الصرف) أو التحصيل النقدي أساس القياس والتسجيل المحاسبي للإيرادات والنفقات، وذلك بصرف النظر سواء كانت هذه الإيرادات والنفقات تخص فترات سابقة لهذه الفترة أو لاحقة لها." (هاللي، 2002، ص 45).

وفيما يتعلق بمعالجة الأساس النقدي للحقوق والإلتزامات قد ذكر (احمرو، 2003، ص 138) بأن الأساس النقدي لا "ينطبق لأية حقوق أو التزامات تنشأ خلال السنة، والنقدية بموجب هذا الأساس هي مبالغ النقد التي تحتفظ بها الوحدة الحكومية، ولا يعترف بالمدينين أو الدائنين أو المخزون أو المستحقات أو المبالغ المدفوعة أو المقبوضة مقدماً"

ويتبين من تطبيق الأساس النقدي أنه لا يترتب على تطبيقه أية حقوق أو التزامات نتيجة الدفع مقدماً (مصاريف مدفوعة مقدماً) أو التأخير في دفع أو تحصيل قيمة الخدمات أو السلع المستخدمة، وعليه فإنه لا يظهر في قائمة المركز المالي أية مقدمات أو مستحقات نتيجة أتباع الأساس النقدي في النظام المحاسبي في بلديات قطاع غزة.

ويلاحظ على الأساس النقدي ما يلي:

- يتم تسجيل كلا من الإيرادات والمصروفات في السجلات عند تمام عملية التحصيل الفعلي للإيرادات أو السداد الفعلي للمصروفات وليس في تاريخ نشأة الإلتزام الخاص بأي منهما.
- يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات النقدية في السجلات دون غيرها من العمليات المالية.
- أن العبرة بوقت التحصيل أو الصرف وليس بوقت الإستحقاق أي بصرف النظر عن أن هذه الإيرادات أو المصروفات تخص السنة الجارية أو تخص فترات زمنية أخرى سابقة أو لاحقه .
- يعني ذلك أيضا أن الحسابات الفعلية التي يتم على أساسها إعداد الحساب الختامي للإدارة المالية للبلدية ما هي إلا سجلات خاصة بالمقبوضات والمدفوعات التي تمت خلال السنة .
- يترتب على إتباع هذا الأساس أن تلغي إتمادات النفقات التي لم تصرف أثناء السنة المالية وينظر في أمر نتيجتها من جديد في الموازنة الجديدة للسنة المقبلة.
- كما أن عدم اعتراف الأساس النقدي بالمدينين أو الدائنين والمبالغ المدفوعة مقدما من قبل البلديات وكذلك المستحقات عليها، أثر على عدم ظهورها كعناصر ضمن القوائم المالية التي تعدها البلديات كقائمة المركز المالي وقائمة الحساب الختامي.

أولاً: مزايا الأساس النقدي

- ويتمتع الأساس النقدي من حيث التطبيق والنتائج المترتبة على تطبيقه مجموعة من المزايا يمكن إيضاحها كما يلي : (الحجاوي، 1999، ص 34)
1. الوضوح وسهولة الفهم والتطبيق من قبل المحاسبين.
 2. تمكن من إقفال الحسابات وإعداد الحسابات الختامية للدولة في نهاية السنة المالية.
 3. تمكن الإدارة الحكومية من الربط بين الإيرادات العامة والنفقات العامة بحيث تستطيع تنفيذ سياسة الاعتماد على الذات.
 4. تظهر الموقف النقدي للخزينة العامة للدولة بشكل دقيق وواضح.
 5. تعتبر واقعية، حيث لا يحتاج تطبيقها إلى إستخدام عوامل التقدير الشخصي.
- وهناك مزايا تتعلق بالمخرجات من المعلومات والتقارير والتي تنتج عن تطبيق الأساس النقدي في النظام المالي فيري (حجازي، 1998، ص: ص 42:43) أن من مزايا تطبيق

الأساس النقدي في النظام المحاسبي أنه يعمل على:

6. توفير المعلومات والبيانات اللازمة لبيان حركة السيولة النقدية بما يوفره من رقابة فعالة على حركة التدفقات النقدية، وتطابق النتائج المحاسبية من الوضع الحقيقي للسيولة النقدية الأمر الذي يساعد أيضا في عمليات التخطيط المالي ويسهل الإدارة المالية للنشاط الحكومي.

ثانيا: مآخذ وعيوب الأساس النقدي:

1. صعوبة إجراء المقارنات بين البلديات المختلفة من ناحية، وإجراء المقارنة بين بيانات البلدية نفسها عبر الفترات الزمنية المختلفة، ويرجع ذلك إلى تداخل أنشطة السنوات المالية ببعض وتحميل كل سنة مالية بنفقات تمت في سنوات مالية أخرى أو حرمان بعض السنوات من بعض مواردها وإضافتها لموارد السنة التي يتم فيها التحصيل الفعلي، وهذا ما يترك أثره في درجة الاعتماد على هذه البيانات في عملية التخطيط وإعداد الموازنات للفترات المستقبلية، فقد يتم أنجاز جزء كبير من مشروع كبير الحجم في سنة معينة ولكن يتم الصرف في السنة التالية.

ويمكن إضافة ما ذكره (حجازي، 1998، ص: ص 43-44) من عيوب:

2. عدم توفيره البيانات الضرورية واللازمة لتصوير المركز المالي للحكومة بشكل عادل وسليم، لكونه لا يظهر حقوق الحكومة في الإيرادات المستحقة أو حقوق الغير في النفقات المستحقة ويترتب على ذلك إحداث خلل واضح في الحساب الختامي والمركز المالي للحكومة.

3. عدم تمييزه بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية، إذ إن النفقات المدفوعة في سبيل الحصول على موجودات ثابتة تعامل نفس معاملة النفقات المدفوعة للحصول على خدمة، إن مثل هذا الإجراء يؤثر تأثيرا مباشرا على نتائج الحساب الختامي بأن يخفض الفائض أو يزيد من العجز، ومن ناحية أخرى سيؤثر على بيانات قائمة المركز المالي وذلك بعدم إظهار الأصول الثابتة.

4. لا يوفر استخدام هذا الأساس المرونة في استكمال تنفيذ المشاريع وخاصة عند نهاية السنة المالية، وذلك لارتباط عملية الأنفاق بإقرار الموازنة العامة التي قد تحتاج إلى فترة زمنية طويلة، الأمر الذي يعني تأثر النشاط الحكومي كما وكيفا.

5. صعوبة تتبع نفقات المشروعات التي يمتد تنفيذها لأكثر من سنة مالية، لأن نفقات هذه المشروعات يتم أفعالها في نهاية كل سنة في الحساب الختامي الأمر الذي يؤدي إلى عدم ظهور أرصدة لها في السجلات المحاسبية.

6. قصوره عن تقديم البيانات اللازمة للقيام بأعمال الرقابة الشاملة وتقييم أداء الوحدة الإدارية الحكومية، وذلك لكونه يتعامل فقط مع الإيرادات والنفقات النقدية مهملاً العمليات غير النقدية المتحققة على السنة المالية.

ويذكر (عثمان، وسرايا، 1995، ص 58) عيوباً أخرى للأساس النقدي منها:

7. لا يسجل النظام كل الأحداث المالية التي تقع ويقتصر الإثبات على الموارد والمصروفات النقدية، كما أنه يتيح فرصة التلاعب في حجم الإيرادات والنفقات عن طريق التباطؤ أو الإسراع في عمليات التحصيل أو السداد.

8. تحميل السنة المالية التالية بالمصروفات الفعلية النقدية التي سبق وأن تم إنجاز أعمالها في السنة المالية الجارية، تؤدي إلى إرتباك تنفيذ الميزانية في هذه السنة إما لعدم كفاية الإعتمادات المخصصة أو اللجوء كثيراً إلى طلب إعتمادات إضافية.

9. لا يصلح هذا الأساس إلا لتوفير البيانات اللازمة لتحقيق الأهداف التقليدية والمحددة لنظام المحاسبة الحكومية، ويعني ذلك أنه لا يوفر البيانات اللازمة لتحديد تكلفة الأنشطة والبرامج الحكومية وتحديد وحدة الإنجاز أو وحدة الخدمة المؤداة لأغراض قياس الأداء الحكومي في إستغلال الموارد المتاحة للوحدات الإدارية الحكومية وقياس فعالية البرامج الحكومية طويلة الأجل وهذه الأهداف التي يجب أن يحققها النظام المحاسبي الحكومي الفعال في العصر الحديث.

ويمكن إضافة العيب الذي أورده (هلاي، 2002، ص 46) فيما يتعلق ب :

10. الخروج على مبدأ استقلال السنوات المالية، وذلك عند إجراء القياس المحاسبي حيث النفقات التي لم يتم إنفاقها خلال السنة المالية تلغى وتعاد إلى خزينة الدولة وبالتالي يتم تحميل السنة المالية بكافة النفقات المدفوعة سواء كانت تخص السنة المالية الحالية أو تخص سنوات سابقة.

كما ويمكن إضافة عيوباً أخرى (وزارة المالية الكويتية، 2006) وهي كالتالي:

11. أنه لا يوفر البيانات اللازمة لتحديد تكلفة الأنشطة والبرامج الحكومية وتحديد وحدة الإنجاز أو وحدة الخدمة المؤداة لأغراض قياس الأداء الحكومي في إستغلال الموارد المتاحة للوحدات الإدارية الحكومية، وقياس فعالية البرامج الحكومية طويلة الأجل وهذه الأهداف التي يجب أن يحققها النظام المحاسبي الحكومي الفعال في العصر الحديث .

12. قد يشجع هذا النظام على الإسراف أو التوسع في الإنفاق من الإعتمادات المخصصة لها قرب نهاية السنة المالية، حتى ولو لم تكن هناك حاجة ضرورية لهذا الإنفاق وأحياناً تدفع قيمة

خدمات أو موارد ولن تؤدي أو تسلم إلا بعد إنتهاء السنة المالية ذلك لأن ما تبقى من هذه الإعتمادات دون صرف وفقا لهذا الأساس يلغى في نهاية السنة المالية .

ويظهر مما سبق أنه على الرغم من المزايا التي يتمتع بها الأساس النقدي، إلا أنه في ظل ازدياد النفقات في البلديات بشكل كبير، وبروز الحاجة إلى البيانات والمعلومات المالية بشكل كبير أثناء عمليات التخطيط والرقابة، وحاجة الجهات المانحة الأجنبية والهيئات الدولية إلى معلومات محاسبية مُعدة وفق معايير المحاسبية الدولية، فإن الأساس النقدي أصبح عاجزا عن توفير المعلومات الملائمة والمناسبة، لذا كان هناك توجه كبير من قبل الكثير من المنظمات الإقليمية نحو تطبيق أساس الإستحقاق، وأحيانا يكون تطبيق أساس الإستحقاق على مراحل، وقد يكون منها مرحلة المرور بمرحلة الأساس النقدي المُعدل.

ثانيا : أساس الأستحقاق Accrual Basis

أساس الأستحقاق يختلف عن الأساس النقدي في إثبات النفقات والإيرادات فهو يقوم على أساس تحميل الفترة المحاسبية بما يخصها من نفقات وإيرادات دون النظر إلى وقت الدفع أو التحصيل، ويترتب على تطبيقه تحميل الفترة المحاسبية بالنفقات والإيرادات الحقيقية التي تخص الفترة المحاسبية، وفي نفس الوقت استبعاد النفقات والإيرادات التي يتم إنفاقها أو تحصيلها وتخص فترات مالية سابقة أو لاحقة.

فبناء على أساس الإستحقاق فإنه يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تُكتسب وتسجل النفقات والمصاريف عندما تستخدم. (Williams, & Others, 2005, p102)

وبناء على تطبيق أساس الإستحقاق "يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقد أو ما يعادل النقد) ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية الخاصة بالفترات المتعلقة بها، العناصر التي يتم الاعتراف بها في ظل أساس الإستحقاق هي الموجودات والمطلوبات وصافي الموجودات/حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات" (المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، 2002، ص 10).

وهناك توجه على مستوى المنظمات والجمعيات المهنية للانتقال إلى تطبيق أساس الأستحقاق في النظام المحاسبي لما يتمتع به من مزايا عديدة منها أنه "يتمشى مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات وفرض استمرار المنشأة، حيث يستلزم إتباع هذا الأساس إجراء تسويات جردية للنفقات والإيرادات لإضافة العناصر المستحقة واستبعاد العناصر المقدمة، بالإضافة لذلك يستلزم إجراء الجرد الفعلي للمخازن والخزائن والأصول الثابتة والمتداولة الأخرى لتحديد مدى المستنفذ منها خلال السنة المالية". (هلاي، 2002، ص 45).

مزايا أساس الأستحقاق:

يتمتع أساس الأستحقاق بعده مزايا هي في معظمها علاج للعيوب التي يتصف به الأساس النقدي ومن هذه المزايا ما أورده (الزفين، 2006، ص 8) ضمن مشروع التحول إلى أساس الإستحقاق المحاسبي:

1. يظهر بشكل واقعي نفقات الحكومة إستنادا على تكلفة إستهلاك الموارد وليس على قيمة إقتنائها.
2. يتيح إمكانية إدارة التوقعات المالية والتدفقات المالية وإعداد الموازنات بفعالية أكبر.
3. يتوافق مع الممارسات المحاسبية الأكثر قبولا وشيوعا - المعايير الدولية للمحاسبة في

القطاع العام - (IPSAS :International Public Sector Accounting Standard).

4. يستجيب للمعايير المالية والمحاسبية الموضوعة من قبل الهيئات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين.

ويمكن إضافة ما ذكره (عثمان، وسرايا، 1995، ص: ص 58:59) من مزايا منها:

5. يتفق هذا الأساس مع الأصول العلمية للمحاسبة حيث يتميز بالدقة والعدالة فالسنة المالية شخصية مستقلة، وبالتالي تؤخذ في الاعتبار أي مستحقات أو مقدمات بالنسبة لكل من الإيرادات والمصروفات.

6. إتباع هذا الأساس يساعد في تحديد حساب تكلفة وحدة النشاط أو الخدمة المؤداة خاصة في ظل الأنظمة الحديثة للموازنة كموازنة البرامج والأداء، وكذلك يساعد على الرقابة على الأنشطة وتقييم أدائها، ويعتبر ذلك من أهم مميزاته.

7. يسهل إتباع هذا الأساس في إعداد تقديرات الموارد والاستخدامات اللازمة للسنة المالية المقبلة.

وقد ذكر (بدوي، وعباس، 2003، ص 57) أن من مزايا أساس الإستحقاق أنه:

8. "يساعد على القياس السليم لنتائج النشاط وفرض الرقابة عليه وتسهيل إجراء المقارنات الزمنية على مستوى الوحدة الإدارية ذاتها أو بين الوحدات الإدارية المختلفة لأغراض قياس الكفاية، وذلك من خلال التطبيق الصحيح لمبدأ مقابلة الإيرادات الخاصة بالفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها بغض النظر عن واقعة التحصيل أو السداد النقدي الفعلي لها".

كما ويمكن إضافة ما ذكره (بريمكاند، 1999، ص: ص 91:92) بخصوص ما يتعلق بالالتزامات

9. يسعى نظام الإستحقاق لتقديم صورة شاملة لكل الالتزامات الحكومية، وبهذا يساعد في صياغة السياسات المالية الواقعية، كما أنه يسهل إدارة النقد المنتظمة من خلال الصورة الواضحة التي يضعها للالتزامات، وبصورة أكثر تحديدا فإنه يساعد صانعي السياسة المالية لرؤية ما وراء السنة المالية الحالية وميزانية السنة المالية التالية، ومن خلال فترات الأزمات المالية الجادة يتيح نظام الإستحقاق لصانعي السياسة رؤية ما وراء معاملات الأسبوع أو الشهر لفترة المتوسطة وبالتحديد يتيح لهم التركيز على الالتزامات الملموسة وغير الملموسة التي تظهر بشكل كبير في الأفق.

ولعل المزايا السابقة تعتبر من الأساليب المناسبة لمعالجة العيوب والنواقص الموجودة في الأساس النقدي المطبق في البلديات، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو تطبيق أساس الإستحقاق.

أولاً: عيوب أساس الأستحقاق:

وعلى الرغم من المزايا السابقة التي يتصف بها أساس الإستحقاق إلا أن هناك عدداً من العيوب والسلبيات التي تنتج عن تطبيق أساس الإستحقاق منها ما يتعلق بالعنصر البشري وأخرى ذات علاقة بتكلفة التطبيق ويمكن إيضاحها وسردها كالتالي: (عثمان، وسرايا، 1995، ص 59).

1. يحتاج تطبيقه إلى نظام محاسبي معقد ومكلف في إعداده وتشغيله عما هو مطبق في الأساس النقدي، حيث يحتاج إلى عدد كبير من العاملين وإلى كفاءات محاسبية قد لا تتوفر في دول كثيرة.

2. قد يتطلب الأمر أن تظل الدفاتر والحسابات في ظل هذا الأساس مفتوحة مدة طويلة بعد إنتهاء السنة المالية حتى يتم الجرد وتتم عملية التسويات اللازمة، ويؤدي ذلك إلى تأخير إظهار نتائج الأعمال وتأخير إعداد الحسابات الختامية، فقد يمتد العمل إلى ما بعد إنتهاء الفترة المحاسبية بمدة طويلة.

ويضاف عيب التقدير الشخصي كما أورده (شرف، 1973، ص 8).

3. "أن استخدام أساس الأستحقاق في احتساب الإيرادات العامة غير عملي حيث تستند هذه الإيرادات إلى التقدير الذاتي مثل: الضريبة العامة على الدخل وضريبة المبيعات وغيرها، ولذلك فإن تحديد مجموع الضرائب يتم بشكل أفضل وفقاً لما يتم قبضه فعلياً".

كما ويمكن إضافة ما يتعلق بسوء التطبيق. (حجازي، 1998، ص 59)

4. سوء تحميل النفقات والإيرادات للسنة المالية، فقد تلجأ إليه الإدارة الحكومية لتضخيم قيمة المصاريف المستحقة وبالتالي زيادة قدرتها الإنفاقية في السنة اللاحقة، أو تخفيض قيمة الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة لإخفاء عجزها عن متابعة تحصيل الإيرادات.

إضافة إلى عيب آخر يتعلق بالمركز النقدي وهو (احمرو، 2003، ص 47) أنه:

5. يؤدي هذا الأساس إلى تشوية المركز النقدي وإحداث خلل في الرقابة على السيولة النقدية بسبب اشتغال الحسابات على بيانات محاسبية عن المستقبل وقد لا يتم حدوث إنفاقها أو تحصيلها.

وفيما يتعلق بالجرد هناك عيب وهو (عابد، 1999، ص 6) أن هناك :
6. صعوبة أو استحالة جرد بعض المخازن الحكومية لأنها ذات طبيعة سرية.

ومن خلال تتبع التطور في أعمال البلديات في مجال تقديم الخدمات والأعمال وكبير حجم النفقات والإيرادات، والآثار السلبية الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي فإن هذا يستوجب إعادة النظر في تطوير النظام المالي للبلديات، واستخدام أساس الإستهقاق في النظام المحاسبي، وفي سبيل الانتقال إلى أساس الإستهقاق يمكن التدرج بالانتقال خطوة تمهيدية من خلال تطبيق أساس الالتزام أو ما يطلق عليه الأساس النقدي المعدل بالتزامن مع توفير مقومات وعناصر الانتقال مثل العنصر البشري والبرامج المحاسبية الملائمة.

"أن النظام المحاسبي الذي يستخدم أساس الإستهقاق سيؤدي إلى الإفصاح عن جميع البيانات المالية والمحاسبية، الأمر الذي سيمكن جهاز الرقابة الخارجية من تقويم كفاءة الوحدات الإدارية الحكومية في استخدامها المختلفة تمهيدا لقيامه بالمسائلة عن أي انحرافات أو تقصير" (حجازي، 1998، ص 436)

ونتيجة للعيوب والصعوبات التي يتصف بها الأساس النقدي، فإن الإتجاه هو التخلي وترك تطبيق الأساس النقدي حيث أنه يسبب مشاكل للموازنة عند تنفيذها مثل: تأخر صرف الرواتب أو التأخر في دفع بعض الالتزامات.

ثالثاً: أساس الالتزام

ويقع أساس الإلتزام بين الأساس النقدي وأساس الإستحقاق الكامل" وتختلف المصادر المختلفة في تسميته، إذ نجد أنه أحياناً يسمى أساس الإلتزام أو الأساس المختلط أو الأساس المشترك وغير ذلك، وهو يمثل مزيجاً من صفات هذين الأسلوبين (النقدي والاستحقاق)" (احمرو، 2003، ص 140).

وأساس الإلتزام يعالج الإيرادات والنفقات بطريقتين مختلفتين:

- فيعالج الإيرادات حسب الأساس النقدي، بحيث لا يتم الأخذ في الاعتبار المقدمات والمستحقات للإيرادات، وإنما يتم الأخذ في الاعتبار الإيرادات الفعلية والمحصلة فقط، وعليه فإنه يتم إثبات الإيرادات المقبوضة دون المحققة.
- ويعالج النفقات الواجب دفعها بناء على العقود والتي تم بموجبها الحصول على خدمات ومواد وأثاث وقطع غيار وفق أساس الأستحقاق، دون النظر إلى وقت سدادها، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار المقدمات والمستحقات، وهذا بدوره يتطلب إجراء التسويات الجردية للنفقات.

"ويقوم الأساس المعدل على إتباع الأساس النقدي في قياس وتسجيل المعاملات المالية الخاصة بالإيرادات وإتباع أساس الأستحقاق مع النفقات" (هاللي، 2002، ص 48).

"أساس الإستحقاق المعدل يعترف ويقر بالإيرادات عندما تكون متاحة وتم استلامها، ويعترف بالنفقات في الفترة المحاسبية عندما تستحق". (Engstrom, & Hay, 1996, p 13)

"ويطبق هذا الأساس المعدل على بعض الحالات في الحسابات الحكومية، مثل ترحيل بعض الإعتمادات من سنة إلى أخرى وذلك بتعليقها لحساب الأمانات بالرغم من أن الأساس النقدي، هو الأساس المتبع في إعداد الموازنات التقديرية والحساب الختامي المبني على التدفقات النقدية الفعلية من وإلى الوحدة الإدارية الحكومية". (زكي، وأبو طالب، بدون، ص: ص 183:184)

وفيما يلي سرد لمزايا وعيوب أساس الإلتزام (الحجاوي، 1999، ص 34) :

أولاً: مزايا أساس الإلتزام:

يتمتع أساس الإلتزام بمجموعة من المزايا يمكن إيضاحها كالتالي :

1. يمكن من المقارنة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لسنوات مختلفة بسهولة.
2. يوفر بيانات مالية تساعد على التحليل المالي.

3. يمكن من أظهار الحسابات الختامية للوحدات الحكومية بصورة حقيقية وواقعية.
4. يمكن من توفير الأموال اللازمة لتسديد الالتزامات المترتبة على الوحدات الحكومية ودفعها لمستحقيها عند تنفيذ الخدمات أو توريد المواد أو اللوازم.
5. يعتبر مناسباً لمعالجة المشاريع الكبيرة التي تستمر أكثر من سنة بحيث يمكن من حجز المخصصات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع المتعاقد عليها عند الالتزام بها.

ثانياً: عيوب أساس الإلتزام:

وأساس الإلتزام مثله مثل الأسس المحاسبية الأخرى لا يخلو من عيوب يمكن تفصيلها كما يلي:

1. استخدام هذا الأساس يشجع الوحدات الحكومية على إستغلال المخصصات غير الملتزم بها خلال عقد، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي في السنوات اللاحقة.
2. استخدام هذا الأساس يؤدي إلى تجميد الأموال المخصصة للنفقات اللازمة لتغطية المشاريع المتعاقد عليها دون استغلال.
3. استخدام هذا الأساس يحتاج إلى أشخاص ذوي معرفة علمية وعملية في المحاسبة.
4. استخدام هذا الأساس يؤدي إلى تحميل السنة المالية بمبالغ لا تتعلق بها، حيث قد يتم الإلتزام بخدمات لا يتم تنفيذها خلال السنة المالية التي تم تحميلها لها.
5. استخدام هذا الأساس يوجب معالجة الإيرادات العامة بأسلوب يختلف عن معالجة النفقات العامة، مما يؤدي إلى عدم التحكم بالتدفقات النقدية للوحدات الحكومية.

هذه هي أهم المزايا والعيوب التي يمكن أن تنتج عن تطبيق الأساس النقدي وأساس الاستحقاق وأساس الإلتزام في مجال القياس المحاسبي لعناصر الإيرادات والمصروفات بصفة عامة وفي الوحدات الإدارية الحكومية بصفة خاصة، "ويدل كل من الأساس النقدي المعدل وأساس الاستحقاق على الاستجابات المنتظمة للمطالبات الدورية لصانعي السياسة للحصول على معلومات إضافية، وعلى كل حال فمعايير المحاسبة الخاصة بهذه الأنظمة ليست ثابتة طول الوقت". (بريمكاند، 1999، ص: ص 90:91)

مما سبق يتبين المزايا والعيوب للأسس المحاسبية عامة بغض النظر عن الجهة التي تقوم بتطبيقه سواء أكانت قطاع عام أم خاص، وذلك على الرغم من أن "نظم المحاسبة الحكومية في معظم دول العالم تغلب استخدام الأساس النقدي على أساس الإلتزام، نظراً لأنها في غالبيتها

محاسبة على التدفقات المالية وبصفة خاصة بالنسبة للوحدات الإدارية الحكومية التي لا تمارس نشاطا تجاريا" (سرايا، والملحي، 1986، ص 49)

ولكن السؤال المطروح الآن بعد سرد الأسس المحاسبية وبيان مزايا وعيوب كل منها هو ما هي الدواعي والأسباب التي تدعو البلديات إلى إعادة النظر في الأساس المحاسبي المطبق في النظام المحاسبي؟

والجواب هو أن هناك أسباب عديدة تدعو البلديات في قطاع غزة إلى إعادة النظر في الأساس المحاسبي المطبق في النظام المحاسبي ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

▪ كبر حجم الأنشطة والخدمات والمشاريع التي تقوم بها البلديات والتي يترتب عليها زيادة حجم الإنفاق المالي.

▪ عجز النظام المحاسبي الحالي عن تقديم تقارير مالية كاملة تمكن من تقييم الأداء.

▪ الزيادة المستمرة في عدد العاملين في البلديات، والتوجه نحو الخصخصة في بعض القطاعات مثل الكهرباء والمياه، انخفاض مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات، ارتفاع نسبة المبيعات إلى الإيرادات المحلية، عجز النظام المحاسبي الحكومي عن تقديم تقارير مالية تمكن من تقييم الأداء. (حماد، 2006، ص 1045، بتصرف)

ولكن لا يكفي البلديات الرغبة في التحديث والانتقال إلى تطبيق الأساس النقدي المعدل أو أساس الاستحقاق على سبيل المثال، بل أن ذلك يحتاج إلى مجموعة من المقومات منها:

• ما يتعلق بالعنصر البشري مثل: الكفاءات المحاسبية حيث يمكن انتهاز سياسة توظيف تقوم على إختيار المؤهلات والخبرات المناسبة، كما ويمكن إعادة تأهيل المحاسبين الحاليين بعقد الدورات التدريبية المناسبة والملائمة

• نظم المعلومات: إقتناء وتطوير الأنظمة المتوافقة مع الإجراءات الموحدة المبنية على أساس مبدأ الإستحقاق. (الزفين، 2006، ص 9).

ويلاحظ أن لكل أساس محاسبي مزايا وعيوب، وأن إعتقاد النظام المحاسبي على إي واحد منها إنما يكون في حدود الإمكانيات والمعطيات المتوفرة في كل بلد. (الحجاوي، 1999، ص 34)، ولعل من أهم عيوب الأساس النقدي عدم إظهار المركز المالي على حقيقته، وكذلك تشويه قيمة الخدمة المقدمة والذي ينعكس بدوره على فائض أو عجز الحساب الختامي، وان السلبيات والمآخذ كثيرة وذات أهمية وتؤثر على مخرجات النظام المحاسبي بشكل سلبي، وهذا ما يُفسّر دعوات الكثيرين إلى تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبية الحكومية بدلا من الأساس النقدي.

الفصل الرابع

المبحث الأول

التقارير والقوائم المالية في بلديات قطاع غزة

أولاً: الموازنة.

واقع الموازنات وأسلوب إعدادها وتنفيذها في بلديات قطاع غزة.

مزايا موازنة البنود.

عيوب موازنة البنود.

ثانياً: التقارير المالية الدورية.

الموقف المالي الشهري

الخلاصة الحسابية الشهرية

بيان أرصدة حسابات البلدية. (كشف حساب الديون والمستحقات).

ثالثاً: القوائم المالية والسنوية

قائمة الحساب الختامي

أهمية الحساب الختامي.

مزايا الحساب الختامي.

قائمة المركز النقدي (المالي)

الفصل الرابع

المبحث الأول

التقارير والقوائم المالية في بلديات قطاع غزة

في ضوء التعليمات المالية للموازنة والحسابات تلتزم كل بلدية من بلديات قطاع غزة بإعداد تقارير دورية ترسلها إلى وزارة الحكم المحلي، والهدف من إرسالها هو مراقبة تنفيذ الموازنة في البلديات وذلك من خلال متابعة النفقات والإيرادات خلال العام المنصرم، وحتى تتمكن الوزارة من إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب ولتتمكن من خلالها من متابعة ومراقبة تنفيذ الموازنات المعتمدة للبلديات، وتعتبر التقارير والقوائم من أهم وسائل توصيل المعلومات المالية وغير المالية للجهات المختلفة التي تهتم بهذه التقارير، "فهي من الأهمية بمكان لمباشرة الرقابة ومتابعة تنفيذ الموازنة، كما تمكن من إتخاذ القرارات الإدارية والمالية المناسبة في الوقت المناسب لحماية المال العام من أي إسراف أو ضياع" (حسنين، 1977، ص 204).

ومحتويات التقارير المحاسبية في البلديات كما ذكرها (تركي، 1988، ص 151) "تشتمل على قسمين رئيسيين أولهما: يتعلق بموازنة البلدية وأقسامها المختلفة من أبواب ومواد وفروع حسب الحاجة ووفقاً لنوع كل مصروف، بالإضافة إلى المراحل التي يمر بها إعداد الموازنة ابتداءً من مرحلة التحضير والإعداد إلى مرحلة الاعتماد من الجهة المختصة وهي وزارة الحكم المحلي ممثلة في شخص الوزير، والتنفيذ من جانب البلديات، أما القسم الثاني من التعليمات المالية فيتعلق بالحسابات ويتضمن المتحصلات والمصروفات والدفاتر الحسابية وطريقة قيد العمليات الحسابية وإعداد الحساب الختامي". وسيتم التعرض إلى التقارير المالية التي يوفرها النظام المحاسبي في البلديات بالتفصيل، من حيث طريقة العرض والتبويب ومحتويات هذه التقارير التي تقوم بإعدادها حالياً البلديات بناءً على التعليمات المالية للموازنة وتعليمات وزارة الحكم المحلي.

وتتركز وتقتصر التقارير الدورية التي تعدها البلديات على ما يلي:(كمال، 1986، ص20)

- مقارنة أبواب الموارد بالتقديرات الموضوعة لكل منها.
- مقارنة الاستخدامات بالإ اعتمادات المخصصة لكل منها.
- محاولة تحليل الفروق الناتجة عن المقارنة السابقة للتعرف على أسبابها وتحديد المسؤولية.

وتتقسم التقارير التي تقوم البلديات بإعدادها حسب العامل الزمني إلى نوعين رئيسيين وهما: تقارير مالية دورية وغالبا ما تُعد في نهاية كل شهر خلال السنة المالية وهي تشمل: بيانات عن الإيرادات والمصروفات التقديرية والفعليّة، والمُقسمة على أساس البنود، والمنسجمة مع تصنيف موازنة البلديات، وترسلها بانتظام وكرزومة واحدة إلى وزارة الحكم المحلي في الأسبوع التالي لنهاية شهر التقرير، وتقارير مالية سنوية تُعد في نهاية السنة المالية مثل الحساب الختامي.

أهداف التقارير والقوائم المالية:

تسعى التقارير والقوائم المالية في القطاع الحكومي لتحقيق الأهداف التالية: (الحجاوي، 1999، ص 97).

1. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإظهار الوضع المالي للوحدات الحكومية.
2. توفير البيانات والمعلومات اللازمة للرقابة على الأموال العامة.
3. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لمتابعة تنفيذ الموازنة.
4. توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي لفترة مالية معينة بالأداء المخطط للفترة المالية ذاتها.
5. إظهار المركز المالي للموجودات المالية وغير المالية التي تملكها الوحدات الحكومية.
6. توفير المعلومات اللازمة لمحاسبة المسؤولية لإدارات الوحدات الحكومية.

ولتحقيق الأهداف السابقة فإن القوائم المالية تقدم معلومات حول ما يلي: (المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، 2002، ص 14)

1. موجودات المؤسسة.
2. مطلوبات المؤسسة.
3. صافي الموجودات/حقوق الملكية.
4. الإيرادات.
5. المصروفات.
6. التدفقات النقدية.

الموازنة في البلديات

سيتم تناول واقع الموازنة وأقسامها ومراحل إعدادها، ومزايا وعيوب موازنة البنود المتبعة في البلدية وأسلوب إعدادها وأنواعها والأسلوب المتبع في إعدادها.

واقع الموازنات وأسلوب إعدادها وتنفيذها في بلديات قطاع غزة:

أن موازنة البلدية تُعتبر احد أهم مقومات وأركان النظام المحاسبي الحكومي في البلديات، حيث أنها تحتوي على حسابات النفقات، وتتضمن بنود الإيرادات المعتمدة والمفتوحة لمواجهة وتغطية هذه النفقات، والبلديات من خلال الموازنات "تصيح أهدافها للسنة المالية القادمة وتضع أولوياتها لاستخدام الموارد المحدودة، كما تقوم بتوزيع الموارد على البرامج والنشاطات المختلفة" (اللوزي، والقطامين، 1997، ص85)، وتعتبر مصدرا من مصادر المعلومات المهمة للجهات المستفيدة المختلفة الداخلية والخارجية، ولقد ألزم (النظام المالي الهيئات المحلية الفلسطينية، 1999) في المادة رقم (6) من الفصل الثاني "الموازنة" البلديات بتقديم موازنة عامة سنوية لوزارة الحكم المحلي بغرض المصادقة عليها قبل شهر على الأقل من بداية السنة المتعلقة بها، وتعد هذه الموازنة وفق نماذج مصممة مسبقاً من قبل الوزارة ومعتمدة على البلديات.

أقسام الموازنة في البلديات: وتنقسم الموازنات في البلديات إلى نوعين رئيسيين:

الموازنة التشغيلية (الجارية): وهي الموازنة الأساس وتشمل أنواع وقيم الإيرادات العادية الذاتية والتي تتوقع البلدية الحصول عليها خلال السنة المالية القادمة، وكذلك أنواع وقيم النفقات الجارية والتشغيلية والتي تتوقع البلدية إنفاقها خلال السنة المالية القادمة، ولذلك فهي تشمل على معظم المعاملات المالية للبلديات، وينفق معظم الموازنة التشغيلية على رواتب وأجور موظفي ومستخدمي البلدية، والباقي ينفق على التمويل الجاري للخدمات المقدمة للمواطنين.

الموازنة التطويرية (الرأسمالية): وهي موازنات لا تأخذ صفة الدورية وإنما هي لمشاريع رأسمالية، وتمول غالبا من جهات خارجية عبر الهبات والمنح ونادرا ما تمول من فائض الموازنة العادية في الوقت الحالي، بسبب سوء الأوضاع المالية التي تمر بها البلديات.

مراحل إعداد الموازنة في البلديات: وتمر الموازنة في بلديات قطاع غزة بالمراحل والخطوات الرئيسية التالية:

1. **مرحلة التحضير والإعداد:** وتقوم الجهات المالية المختصة في البلديات بتحضير وإعداد الموازنة والتي تحتوي على التقديرات الأولية لقيم إيرادات ونفقات السنة المالية القادمة

وبالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة النتائج الفعلية لتنفيذ الموازنة السابقة، وعلى أساس الخطة الموضوعية لتحقيق الأهداف المطلوبة، وذلك وفقاً للمادة رقم (34) من (قانون الموازنة، 1998)، ومن ثم عرضها على المجلس البلدي للإطلاع عليها ومناقشتها وإقرارها، ويلاحظ عند إعداد الموازنة أنه يتم تقدير النفقات أولاً، ثم تحاول البلدية تغطيتها من الموارد الحالية أو بتدبير موارد جديدة أو عن طريق ضغط النفقات أو الائتئين معا. (كمال، 1986، ص20)

2. **مرحلة المصادقة علي الموازنة:** حيث يتم مناقشتها وإتمادها من قبل وزارة الحكم المحلي، وبذلك تصبح سارية للتطبيق والتنفيذ لمدة سنة تبدأ في اليوم الأول من يناير وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ديسمبر من العام نفسه حسب (قانون الموازنة، 1998) وفقاً للمادة رقم (1)، حيث تعتبر المصادقة بمثابة تصريح للبلدية بتحصيل الإيرادات وبالصرف في حدود البنود المعتمدة.

3. **مرحلة تنفيذ الموازنة:** وهي مرحلة مهمة من مراحل الموازنة، حيث يتم جباية وتحصيل الإيرادات المختلفة ودفع النفقات المختلفة، ومن خلال ملاحظة تنفيذ الموازنة تبين أن معظم الموازنات الفعلية لبلديات قطاع غزة في نهاية السنة المالية قد جاءت مخالفة للموازنات التقديرية المعدة في بداية السنة المالية، وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها الأسلوب المتبع في تقدير وإعداد الموازنة وأسباب أخرى لا علاقة للبلدية بها مثل: الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

4. **مرحلة التقييم والمتابعة:** تتميز المراحل الثلاثة لدورة الموازنة العامة، وهي الإعداد والاعتماد والتنفيذ، بتتابعها وأستقلالية بعضها عن بعض، أما مرحلة مراقبة تنفيذ الموازنة، فهي ليست مرحلة مستقلة تأتي في ختام دورة الموازنة العامة، ولكنها متداخلة، أي مصاحبة للمراحل السابقة، بل تمتد لتشمل مرحلة ما بعد الأنتهاء من التنفيذ" (جمال، 2004، ص 161).

وتعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في دورة حياة الموازنة، إذ أن من أهدافها ما يلي:

1. الكشف عن مدى سلامة التنفيذ .
2. الكشف عن مدى دقة الأرقام المقدره.
3. التعرف على مدى نجاح السلطة التنفيذية في تحقيق الأهداف المحددة.
4. بيان آثار التنفيذ على مستوى النشاط الإقتصادي واتجاهاته. (كمال، 1986، ص68)

والواقع أن الموازنات التي تُعد في بلديات قطاع غزة تعتمد على الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنات، وهو أسلوب موازنة البنود أو الموازنة التقليدية والتي تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات للسنة التالية على أساس تقسيم الموازنة إلى بنود "وأن الأسم موازنة البنود مأخوذ من عملية عرض الموازنة على شكل بنود حسب الغرض الذي تؤديه النفقات، وبتفصيل رقمي للبنود المتعددة اللازمة لتشغيل وحدة إدارية - مثل الرواتب، والأجور ومستلزمات المكاتب، والإيجارات وعلاوات السفر" (اللوزي، ومرار، 1997، ص 39)، والموازنات تاريخياً مرت بمراحل عدة من بينها موازنة البنود أو الإعتمادات أو الموازنة التقليدية والتي تعتبر المرحلة الأولى من مراحل الموازنات، وتمثل المرحلة الأولى من المراحل الرئيسية التي مرت بها الموازنة العامة في تطورها، مرحلة الإتجاه الرقابي، وتتميز بتركيز الرقابة على جباية الأموال العامة وإنفاقها من حيث: تقييد صلاحيات الإنفاق، ومن حيث تركيز الاهتمام على ما تشتريه الوحدات الحكومية من سلع وخدمات" (المببطين، 1999، ص 171).

"لقد بدأ تطبيق موازنة البنود في عام 1921 م في الولايات المتحدة الأمريكية لتكون موازنة تنفيذية شاملة وبتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وبتصنيف اقتصادي للتمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية، بموجبها يتم تصنيف النفقة تبعاً لنوعيتها وليس وفقاً للغرض منها، بمعنى أن يتم حصر المصروفات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بصرف النظر عن الإدارة الحكومية التي تقدمها، ثم بعد ذلك ويتم تقسيم النفقات إلى فئات رئيسية تسمى (أبواب) حيث يتم تقسيم هذه الأبواب الرئيسية إلى بنود فرعية". (كوشك، 2006)

مزايا وعيوب موازنة البنود: وفيما يلي عرض لكل من مزايا وعيوب موازنة البنود

مزايا إعداد موازنة البنود:

- يمتاز إعداد موازنة البنود بميزات عديدة منها: (احمرو، 2003، ص 71)
1. قلة أعباء الأعمال الحسابية اللازمة عند التقدير .
 2. سهولة الوصول للتقديرات بسبب الأعتدال على نتائج الأداء الماضي في معظم الأحيان.
 3. سهولة حل أي خلاف حول التقديرات عن طريق التفاوض (المساومة).
 4. البساطة في الهيكل العام وفي العرض والتبويب والفهم والمقارنة .
 5. يحقق الأسلوب أهدافاً رقابية محددة منها عدم تجاوز الإنفاق الفعلي للمقدّر، وتحديد صلاحيات الإنفاق حسب البنود.

ويمكن إضافة رأي (حجازي، 1998، ص 103) فيما يتعلق بالقابلية للمقارنة

6. "أن بياناتها صالحة للمقارنة ويمكن تجميعها لعدة سنوات متتالية لغرض تسهيل معرفة اتجاه الإنفاق والتحصيل وذلك راجع إلى أن معظم خدمات الحكومة ذات طبيعة مستمرة وان معظم نفقاتها لا يمكن تجنبها".

من خلال ملاحظة مزايا موازنة البنود يتضح أن إحكام الرقابة كهدف من أهداف موازنة البنود يؤدي إلى تقليص الحرية الإدارية للمدراء ورؤساء الأقسام، وهذا لا يعني بأنها ميزة مرغوبة لموازنة البنود.

عيوب موازنة البنود: على الرغم من وجود مزايا لموازنة البنود إلا أن هناك عيوباً له منها حسب رأي (كوشك، 2006):

1. عدم ارتباطها بشكل دائم بالخطط التنموية للدولة.
2. قلة المرونة عند التنفيذ، لأن الإعتمادات مرصودة لبنود محددة فقط.
- وهناك عيوباً أخرى ذكرها (اللوزي، ومرار، 1997، ص: ص 44:45) منها:
 3. **عدم وضوح الأهداف التي ترصد لها الإعتمادات:** وهو عدم تحديد أهداف الدوائر ونشاطاتها، أو غياب الوضوح والتركيز فيها إضافة إلى أن تطبيق موازنة البنود لم يرفقه تحديد للأهداف العامة للدولة وأولويات للبرامج الحكومية، وهي أحد المساوئ المرتبطة بغياب التخطيط على المستوى العام حيث لم يحدد النظام أيّاً من الأهداف سواء على المستوى المحدود أو المستوى العام، ولا يكفي تحديد أسم الدائرة أو الوحدة الإدارية لمعرفة ما تقوم به من نشاطات، ولا يكفي أيضاً أن نعرف أرقام ووظائف الموظفين للدلالة على المهام التي يقومون بها.
 4. **مبادئ غير واقعية:** أن مميزات البنود أصبحت بالية مثل مبادئ الموازنة بسبب ارتباطهما الوثيق فمثلاً فيما يتعلق ب:
 - **مبدأ سنوية الموازنة:** تضاعل الاهتمام بها كأحد المبادئ الهامة لان مخصصات البرامج والمشاريع قد تستمر في أكثر من سنة أو سنتين.
 - **مبدأ توازن الموازنة:** أن ظهور عجز في الموازنة لم يُعد يقابل بالاستهجان، إذ يمكن البحث عن وسائل لتمويل هذا العجز.
 - **مبدأ الشمول:** أن موازنة البنود لم تحقق ما يتضمنه هذا المبدأ، فهي لا تتضمن معلومات عن جميع البرامج الاقتصادية العامة ولا تعتبر الوسيلة الصحيحة لتقديم معلومات عن الإقتصاد بوجه عام.

وقد أضاف (احمرو، 2003، ص 71) عيوباً أخرى منها:

5. إن موازنة البنود تركز على الحصول على الأموال (المدخلات) وليس على الإنتاج (المخرجات).
 6. إنها لا تساعد على إبراز السياسة المالية للدولة ولا تتحدد فيها أولويات البرامج.
 7. يصعب قياس كفاءة الأداء الحكومي نظراً لافتقارها إلى وسائل المتابعة.
 8. اقتصار الرقابة على الإنفاق غالباً على الناحية الحسابية وعدم تجاوز التخصيصات.
 9. افتقار تقديرات الموازنة إلى الأساس العلمي والتي قد تكون جزافية ومبالغ فيها.
 10. تركز على انصياع الموظف للإدارة العليا وابتعاده عن الاهتمام بتحقيق الأهداف الإستراتيجية، أو الاهتمام بالوسائل والبدائل التي يجب إتباعها لتحقيق الدائرة لأهدافها.
- وفيما يتعلق بعبء المبالغة في الإنفاق يمكن إضافة ما ذكره (حجازي، 1998، ص 104)
11. إن هذا النوع من الموازنات يؤدي إلى تشجيع المسؤولين على الإنفاق بدلاً من تحقيق الوفورات فيه، حيث يشعر هؤلاء بضرورة إنفاق مخصصاتهم بالكامل، سواء تم الحاجة إليها أم لا، وذلك لأن تقييم الأداء يميل إلى التركيز على الإنفاق، فالمسئول يتمتع بالكفاءة طالما أنه يتمسك بالإنفاق في حدود مخصصات دائرته في الموازنة، أضف إلى ذلك فن المخصصات المالية قد يتم تخفيضها إذا انفق في أقل مما خصص للوحدة الإدارية، حيث يتم تقدير النفقات لهذه الوحدات باستخدام النفقات الفعلية السابقة.

ملاحظات على عيوب الموازنة:

يعتبر الجيل الأول في الموازنات (موازنة البنود) التي انتهى العالم من تطبيقها العام 1949 أخطر المعوقات في التوجهات التنموية في القطاع الحكومي في الدول العربية، والتي مازال نظامنا المالي والمحاسبي متمسك بها حتى الآن (كوشك، 2006)، وأسلوب موازنة البنود يُعد قاصراً عن توفير المعلومات الملائمة للوظائف الإدارية المختلفة وبالدرجة الأساس تقويم كفاية وفاعلية الأداء واتخاذ القرارات التي يمكن من خلالها الاستجابة للمتغيرات البيئية، إضافة إلى أن هذا الأسلوب يركز على جانب الإيرادات وتحصيلها وعدم الاهتمام بجانب المخرجات . ونتيجة للعيوب والانتقادات السابقة لموازنة البنود تم انتقال جهات كثيرة وعديدة إلى أنواع أخرى من الموازنات مثل: موازنة البرامج والأداء، وإنه لا بد للجهات المشرفة وصاحبة إتخاذ القرار على البلديات من إعادة النظر في الأسلوب والأساس المُتبع في إعداد الموازنات وذلك من أجل تطوير دورها في البلدية، حيث أن الأمر يستلزم ضرورة تطوير أسلوب أعدادها لكي تتسجم مع وظائف التخطيط والرقابة وتقويم الأداء.

ولكن الرغبة في الإنتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج أو الأداء يتطلب ضرورة تعديل النظام المحاسبي ونظام الإدارة المالية لمسايرة التبويب للموازنة المذكورة، وفي هذا الصدد توصي الدول التي ترغب في الأنتقال إلى هذا النوع من الموازنات بتغيير الأسس المحاسبية المستخدمة من قبلها، والأصح استخدام أساس الإستحقاق بدلا من الأساس النقدي أو أساس الالتزام. (الصائغ، 1999، ص 114) ويمكن إيجاز متطلبات الأنتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء في البلديات كالتالي:

- ضرورة تحديث النظام المحاسبي للبلديات ولا بد أن يشمل التحديث تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء والتحديث بتطبيق أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة وأسلوب التحديث بتطبيق موازنة الأساس الصفري.
- ضرورة إن يكون التحديث شاملاً كل البلديات على مختلف فئاتها.
- وان يكون كذلك إلزاميا وغير إختياري بموجب قرار أو مرسوم من وزير الحكم المحلي.
- وان يكون التحول تدريجيا وغير فجائي.

ويمكن إضافة متطلبات أخرى ذكرها (البريدي، 2006) عن موازنة البنود:

- تغير التبويب الحالي للبنود من التبويب الإداري إلى تبويب التكاليف.
- والتحول من الأساس النقدي إلى أساس الإستحقاق.
- والتفرقة بين المصروفات الجارية والمصروفات الرأسمالية وذلك بهدف قياس تكلفة المنصرف من المخازن حسب البرامج.
- وقياس تكلفة الإهلاك حسب البرامج.

وفيما يتعلق بمرحلة التحول وجدولته الزمنية يمكن إضافة رأي (عبد الكريم، 2005، ص 5) "أن هذا التحول المرحلي يجب أن يتم بجدولة زمنية واضحة، بحيث يبدأ مباشرة في مجموعة محدودة من الهيئات المحلية التي تصنف على أنها الأكثر جاهزية، وبعدها تكون مجموعة أخرى قد تم تأهليها لإجراء ذلك التحول، ومن هنا فإن هناك حاجة ماسة لتصنيف الهيئات المحلية أستنادا إلى نتائج تقييم الجاهزية قبل الشروع بالتحول إلى أساس الاستحقاق المعدل، وهذا التقييم من المفروض أن يكون مقدما لتنفيذ مشروع تعزيز قدرات الهيئات المحلية الفلسطينية".

ويلاحظ مما سبق أنه للأنتقال والتحول من موازنة البنود إلى أنواع أخرى من الموازنات فإنه لا بد من توافر شروط معينة، من بينها تغيير الأساس المحاسبي المطبق بأساس محاسبي آخر ويفضل الأنتقال إلى أساس الإستحقاق لما يتمتع به من مزايا.

التقارير المالية الدورية والسنوية في بلديات في قطاع غزة

التقارير المالية تشمل التقارير المالية الدورية مثل: الموقف المالي والخلاصة الحسابية الشهرية، وبيان أو كشف أرصدة الحسابات، وتشمل القوائم المالية السنوية مثل: قائمة الحساب الختامي، وقائمة المركز المالي (النقدي)، وسيتم تناولها من حيث الأهمية إضافة إلى كيفية معالجة الأصول الثابتة في النظام المحاسبي للبلدية في قطاع غزة.

أولاً: التقارير الدورية (الشهرية):

1. الموقف المالي.
2. الخلاصة الحسابية الشهرية.
3. بيان بأرصدة حسابات البلدية.

وسيتم توضيح كل واحد منها كما يلي:

الموقف المالي الشهري:

قائمة الموقف المالي تشير إلى قائمة الأداء المالي أو قائمة الإيرادات والنفقات، وهي عبارة عن أحد التقارير المالية الشهرية التي تقوم البلدية بإعدادها في نهاية كل شهر حسب تعليمات وزارة الحكم المحلي والمستندة إلى المادة رقم (46) من (قانون الموازنة، 1998)، ومصدر بيانات هذا التقرير سجل مراقبة أداء الموازنة، ويظهر في أعلى التقرير أسم البلدية والفترة التي يعود إليها التقرير، وهو يوضح موقف ووضع وأداء كل باب وفصل وبند من أبواب الموازنة الجارية أو التشغيلية، وهو يعد على شكل أعمدة، بحيث يتم الفصل بين أعمدة مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية وعمود آخر يظهر الفروقات عن الموازنة، ويحتوي على ستة أعمدة يمكن تفصيلها كما يلي:

العمود الأول: ويظهر فيه رقم الباب أو الفصل أو البند.

العمود الثاني: فيظهر فيه أسم الباب أو الفصل أو البند.

العمود الثالث: يتضمن قيمة المبلغ المعتمد للبند في الموازنة، والمصادق عليه من وزارة الحكم المحلي والذي لا يجوز تجاوزه في حالة النفقات، حسب المادة رقم (11) من (قانون الهيئات المحلية، 1997).

العمود الرابع: يتضمن قيمة المبالغ الفعلية التي تم تحصيلها أو دفعها خلال شهر التقرير .

العمود الخامس: يحتوي على قيمة المبالغ الفعلية المُحصلة أو المدفوعة حتى نهاية الشهر الذي يأتي قبل شهر التقرير، فهو يتضمن المبالغ التي تم تحصيلها أو دفعها خلال الشهر (العمود الرابع) إضافة إلى المبالغ التي سبقت هذا الشهر.

العمود السادس: يحمل عنوان نسبة التنفيذ، فهو عبارة عن مقارنة العمود السابق (العمود الخامس) مع عمود الموازنة المعتمدة، ولكن على شكل نسبة مئوية لقيمة المبالغ المُحصلة أو المدفوعة .

ويستفاد من الموقف المالي كما ذكرها (حماد، 2005، ص 42) ما يلي:

- تحديد قيمة الالتزامات غير المسددة في كل وحدة حكومية في نهاية كل شهر.
- تحديد القيمة الإجمالية المصروفة لكل بند من بنود الموازنة .
- أنه وسيلة رقابية على بنود الموازنة، إذ من خلاله تستطيع معرفة مدى استغلال الوحدة الحكومية للبند وتوجيهها إلى عمل المناقشات المطلوبة للبنود التي تقل مخصصاتها عن احتياجات (الالتزامات) الوحدة الحكومية.
- المساعدة في إعداد الحساب الختامي للوحدة الحكومية في نهاية السنة المالية حيث أن الموقف المالي يشتمل على كافة بنود المصروفات الفعلية خلال العام.
- مساعدة الوزارة في تحديد قيمة الحوالات المالية من خلال البيانات التي يوضحها الموقف المالي الشهري ومنها الالتزامات المسددة والالتزامات غير المسددة.

ويمكن إضافة ما يلي إلى ما سبق ذكره:

- ومن خلال متابعة الموقف المالي تستطيع وزارة الحكم المحلي رقابة ومتابعة الأداء المالي للبلديات المختلفة .

الخلاصة الحسابية الشهرية (كشف الحسبة):

وهي ما تعارف المحاسبون في البلديات على تسميتها بكشف الحسبة، وهي تعتبر بمثابة ميزان مراجعة وإعدادها يهدف إلى التحقق من التوازن بين الحسابات المختلفة المدينة والدائنة، وهي تُعد وفقاً لتعليمات وزارة الحكم المحلي حسب المادة رقم (50) من (قانون الهيئات المحلية، 1999)، حيث تُعد وترسل في الأسبوع الأول من الشهر التالي الذي أنتهت وأُفقلت حساباته، وهي عبارة عن تقرير مالي شهري يتكون من جزأين:

الجزء الأول: وهو الجزء العلوي ويشمل البيانات المالية المتعلقة بالإيرادات التي تم تحصيلها والنفقات التي تم دفعها حسب بنود وفصول وأبواب موازنة البلدية خلال الشهر الذي يُعد عنه التقرير.

الجزء الثاني: وهو الجزء السفلي ويشمل البيانات المالية من بداية الفترة المالية وحتى نهاية شهر إعداد التقرير، وأن المعلومات والعناصر التي تحتوي عليها الخلاصة الحسابية الشهرية لبلديات القطاع تظهر ما يلي:

1. حسابات الموازنة:

وتشمل الإيرادات المقبوضة والنفقات المدفوعة والمشمولة ضمن حسابات الموازنة، وهي مصنفة حسب بنود وفصول وأبواب الموازنة للبلدية كما يلي:

- معلومات عن إجمالي الإيرادات المُحصلة خلال الشهر وفي الأشهر الماضية وتظهر في الجانب الأيمن من الخلاصة، ومصدر هذه البيانات هو الموقف المالي للبلدية.
- معلومات عن إجمالي النفقات الفعلية خلال الشهر والأشهر الماضية لشهر التقرير المالي وتظهر في الجانب الأيسر من الخلاصة.

2. حسابات خارج الموازنة (الحسابات الوسيطة):

وهي ما يُمكن أن يطلق عليه الحسابات الوسيطة أو حسابات خارج الموازنة أو حسابات مرحلية، وهي التي لا علاقة للموازنة بها حيث لا يوجد لها بنود متعمدة في الموازنة، ولا يعني أنها خارج الموازنة أنها غير مهمة فأهميتها تكمن في إنعكاساتها المؤثرة على حسابات الموازنة، ومبالغ الحسابات الوسيطة لا يمكن تحميلها لحساب الإيرادات أو النفقات مباشرة للأسباب التالية (هلال، 2002، ص 284):

الأول: أن هذه المبالغ ليست إيرادات أو نفقات تخص الدولة وإنما قد تخص أشخاص آخرين أو جهات معينة.

الثاني: أن هناك مبالغ تحتاج إلى إجراءات خاصة وتسويات أخرى لكي يتم تحميلها على حسابات الإيرادات أو النفقات العامة.

والحسابات الوسيطة تشمل ما يلي:

- السلفيات: وتشمل المبالغ المصروفة كعهد للأقسام والدوائر المختلفة وهي بذلك ذات طبيعة مدنية وذلك حسب المادة (24) الفقرة "ز"، ويتم الصرف منها على النفقات النثرية ويتم تسديدها دورياً، وكذلك السلفيات المصروفة كدفعات مقدمة لانجاز الأعمال، وفي

حال استكمال السلفيات للشروط من سندات ووثائق معززة ومؤيدة للنفقة يتم تحويلها من السلفيات إلى بنود الموازنة الخاصة بها، وكذلك السلفيات المصروفة للموظفين على أن تُسترد من رواتبهم عند صرفها، وقد حددت المادة رقم (40) و(41) مسئولية الحسابات عن تدقيق وصحة العمليات المتعلقة بها، والتأكد من استردادها في أوقاتها، (النظام المالي للهيئات، 1999) وفي نهاية السنة المالية يتم تدوير السلفيات التي لم تقبل بعد وترحل كرصيد أفتتاحي في السنة المالية التالية من أجل متابعتها.

▪ الأمانات: وتعتبر أحد الحسابات الوسيطة، وتنشأ الأمانات نتيجة قبض البلدية بمبالغ من جهات خارجية كوديعة وتبقى لديها لدفعها للجهة المستحقة أو لنشاط معين، وذلك حسب ما ورد في (النظام المالي للهيئات المحلية، 1999) في المادة (24) الفقرة "و"، تشمل الأمانات جميع مبالغ تأمينات البلدية المقبوضة والمدفوعة والتي تم استلامها سابقا مثل: تأمين أشتراقات المياه والبناء والشوارع، كما ويجري تسجيلها ضمن البند المخصص لها في سجل خاص يوضح كافة بياناتها كما في المادة (85)، إضافة إلى الأمانات التي تستقطع من رواتب الموظفين وتورد للجهات المختصة مثل: هيئة التأمين والمعاشات ودائرة التأمين الصحي وضريبة الدخل والأملاك.

▪ أرصدة حسابات النقدية مثل: حسابات النقدية في الخزينة وحساب النقدية في البنوك في أول الفترة المالية للتقرير وفي نهايتها.

إن الجانب المدين للخلاصة يحتوي على إجمالي السلفيات والأمانات المدفوعة، ويشمل الجانب الدائن على إجمالي السلفيات والأمانات المستردة، وبإضافة رصيد الصندوق والبنوك في أول الشهر في الجانب المدين (المقبوضات) وإضافة رصيد الصندوق والبنوك في آخر الشهر في الجانب الدائن (المدفوعات)، فإنه يتم توازن الجانبين، وهي تشبه في ذلك ميزان المراجعة بالمجاميع.

ويتضح من العرض السابق لتقرير الخلاصة الحسابية في بلديات قطاع غزة ما يلي:

- تعتبر الخلاصة الحسابية كشافاً أو بيانا بمجاميع الإيرادات والمصروفات وحسابات التسوية المدينة والدائنة، وتجاوزا يمكن اعتبارها أحد التقارير الدورية.
- كما ويلاحظ أنها تُعد طبقاً لتعليمات وزارة الحكم المحلي.
- ويلاحظ أيضاً من ناحية التوقيت قيام وزارة الحكم المحلي بتجميع التقارير الشهرية وإعداد حساب موحد وتقديمه للجهات العليا.

وتحقق الخلاصة الشهرية هدفين رئيسيين وهما: (المبييضين، 1999، ص385)

- أ- التأكد من صحة القيود والتزجيل في حالة توازن طرفي الخلاصة.
- ب- بيان الإيرادات والنفقات الفعلية، والمقبوضات والنفقات الأخرى التي تعكس العمليات المالية التي تجريها الوحدة المحاسبية الحكومية إضافة إلى أرصدة دفتر الصندوق خلال الشهر.

بيان بأرصدة حسابات البلدية (كشف حساب الدائنون والمدينون):

يتوجب على البلدية أن تعد بيان أو كشف يحتوي على بيانات مالية وأخرى غير مالية عن وضع البلدية، فهو يبين مستحقات البلدية من عوائد ورسوم وإيجارات لم يتم تحصيلها بعد، إضافة إلى الديون المستحقة على البلدية للغير مثل: نفقات المحروقات والهاتف واستهلاك الكهرباء التي لم يتم تسديدها بعد، والإقساط المستقطعة من رواتب الموظفين والعمال مثل: أقساط التأمين الصحي وأقساط التأمين والمعاشات وضريبة الدخل والتي لم يتم توريدها للجهات المختصة، ويتكون البيان من عدة عناصر رئيسية يندرج تحتها عدة عناصر فرعية يمكن إيضاحها كالتالي:

- الأرصدة النقدية في الخزينة والبنوك في آخر المدة (نهاية شهر التقرير)، ومن خلال مقارنتها مع الأرصدة الشهرية السابقة يمكن معرفة الزيادة أو النقص فيها.
 - الديون المستحقة على البلدية (الدائنون)، مثل مستحقات شركة الكهرباء ومحطات الوقود ومستحقات ضريبة الدخل وهيئة التأمين والمعاشات ودائرة التأمين الصحي، وإن مقارنتها مع أرصدة المستحقات للشهر السابق توضح ما إذا تم تسديد وتوريد جزء من المستحقات للجهات صاحبة الاستحقاق أم لا.
 - مستحقات البلدية على الغير (المدينون) وتشمل المتأخرات على السكان مثل: أثمان استهلاك المياه وإيجارات مخازن وأمالك البلدية ورسوم النظافة، وهي تفيد في حال مقارنتها مع الأرصدة الشهرية السابقة في معرفة المتحصلات النقدية ودرجة كفاءة الجباية، وأسباب عدم التحصيل ونسبة التقدم أو التخلف فيه، وذلك من خلال التقارير والنماذج الخاصة بها.
- إضافة إلى هذه التقارير فإن البلدية تقوم أحيانا في حالة حصولها على تمويل بعض مشاريعها من جهات مانحة، بأعداد تقارير خاصة إلى الجهات المعنية والمؤسسات المختصة مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

(UNICIF) والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي، ويتم أعداد التقرير ومكوناته حسب ما تريد هذه الجهة.

ثالثاً: القوائم المالية السنوية:

وهي تُعد في نهاية السنة المالية والهدف منها بيان النتيجة النهائية للعمليات التي قامت بها البلدية، ومقارنة ما تم تنفيذه في خلال السنة بما جاء في الموازنة وهي تشمل: قائمة الحساب الختامي وهو ما يمكن أن يطلق عليه قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي (النقدي) أو ما يطلق عليه الميزانية، وهو ما يمكن إيضاحه كما يلي:

قائمة الحساب الختامي(قائمة الدخل):

كل موازنة لها حساب ختامي يمثل أحد التقارير السنوية، يصدر عن نفس الفترة التي تم تنفيذ الموازنة عنها، والحساب الختامي يحتوي على الأرقام الفعلية الحقيقية للإيرادات والنفقات ويمثل الفرق بينهما الوفر أو العجز، فالحساب الختامي في المحاسبة الحكومية يشبه قائمة الدخل في المحاسبة المالية، كما ويمكن من خلال مقارنة الحساب الختامي بالموازنة من التعرف على مدى دقة وصحة تقديرات الموازنة ومدى مطابقتها للواقع، "فالحساب الختامي للدولة عبارة كشف مسجل به كافة المبالغ الفعلية للنفقات التي أنفقتها الحكومة خلال السنة المعنية وكافة المبالغ التي قامت بتحصيلها خلال نفس السنة ويتبع في التسجيل نفس التبويبات والتقسيمات في موازنة الدولة". (الوادي، وعزام، 2007، ص 159)

والبلديات ملزمة ومجبرة على إعداد الحساب الختامي في نهاية السنة المالية، وفق (قانون الهيئات المحلية، 1997) في نص المادة رقم (32) منه بضرورة تقديم البلدية حساباً ختامياً عن السنة المنتهية خلال شهرين على الأكثر من انتهائها ويسلم إلى وزير الحكم المحلي للتصديق عليه بعد إقراره من المجلس البلدي، وكذلك حسب المادة رقم (66) من قانون الموازنة لعام (1998).

ويشمل الحساب الختامي العناصر التالية كما أوردها: (تركي، 1988، ص 151)

1. معلومات عن الإيرادات التقديرية والفعلية.
2. معلومات عن المصروفات التقديرية للإ اعتمادات الإضافية لبعض البنود والمصروفات الفعلية.
3. بيان عن زيادة الإيرادات على المصروفات أو العكس.

4. كشف تفصيلية بخصوص مفردات إيرادات ومصروفات الميزانية لكل باب ولكل بند، والاعتمادات الإضافية لها، والفرق بين الأرقام الفعلية والتقديرية ومبررات هذا الفرق.

وقد أضاف الهويد والحسين (الهويد، والحسين، 2005، ص 344).

"يرفق به محاضر جرد الصناديق وكشوفات المطابقات مع الأجهزة الحكومية الأخرى وقرارات المناقلات والمخالصات وغيرها من البيانات الضرورية التي تنص عليها التعليمات".

أهمية الحساب الختامي:

قائمة الحساب الختامي تعتبر من القوائم المالية المهمة والتي تقوم البلديات بإعدادها في نهاية العام، فبواسطته تتم الرقابة ومتابعة تنفيذ الموازنة، وتبرز أهمية الحساب الختامي في كونه أداة : (المبيضين، 1999، ص: ص 396-397).

1. لتقييم مدى التزام الوحدات المحاسبية الحكومية بتنفيذ القوانين المالية ومن ضمنها قانون الموازنة الذي يحدد مخصصات الوزارات والدوائر الحكومية التي إقرارها من قبل السلطة التشريعية.

2. لمتابعة تنفيذ خطة الموازنة وما تجسده من نشاطات وسياسات.

3. للتعرف على مدى ملاءمة طرق تقدير الإيرادات والنفقات وتحسينها للوصول إلى أرقام أقرب ما يكون إلى الدقة .

4. للتعرف على التجاوزات التي تمت على المخصصات.

ويمكن إضافة ما يتعلق بأهمية الفائض أو العجز (هاللي، 2002، ص 284) فالحساب الختامي

5. "يعكس نتيجة الأداء المالي للحكومة كلها، فهو يلخص الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل واستخداماته، ويقدم صافي الفائض أو العجز العام للحكومة عن السنة المالية المنتهية"

وتظهر أهمية الحساب الختامي في مجال أظهار المركز المالي وإحكام الرقابة كما ذكرها (كمال، 1986، ص331) فهو يؤدي إلى :

6. أظهار المركز المالي للدولة وما تحقق من فائض أو عجز نقدي.

7. إحكام الرقابة على تنفيذ موازنة الجهاز الإداري للدولة، والتأكد من أن الصرف تم في حدود الإعتمادات المدرجة بالموازنة وفي الأغراض المخصصة لها، وأنه لم يتم الخصم

بمصرف على غير الباب أو البند المختص، وأنه لم يحدث تجاوز إعتقاد في باب مقابل وفر في باب آخر إلا بعد صدور قرار بذلك.

8. إحكام الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

قائمة المركز المالي (النقدي):

وهو ما يمكن أن يطلق عليه الميزانية أو قائمة المركز المالي كما في المحاسبة المالية، وتعتبر هذه القائمة من مخرجات النظام المحاسبي الحكومي القائم على تطبيق الأساس النقدي، والذي يستثني في إثباته للعمليات المالية كل العمليات غير النقدية، وقصرها على العمليات النقدية فقط، وهي إحدى القوائم التي تُعدّها البلديات لتبين المركز المالي للبلدية وتحتوي في جانب الموجودات على أصول البلدية السائلة مثل: النقدية في الصندوق والنقد في البنك والسلف، وتشمل في جانب المطلوبات ما على البلدية من التزامات مثل حساب الأمانات وكذلك حساب الوفر أو العجز المتراكم وذلك في تاريخ معين .

فالمركز المالي النقدي حسب (قانون تنظيم الموازنة العامة، 1998): هو عبارة عن "بيان للوضع المالي للسلطة الوطنية في لحظة زمنية معينة أو نهاية السنة المالية ويتضمن جانب الموجودات بما فيها السيولة النقدية لدى السلطة الوطنية وجانب المطلوبات والالتزامات تجاه الغير وفق الأسس والمعايير المحاسبية المعتمدة في التشريعات المرعية".

ويؤدي إقتصار قائمة المركز المالي على العناصر النقدية إلى عدم ظهور عناصر أخرى رغم أهميتها مثل: أرصدة المدينون، والدائنون والأصول الثابتة، والمخزون من اللوازم والعدد وقطع الغيار، رغم أهميتها النسبية.

وأن الغرض من إعداد قائمة المركز المالي (النقدي) أنها (حجازي، 1998، ص 355) "توضح كيفية تمويل عمليات وأنشطة الحكومة المختلفة وتبين الألتزامات المترتبة عليها نتيجة لذلك، وإن الهدف من إعداد قائمة المركز النقدي هو بيان وتوضيح الوضع النقدي للحكومة ومدى قوة مركزها النقدي وسلامته في تاريخ معين، وعليه فإن كثيرا من المهتمين بالبيانات المالية الحكومية، يأخذون بعين الإعتبار وجود مثل هذه القائمة لتعكس قدرة الحكومة على مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها، وجاءت هذه القائمة نتيجة لاستخدام الأساس النقدي في إثبات العمليات المالية النقدية فقط الأمر الذي أدى إلى إظهار العناصر التي تدخل النقدية طرفا فيها، وبالتالي فإنها تظهر الموجودات المتداولة (النقدية والسلفيات) كما تظهر الاللتزامات المتداولة (القروض قصيرة الأجل والأمانات) إضافة إلى العجز أو الوفر المتراكم".

ويُلاحظ أن قائمة المركز المالي تركز على بيان:

1. مصادر التمويل المختلفة وأوجه الإنفاق المختلفة .
2. بيان المركز المالي ومدى قوته، وقدرته على سداد الإلتزامات المختلفة.

واقع المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة في بلديات قطاع غزة:

تعالج الأصول الثابتة في بلديات قطاع غزة وفق الفقرة (ج) من المادة رقم (37) الواردة في (قانون الهيئات المحلية لعام 1997، ص10) كالتالي: التأكد من وجود سجل خاص بها، إضافة إلى تسجيلها ضمن بنود الموازنة الخاصة بها، ويتضح من تطبيق (الأساس النقدي) في النظام المحاسبي الحكومي في البلدية أنه لا يستوجب أكثر من هذه الاحتفاظ بسجل للموجودات الثابتة يتم إثبات الأصول المشتراة فيه عند حيازتها، أما عند التخلص من الأصول ببيعها فإنه يتم قيد قيمة الأصول المباعة كإيراد وفق الأساس النقدي، ويترتب على المعالجة السابقة لإمتلاك الأصول الثابتة إنه "في الوحدات والدوائر الحكومية لا يتم إعداد ميزانية تظهر بها الأصول المستخدمة فيها كما هو الحال في منشآت الأعمال فقاعدة سنوية المصروفات وإحلال الأصول الثابتة عن طريق رصد المخصصات في الموازنة وليس عن طريق تكوين مجمع الاستهلاك، وهو الأمر الذي دعا إلى ضرورة استخدام قيود نظامية لإثبات الأصول الثابتة بهدف حصرها والرقابة عليها". (هاللي، 2002، ص 284)

فعدم ظهور قيود خاصة بالأصول الثابتة في السجلات والدفاتر المحاسبية في البلديات، يعود إلى المبادئ المحاسبية التي تميز المحاسبة الحكومية عن المحاسبة المالية ومن هذه المبادئ مبدأ عدم مقابلة الإيرادات بالمصروفات، ويعود ذلك إلى أن البلديات لا تهدف إلى تحقيق الربح، وإنما العمل على خدمة المجتمع والمواطنين بتوفير الخدمات الضرورية.

فالنظام المحاسبي في البلديات يعالج ويتعامل مع الأصول الثابتة دفترية كما يلي:

1. يقوم بتحميل قيمة الأصول المثبتة المشتراة خلال العام على نفس السنة المالية التي اشترت فيها بغض النظر عن عدد السنوات التي يمكن أن تستفيد من هذا الأصل.
2. ولا يقوم بإحتساب إهلاك الأصول الثابتة بالرغم من أنها تعتبر عنصرا حقيقيا من عناصر التكلفة.
3. كما أنه لا يقوم بتقييم الأصول الثابتة المملوكة للبلدية سواء باستخدام التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية، أو أي وسيلة قياس أخرى.

وأدى عدم التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية، إلى اعتبار جميع الأصول التي تقتنى في سنة مالية معينة مصروف عن السنة المالية نفسها ينتهي بإنهاء السنة المالية، وليست بإعتباره كأصل يمكن إستهلاكه على أكثر من سنة. ويمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال متابعة حياة الأصل كما يلي: (الجندي، ومصطفى، 1995، ص 196):

1. مرحلة الحيازة: حيث ينصب الإهتمام عند تسجيل عملية الحصول على الأصول الثابتة على عملية الإنفاق، فقد يؤدي ذلك إلى إقفال حساب المصروفات في نهاية السنة المالية بحساب النتيجة (الحساب الختامي) وطبقاً لاستقلال السنوات المالية كأحد خصائص المحاسبة الحكومية فإن هذه المصروفات لا تدور لسنوات قادمة، ومعنى هذا أنه لا يصبح للأصول الثابتة وجود بالدفاتر المحاسبية في صورة رصيد يمثلها، رغم وجودها كأحد ممتلكات الوحدة وإستخدامها في النشاط، ويكتفى لإثبات حيازتها بالتسجيل المخزني.

2. مرحلة الإستخدام: أي حساب وتسجيل إهلاكات للأصول الثابتة كتعبير عن إستخدامها في النشاط فإن الأسلوب المتبع هو عدم حساب إهلاك لهذه الأصول حيث يعتبر الأصل - منذ تاريخ الإنفاق للحصول عليه- كأنه إستخدام بالكامل في نفس السنة المالية التي تم فيها الحصول عليه، وتعتبر قيمته بالكامل من تكاليف هذه الفترة، وبالتالي يصبح رصيده صفراً بالدفاتر رغم أن الواقع يؤكد وجود الأصل طوال سنوات عمره الإنتاجي وإستفادة السنوات به دون أن يقابل هذه الاستفادة تكاليف ممثلة في قسط إهلاك الأصل.

فعدم قيام النظام المحاسبي في البلديات بإثبات الأصول الثابتة، تلقائياً يؤدي إلى عدم ظهور الأصول في الدفاتر ويترتب عليه عدم تقييم للأصول الثابتة وكذلك عم احتساب إهلاك لها.

أسباب عدم احتساب أهلاك للأصول الثابتة:

هناك من يرى أنه لا ضرورة لاحتساب أقساط الاستهلاك للأصول الثابتة في القطاع الحكومي ويبررون رأيهم بالأسباب التالية: (الجندي، ومصطفى، 1995، ص 195)

1. لا مجال للتفرقة بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية تطبيقاً لمبدأ سنوية المصروفات على اعتبار أن الإعتمادات المقررة لاستخدامات سنة ما يتم استنفادها مع نهاية السنة ولا يتم ترحيل بواقي الإعتمادات لسنوات تالية.

2. لا تتم مقابلة استخدامات الوحدة الحكومية بمواردها للتعرف على نتيجة نشاط الوحدة ومن ثم لا ضرورة لحساب الإهلاك.

3. لا توجد مشكلة في تمويل الأصول الجديدة لما للدولة من سيادة في تدبير مواردها.

وهناك رأي آخر يرى ضرورة احتساب أفساط استهلاك للأصول الثابتة في الحكومة، ويرون أن عدم إحتساب هذا الإهلاك يعتبر من مظاهر الضعف الواضحة التي يعاني منها نظام المحاسبة الحكومية، ويؤيدون رأيهم بما يلي:

أصبح قياس التكلفة في مجال الخدمات الحكومية مطلباً ضرورياً ليس لأغراض التفرقة بين الدخل ورأس المال، بل يساعد أيضاً على إتخاذ القرارات التخطيطية الملائمة، بالإضافة إلى إستخدام هذه التكلفة في أغراض الرقابة وتقييم الأداء، وحتى تكون التكلفة مقاساً دقيقاً، يجب أن تتضمن تكلفة إستخدام الأصول الثابتة- والتي تحدد بقيمة الإهلاك- بصفتها عنصراً من العناصر التي ساهمت على إنتاج السلعة أو الخدمة الحكومية، كما أن تسجيل الأصول الثابتة وحساب إستهلاك لها من شأنه أن يحقق متطلبات الرقابة على حيازة الأصول، وإستخدامها في الأغراض التي أقتتبت من أجلها، وعدم التصرف فيها إلا في إطار ما يسمح به القانون. كما يوفر هذا الإجراء البيانات اللازمة لمعتمد الموازنة لاتخاذ القرار المناسب بشأن طلبات الوحدات الإدارية لشراء أصول ثابتة جديدة، بما يمكنه الموافقة على تخصيصات جديدة لهذه الوحدات.

المبحث الثاني

أثر تطبيق الأساس النقدي على التقارير والقوائم المالية

أساس القياس المحاسبي المطبق في النظام المحاسبي لبلديات قطاع غزة

أساس القياس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنات في بلديات قطاع غزة

أثر الأساس النقدي على الموازنة

الأثر على تبويب حسابات الموازنة.

الأثر الأساس النقدي على تقدير حسابات الموازنة.

أولاً: مزايا استخدام الأساس النقدي في إعداد الموازنات

ثانياً: عيوب استخدام الأساس النقدي في إعداد الموازنات

أثر الأساس على معالجة الأصول .

أثر تطبيق الأساس النقدي على تقرير الخلاصة الحسابية

الأساس النقدي وقائمة نتائج الحساب الختامي

أثر استخدام الأساس النقدي على قائمة الحساب الختامي

أثر تطبيق الأساس النقدي على قائمة المركز المالي.

المبحث الثاني

أثر تطبيق الأساس النقدي على المعلومات المحاسبية

سيتم تناول الأساس النقدي المطبق في النظام المحاسبي في البلديات وأثر تطبيقه على الموازنة من ناحية تبويب وتقدير قيم حساباتها، وأثره على قائمة الحساب الختامي وعلى قائمة المركز المالي وعلى بيانات الأصول الثابتة.

أساس القياس المحاسبي المتبع والمطبق في النظام المحاسبي لبلديات قطاع غزة:

أن المحاسبة الحكومية في البلديات تتصف بالسهولة والرتابة شأنها شأن المحاسبة الحكومية في الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى، ويركز معظمها على تسجيل الإيرادات والنفقات، فالنظام المالي في كل بلديات قطاع غزة والبالغ عددها خمس وعشرون بلدية تقوم حالياً بتطبيق الأساس المحاسبي النقدي في نظامها المحاسبي وذلك بناء على القواعد المحاسبية في بلديات قطاع غزة التي تعتمد على مصادر وتشريعات قانونية مختلفة صادرة عن وزير الحكم المحلي ووزارة المالية، ولعل هذا ينعكس في عدم وجود حرية في إختيار البلديات للأساس المحاسبي المطبق في النظام المالي فيها، فقد تطرق (قانون الموازنة، 1998) إلى الأساس المحاسبي المستخدم في النظام المحاسبي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك في الفصل الثالث وفي المواد رقم (34) و (53) و(54)، كما وتطرق النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة الصادر عن مجلس الوزراء بموجب قرار رقم (43) لسنة 2005م في المادة (3) بند (ب) بشكل صريح إلى وجوب استخدام الأساس النقدي في قيد إيرادات السلطة المقبوضة ونفقاتها المصروفة (الوقائع الفلسطينية، ص 13، 2005م)، وهي مجبرة على تطبيق هذا الأساس والذي بموجبه تلغي في نهاية السنة المالية جميع المبالغ الباقية في البنود والتي لم تصرف بعد وهذا ينطبق أيضا على الإيرادات المستحقة خلال السنة المالية والتي لم تحصل، فإذا ما تم تحصيلها في السنة التالية فأنها تعتبر من إيرادات السنة التي تم تحصيلها فيها.

إن استخدام البلديات في قطاع غزة للأساس النقدي يؤثر على النظام المحاسبي بشكل عام والمكون من المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية ودليل أو فهرس الحسابات، وعلى نوعية وشمولية البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية التي تخرج من هذا النظام المحاسبي، وذلك بإعتبار إن هناك ارتباطا وثيقا بين كل من تطبيق الأساس النقدي وأنظمة أنتاج المعلومات، ويؤثر استخدام هذه المعلومات على التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة ورسم السياسات المالية في البلديات.

البلديات تطبق في نظامها المالي الأساس النقدي، وهي بالتالي تُطبق نفس الأساس في إعدادها وتنفيذها للموازنات وهذا يترتب عليه القول بأن "موازنة البنود ما هي إلا موازنة نقدية، وهي في هذا تشبه الموازنة النقدية في قطاع الأعمال، مع وجود فارق أساسي بينهما يتمثل في عملية الإلزام وعدم المرونة التي تتصف بها موازنة البنود لكونها صادرة بموجب قانون يجب التقيد به". (حجازي، 1998، ص 97) .

يمكن بصفة عامة القول بأن نظام المعلومات المحاسبية يتأثر كثيرا بممارسة تطبيق الأساس النقدي في نظام المعلومات المحاسبية، وذلك باعتبار أن هناك ارتباطا وثيقا بين كل من تطبيق الأساس النقدي وعناصر النظام المحاسبي، ويمكن تصنيف أهم هذه التأثيرات علي النحو التالي:

- تأثيرات عامة لتطبيق الأساس النقدي علي النظام المحاسبي. مثل: التأثير علي عناصر النظام المحاسبي الرئيسية مثل: دليل الحسابات والذي يحتوي علي حسابات البلدية المختلفة وطريقة ترتيبها وتنظيمها في مجموعات معينة، والنماذج المستندية المستخدمة لإثبات العمليات المحاسبية من مقبوضات ومدفوعات.
- أثر تطبيق الأساس النقدي علي مدخلات النظام المحاسبي.

ويبدو الأثر واضحا على المدخلات من خلال التأثير على المجموعة المستندية، وكذلك تصميم المستندات، والمستخدمة في إثبات العمليات المالية في السجلات والدفاتر، فالمستندات المستخدمة في البلديات طبقا للنظام المحاسبي القائم على الأساس النقدي هما النماذج المتعلقة بالمقبوضات مثل: سند القبض والذي يتم إعداده من قبل القسم المختص، وإيصال القبض والذي يتم تحريره من قبل أمين الصندوق، والآخر يتعلق بالنفقات مثل سند صرف النفقات وسند صرف الرواتب.

- أثر تطبيق الأساس النقدي علي مخرجات وتقارير النظام المحاسبي.

الخلاصة:

إن أركان ومقومات النظام المحاسبي الذي يقوم على الأساس النقدي لا تختلف عن مقومات النظام المحاسبي الذي يعتمد على أسس أخرى كالأستحقاق والنقدي المعدل، حيث تتوافر في كل نظام من الأنظمة السابقة مجموعة مستندية، ومجموعة دفترية، ودليل محاسبي، وقوائم مالية وتقارير أخرى مختلفة، إلا أن استخدام الأساس النقدي يؤثر على شكل كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى.

الأساس النقدي وموازنة البلديات

الموازنة تعتبر من أحد مصادر البيانات المالية الهامة في البلديات، فمن مرحلة التقديرات ومرورا بمرحلة تطبيقها وتنفيذها والانتهاؤ بمرحلة الرقابة على التنفيذ، فهي مصدر الكشوف والتقارير مثل: الموقف المالي والخالصة الحسابية والقوائم المالية المختلفة كالمركز النقدي والحساب الختامي، فالموازنة عبارة عن "البرنامج المالي الذي يتضمن مجموعة التقديرات المعتمدة للإيرادات والمصروفات العامة عن سنة مالية قادمة لتحقيق أغراض النشاط العام". (عثمان، وسليمان، 2001، ص 213)، ومن ناحية الأهمية "تعتبر الموازنات أهم مقومات نجاح الإدارة المالية في أي وحدة اقتصادية بما فيها الهيئات المحلية، فالموازنات هي بمثابة ترجمة رقمية لخطة عمل الهيئة المحلية لفترة زمنية قادمة، وبهذا المعنى فالموازنات هي واحدة من أدوات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وعليه فكلما زادت كفاءة وفاعلية نظام الموازنات في الهيئات المحلية، كلما تحسنت جودة المعلومات المتاحة لمتخذي القرارات ورسمي السياسات وتحسنت بذلك جودة الأداء الإداري برمته في هذه الهيئات". (عبد الكريم، 2005، ص 15)

أن تنفيذ الموازنة العامة للدولة يعتمد على مجموعة من القواعد التي من أهمها عدم التخصيص، بمعنى أنه لا يوجد ارتباط بين المصروفات والإيرادات الخاصة بالسنة المالية، ويكمن في ذلك القصور الاستراتيجي في نظام المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة من حيث توفير البيانات المالية والإدارية والكمية التي تحتاجها الإدارة الحكومية العليا، خصوصاً إن أحد أهم الأهداف المرتبطة بالنظام المحاسبي بغض النظر عن شكله وطبيعة النظام الإقتصادي السائد في الدولة أو القطاع الذي يتعامل معه هو توفير البيانات المحاسبية لأغراض التخطيط والمتابعة والرقابة من ناحية، ومدى فاعلية وكفاءة الأداء في التشغيل وفي استخدام الموارد المالية والعينية والإدارية المتاحة. (جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، 2006).

ولا شك أن تطبيق الأساس النقدي له آثاره على النظام المحاسبي في البلديات بشكل عام، وعلى الموازنة بشكل خاص، وذلك من خلال التأثير على تقديرات الموازنة وتصنيف وتبويب هيكل حساباتها ومخرجاتها التي تنتج عن تنفيذها.

أثر استخدام الأساس النقدي في إعداد الموازنات في بلديات قطاع غزة

يترتب على استخدام الأساس النقدي في إعداد تقديرات وتنفيذ ورقابة الموازنة آثارا بعضها سلبية وأخرى ايجابية، وهناك جهات نظر متعددة بخصوص استخدام الأساس النقدي الذي يجب

تطبيقه عند إعداد الموازنة، فهناك وجهة نظر تؤيد استخدامه وأخرى تعارضه، ولكل وجهة نظر ما يدعم رأيه، ويظهر أثر تطبيق الأساس النقدي على الموازنة من خلال انعكاسه على كلاً من: تصنيف دليل أو فهرس الحسابات، وإعداد تقديرات قيم بنود الموازنة.

أثر الأساس النقدي على تبويب فهرس حسابات الموازنة:

خريطة أو فهرس الحسابات عبارة عن "قائمة من الرموز تشتمل على الحسابات التي يتضمنها نظام المعلومات المحاسبي مصنفة وفقاً لأسس معينة" (حسين، 1997، ص 73) والتبويب يعني تصنيف أنواع وعناصر الإيرادات والنفقات وترتيبها في تقسيمات رئيسية (أبواب) وفرعية (بنود) وترقيمها بأرقام متسلسلة، ورموز بحيث تشكل نظاماً يحدد التقسيمات المختلفة لموازنة الجهاز الإداري للحكومة. (الحجاوي، 1999، ص 129) فقانون الموازنة لعام (1998) ينص في المادة رقم (39) منه على أن "موازنات الهيئات المحلية تتبع من حيث التصنيف والتشكيل والترميز هيكل تصنيف حسابات الموازنة المعد من قبل الوزارة".

ويظهر أثر الأساس النقدي على الموازنة في تصنيف وتبويب هيكل حساباتها، إذ أن تصنيف وتبويب دليل أو فهرس الحسابات في النظام المحاسبي للبلدية لا بد أن يتطابق مع تصنيف وتبويب الموازنة، فالحسابات التي تفتح في الموازنة التقديرية تحتوي على الحسابات التي تتعلق بقبض الإيرادات الجارية كالضرائب والرسوم وصرف النفقات كالرواتب والمحروقات والقرطاسية، فلا بد أن يرتبط النظام المحاسبي الحكومي بتصنيف الموازنة ارتباطاً كاملاً، وذلك لأن وظائف الموازنة والحسابات متكاملة وهما يعتبران من العناصر الرئيسية للإدارة المالية العامة، علاوة على مسؤولية المحاسبين المتعلقة بمتابعة الصرف وعدم تجاوز المبالغ المصروفة للمبالغ المحددة في البنود، وذلك طبقاً للمادة رقم (27) من قانون الموازنة العامة لسنة 1998 (قانون الموازنة، 1998) يتم وضع وتصنيف وتبويب وتوصيف هيكل الموازنة والحسابات الخاصة، ويجب أن تصنف الحسابات بما يتفق مع هيكل تصنيف الموازنة والحسابات، دليل أو فهرس الحسابات للإيرادات والنفقات لموازنة البلدية في تبويبه وتصنيفه يقوم على الأساس النقدي وتعتبر جميع مدفوعات البلديات سواء تمت لمصاريف جارية أم تطويرية "رأسمالية" دون التمييز بينها، وكذلك الإيرادات بصرف النظر عن طبيعتها ومصدرها فلا تفرق بين الإيرادات العادية التي مصدرها الأنشطة العادية للبلدية أو الإيرادات مثل إيرادات إيجار أملاك أو خدمة النظافة والصرف الصحي والأخرى والتي يكون مصدرها قرض من البنك أو المساعدات والمنح .

وان التبيوب أو التصنيف النوعي الذي يتم على أساسه تبويب النفقات لا يوضح ما إذا حققت النفقات الهدف من وراء إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها، ويقال أن تبويب النفقات على أساس نوعي أي حسب موازنة البنود إنما يظهر بند المشتريات ، ولكنة لا يظهر سبب الشراء، أي لا يوضح البرنامج الذي تم الشراء من أجله.

أثر الأساس النقدي على تقدير حسابات الموازنة:

أن الأساس المحاسبي المطبق في النظام المالي في البلديات هو الأساس النقدي، وكقاعدة عامة فإن أساس القياس المحاسبي المستخدم في إعداد الموازنة يجب أن يكون هو نفسه المستخدم في النظام المحاسبي، والبلديات تتبع في إعدادها للموازنة أسلوب موازنة البنود، وموازنة البنود هي عبارة عن موازنة نقدية. (حجازي، 1998، ص 98)، ويمكن أظهار أثر الأساس النقدي على تقدير حسابات الموازنة من خلال بيان مزايا وعيوب إتباع الأساس النقدي في إعداد الموازنات كما يلي:

أولاً: مزايا استخدام الأساس النقدي في إعداد الموازنات:

وهناك من يدافع عن استخدام الأساس النقدي في إعداد الموازنات ويطلب باستمرار استخدامه ويعتمد في تبريره للدفاع عنه بالأسباب والمبررات التالية: (بريمكاند، 1999، ص 93).

السبب الأول: أن الموازنة كوثيقة إقتصادية يجب أن توضح الأثر النقدي المحتمل لأعمال الحكومة على الإقتصاد، ومن وجهة النظر هذه توفر الموازنة على الأساس النقدي ميزة.

السبب الثاني: أن معظم السقوف القانونية والحدود المتعلقة بها محدودة على أسس نقدية، ولذلك الحد تكون الموازنة على الأساس النقدي مناسبة.

السبب الأخير: أن معظم عمليات التحكم الحكومية تعتمد على أساس نقدي وأن أساليب السيولة لها دور حاسم ينبغي أن تلعبه في الإقتصاديات المثقلة بالديون يكون من الأفضل خدمتها بواسطة الأنظمة التقليدية.

ويمكن أن يضاف إلى الأسباب السابقة رأي (كوشك، 2004)

- وجود نماذج وتعليمات واضحة تساعد على تجميع البيانات.
- سهولة الإعداد عند تقدير الاحتياجات لكل جهة حكومية.

- سهولة إحكام الرقابة عند الصرف من الأموال العامة.
- يمكن الاعتماد على النتائج التي تتحقق من تطبيق هذا النظام في مجال إعداد الموازنة القادمة وفي مجال تنفيذ الموازنة العامة والرقابة عليها.

ثانياً: عيوب استخدام الأساس النقدي في إعداد الموازنات :

يمكن بيان الأثر السلبي من خلال بيان موقف وآراء المعارضين والمنتقدين لإستخدام الأساس النقدي في إعداد الموازنات كما يلي:

إن هذا الأسلوب لا ينحصر إتباعه على الوحدات الحكومية بل يُتبع أيضاً في الوحدات ذات التمويل الذاتي إذ لا تعد الأساليب المتبعة سوى تخمين للمصروفات والإيرادات في ضوء البيانات التاريخية من دون الأخذ بالاعتبار اثر الظروف المحيطة، لذا فإنه يمكن تشخيص نواحي القصور في الأساليب المعتمدة بالآتي(جليلة، 2006):

1. التركيز على الرقابة من دون غيرها من الأهداف الاستراتيجية الأخرى، إذ انه على الموازنة أن تعكس الاستراتيجية التي يجب أن تصاغ في مستويين، الأول يجيب عما إذا يجب أن نعمل، أما الثاني فيجيب عن الكيفية التي يجب أن نعمل بها ذلك.
2. تستغرق عملية إعداد الموازنات في الوقت الحاضر مدة طويلة قد تتعرض خلالها الوحدات الإقتصادية لكثير من المتغيرات التي تتطلب التعديل، وقد لا تستطيع الموازنة المعدة التكيف مع تلك المتغيرات.
3. يعد تخفيض التكلفة متغيراً معتمداً، إذ يحدث نتيجة لانجاز الأعمال بشكل كفوء، لذا فإن إدارة الموازنة وإدارة الكلفة تعد أحدهما مرادفة للأخرى.
4. قد تكون الموازنة غير محفزة للعاملين متى ما كانت سهلة جداً أو صعبة جداً.
5. وقد إضافة ما أورده (سرايا، والملحي، 1986، ص 138) من عيوب أخرى منها:
5. لا تساعد على تطوير أنظمة المحاسبة والمراجعة والرقابة الحكومية بصفة عامة.
6. لا تساعد على تحديد معايير للأداء يمكن الاسترشاد بها في مجال تقييم مدي كفاءة الأداء الحكومي وكشف الانحرافات أو ترشيد الأنفاق بصورة حقيقية".
7. تركز الموازنة على بيان المعلومات المحاسبية المالية وتغفل إظهار المعلومات المحاسبية غير المالية.

8. أسلوب إعداد الموازنة لا يتطرق إلى التخطيط المالي متوسط المدى .
- ويمكن إضافة عيوباً أخرى من عيوب موازنة البنود منها ما ذكره (الجمال، 2006) تحت عنوان "تحديث أدوات الموازنة العامة" في صحيفة 26 سبتمبر .
9. المبالغة في الأقسام والدوائر لمخصصات الإنفاق .
10. عدم مراعاة طلبات التخصيص في الموازنة للأولويات الملحة والضرورية .
11. عدم مراعاة ربط تخصيص النفقات العامة في الموازنة العامة بالنتائج المستهدفة.
12. عدم توفر قاعدة بيانات شاملة ومحدثة عن المشاريع الرأسمالية .
13. كثرة المناقلات بين الأبواب والبنود لمعالجة هذا الأمر .

إضافة إلى العيوب التالية:

14. عدم شمول الموازنة العامة لكافة إيرادات البلدية ونفقاتها، كإيرادات بعض المنح وخاصة المنح العينية ونفقات بعض المشاريع والبرامج .
15. عدم الربط بين التكلفة والخدمات المختلفة والتي يتم تقديمها للمواطنين من قبل البلديات.

ملاحظات على الموازنة في البلديات:

يتبين من السرد السابق أن تطبيق الأساس النقدي في الموازنات يترتب عليه آثار سلبية أكثر من الجوانب الايجابية له، وهذا ما ظهر من خلال بيان وسرد الجوانب السلبية لتطبيق الأساس النقدي مقارنة مع الجوانب الايجابية.

وعلى الرغم من ظهور أنواع أخرى من الموازنات غير موازنة البنود مثل: موازنة البرامج والأداء وموازنة التخطيط والبرمجة وموازنة الأساس الصفري، إلا إن البلديات لا زالت تعتمد أسلوب موازنة البنود، على الرغم من قصورها في تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات. والواقع أن استخدام الموازنات في البلديات يشير إلى الاهتمام بأرقام الإيرادات والنفقات الفعلية للموازنات، وأصبح هذا الاهتمام هدفاً في حد ذاته بدلاً من إستخدامها كوسيلة للرقابة والتخطيط وقياس الأداء، وهذا يؤدي بدوره إلى حرف الموازنة عن تحقيق أهدافها.

الأساس النقدي وقائمة نتائج الحساب الختامي

أثر استخدام الأساس النقدي على قائمة الحساب الختامي:

"بعد أنتهاء مرحلة تنفيذ الموازنة تحصيلاً وصرفاً، تبدأ مرحلة أخرى هي مرحلة إعداد الحساب الختامي، أي حساب النفقات المصروفة فعلاً، والإيرادات المحصلة فعلاً لسنة منتهية فعلاً" (جمال، 2004، ص 156).

يؤثر استخدام الأساس النقدي على قائمة الحساب الختامي من نواحي عدة منها:

1. تعتبر الفائدة من الحساب الختامي بالنسبة للمستخدمين محدودة فهم لا يستفيدون منه كثيراً فهو لا يزيد عن كونه قائمة تحتوي على ملخص الإيرادات والنفقات التي تم تحصيلها أو دفعها نقداً، وهو ما ينعكس على عدم المقدرة على تحديد نتائج الأعمال بدقة، وهو ما يؤدي إلى عدم ثقة المدراء والمسؤولين الماليين في البيانات التي يقدمها النظام المحاسبي.
2. قد يظهر الحساب الختامي انخفاض في الفائض على الرغم من الزيادة في قيمة الإيرادات المتحققة نتيجة زيادة الخدمات المقدمة للمواطنين، ويعود السبب إلى قلة المتحصلات النقدية المسجلة وفق الأساس النقدي، مما يترتب عليه التعذر في تفسير النتائج التي يقدمها الحساب الختامي.
3. تأثر فائض أو عجز الحساب الختامي كثيراً بزيادة أو نقصا، وذلك لعدم احتواء السجلات على قيود للأصول الثابتة، فعدم التمييز بين النفقات الإيرادية والرأسمالية ينعكس أثره على نتائج الحساب الختامي، ففي حالة تسجيل النفقة الرأسمالية نفقة إيرادية فإنه يؤدي إلى نقص الوفر أو زيادة العجز للحساب الختامي.
4. حسابات التسوية والتلاعب فيها بتحميل المصاريف أو الإيرادات عليها، يؤدي إلى تشوية قائمة الحساب الختامي وعدم إظهارها على حقيقتها.
5. يحتاج قسم المحاسبة إلى وقت طويل من أجل أعداد الدراسات المتعلقة بتكاليف خدمات معينة، من أجل استخدامها في تسعير قيمة بعض الخدمات أو اتخاذ قرار في التوسع فيها أو إيقافها.
6. تضخم حسابات التسوية، حيث تعتبر حسابات التسوية من الحسابات المؤقتة وهي في الغالب إما إيرادات أو مصروفات لم تستكمل بعد إجراءاتها أو مستنداتها والتي بمقتضاها يمكن ضمها لحساب الموازنة، مما يثير بعض المشاكل بالنسبة لتصوير وإعداد الحساب الختامي للدولة بطريقة سليمة وصحيحة وبالتالي تؤدي إلى عدم ظهور الحساب الختامي في صورة

صحيحة توضح حقيقة المركز المالي، ومن أسباب هذا الإرتباك في حسابات التسوية طبيعة العملية المفتوح من أجلها التسوية، وكذلك إهمال القائمين بشؤون الحسابات في إجراءات تصفية هذه المبالغ، وأخيرا وجود ثغرة في التعليمات المالية للميزانية والحسابات تسمح بحدوث هذا الارتباك.

7. المصروفات في الحساب الختامي قد لا تمثل الواقع، وذلك عند تعلقها على حسابات العهد.

8. الحساب الختامي لا يظهر المصاريف غير النقدية على الرغم من أهميتها النسبية مثل أقساط استهلاك الأصول الثابتة.

9. "إن الحساب الختامي للدولة يتعلق بقياس نتيجة تنفيذ الموازنة حيث يركز على عمليات جباية الإيرادات وصرف النفقات حيث تبرز مشكلة المبالغ التي تستحق للدولة خلال السنة المالية على شكل ضرائب ورسوم وعوائد ولا يتم تحصيلها فعليا خلال السنة نفسها، وكذلك ما يتعلق بالمبالغ التي تستحق على الدولة ولا يتم دفعها إلى أصحاب الإستحقاق إلا في السنة الثانية، ومعالجة هذا الواقع يعكسه الأساس المحاسبي الذي تتبعه الدولة في احتساب إيرادات الفترة ونفقاتها وقيدها المحاسبي". (المبييضين، 1999، ص 397).

ويمكن تلافي معظم المشاكل المترتبة على تطبيق الأساس النقدي والتي تظهر في الحساب الختامي كما سبق، وذلك من خلال تطبيق أساس الإستحقاق إذ أن هذا الأساس يُفصح عن جميع الإيرادات والنفقات المحققة والمتعلقة بالسنة المالية، مما يُمكن من قياس نتائج أعمال السنة المالية بصورة أفضل.

أثر تطبيق الأساس النقدي على قائمة المركز المالي:

يبدو أثر تطبيق الأساس النقدي واضحا من خلال التأثير على عناصر قائمة المركز المالي فموجدها تتكون من النقد في الخزينة والبنوك والسلفيات ومطلوباتها تتكون من الأمانات والقروض قصيرة الأجل، علاوة على الفائض أو العجز، وهذا ما يراه (احمرو، 2003، ص 138) "تتكون عناصر القوائم المالية وفق الأساس النقدي من التحصيلات النقدية والمدفوعات النقدية والأرصدة النقدية، ولا يعترف بأية مطلوبات، أما الإيرادات فيعترف بها عند استلام النقدية".

يؤثر تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي علي قائمة المركز المالي كما يلي:

1. أن عنصر السلفيات وهو أحد عناصر الموجودات يُمكن التلاعب فيه وذلك من خلال تعليه النفقات عليه، وبالتالي لا يظهر على حقيقته، وفي نفس الوقت يزيد من الوفر أو يقلل من العجز في الحساب الختامي، ولعل أوضح مثال على ذلك هو العام 2006 حيث يظهر حساب السلف بشكل كبير ومضخم نتيجة صرف سلف الموظفين عليه على حساب الراتب، وتظهر الحسابات الفعلية لبنود الرواتب أقل من قيمتها الحقيقية، وهي بذلك لا تعكس الواقع .

2. عدم ظهور عناصر مهمة من عناصر الموجودات مثل: الأصول الثابتة والمخزون والذمم المدينة، فحجم الأصول الثابتة في البلديات من مباني وآليات وأثاث كبير وعدم إظهاره لا يظهر حقوق البلديات وما تمتلكه بصورة حقيقية، إضافة إلى إضعاف الرقابة على هذه الأصول ضمن الدورة المستندية في النظام المحاسبي في البلديات.

3. كما أن الذمم المدينة والتي يتمثل معظمها في المُكلفين الذين يستفيدون من خدمات البلديات المختلفة لا تظهر أرصدة المديونية عليهم ضمن قائمة المركز المالي.

4. ويرى (احمرو، 2003) أن حساب قائمة المركز المالي "لا يعكس حسابات الأصول والخصوم مما يفقد النظام المحاسبي القدرة على إظهار المركز المالي والنتائج المالية الصحيحة".

5. "عدم تمييزه بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية، إذ إن النفقات المدفوعة في سبيل الحصول على موجودات ثابتة تعامل نفس معاملة النفقات المدفوعة للحصول على خدمة، إن مثل هذا الإجراء يؤثر تأثيراً مباشراً على نتائج الحساب الختامي بأن يخفض الفائض أو يزيد من العجز ومن ناحية أخرى سيؤثر على بيانات قائمة المركز المالي وذلك بعدم إظهار الأصول الثابتة". (حجازي، 1998، ص43).

6. لا يحتوي على كثير من البيانات والمعلومات مثل: مصاريف المقدمات والمستحقات، وأقساط استهلاك الأصول الثابتة، والديون المعدومة.

ونتيجة للآثار السابقة وزيادة حجم الأنفاق أصبحت قائمة المركز النقدي في البلدية لا تلبي حاجة المستخدمين، وظهرت الحاجة جلية إلى استخدام أساس الاستحقاق وذلك بهدف الحصول قائمة مركز مالي وليس مركز نقدي، حيث أنه يمكن من إظهار جميع البيانات المتعلقة بالموجودات.

أثر الأساس النقدي على جمع وإعداد بيانات الأصول الثابتة

يمكن عرض الآثار المترتبة على تطبيق الأساس النقدي في معالجته لإقتناء وحياسة والتخلص من الأصول الثابتة كما يلي:

1. أن المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة في البلديات كنفقات جارية، رغم أنها تستخدم وتستهلك على أكثر من فترة محاسبية ينعكس تلقائياً على المقدرة على تحديد قيمة الخدمة بصورة دقيقة بل وتشوية قيمتها، ذلك أن الأصول تعتبر عنصر حقيقي من عناصر التكلفة.
 2. وكذلك يؤثر على إعداد الموازنات التخطيطية والتي تقوم على الربط بين التكاليف والأنشطة التي تقوم بها الوحدات الحكومية المختلفة.
 3. إن تسجيل الأصول الثابتة كنفقات يؤدي إلى تحميل الحساب الختامي والذي يعتبر بمثابة قائمة دخل، بنفقات أكثر مما يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة العجز.
 4. لا يحتوي دليل أو فهرس الحسابات على حسابات خاصة بالأصول الثابتة، وإنما يتم فقط تقييد ما ينفق على الأصول الثابتة في سجلات بيانية بهدف الرقابة والمتابعة لها.
 5. البلدية تهتم فقط بوجود الأصل الثابت وأنه تتم المحافظة عليه.
 6. تقوم البلديات بأعمال الجرد حسب ظروف كل بلدية للتأكد من سلامة الأصل، وعدم اساءة استغلاله.
- ويمكن إضافة آثارا أخرى منها(الجندي، ومصطفى، 1995، ص195):
7. عدم متابعة الأصول والموجودات المنقولة والثابتة خلال عمرها الافتراضي.
 8. احتساب الإهلاك يؤدي إلى إتخاذ القرارات التخطيطية الملائمة.
 9. احتساب الإهلاك يؤدي إلى استخدام هذه التكلفة في أغراض الرقابة وتقييم الأداء.
 10. أن تسجيل الأصول الثابتة وحساب إهلاك لها من شأنه أن يحقق متطلبات الرقابة على حياسة هذه الأصول، واستخدامها في الأغراض التي أُفتُنيت من أجلها.
 11. يوفر البيانات اللازمة لمعتمد الموازنة لإتخاذ القرار المناسب بشأن الوحدات الإدارية لشراء أصول ثابتة، بما يمكنه من الموافقة على تخصيصات لهذه الوحدات.

المبحث الخامس

الإطار العملي والتطبيقي للدراسة

الفصل الخامس

الإطار العملي والتطبيقي للدراسة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يشمل جميع بلديات قطاع غزة والبالغ عددها (25) بلدية على مختلف تصنيفاتها (A,B,C,D)، والموزعة على محافظات القطاع، وقد تم توزيع استبانات الدراسة على كافة مفردات مجتمع الدراسة المتواجدة فيها.

عينة الدراسة:

تشمل عينة الدراسة جميع المدراء الماليين ورؤساء الأقسام والشعب والمحاسبين المتخصصين في المحاسبة والتخصصات ذات العلاقة والعاملين في الدوائر والأقسام المحاسبية في بلديات قطاع غزة.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم القيام وبعد الاطلاع على أدبيات الدراسة تصميم وتطوير استبانة بهدف الحصول على البيانات، وتتكون الاستبانة من 54 سؤالاً وقد مرت الاستبانة بعدة مراحل حتى وصلت إلى صورتها النهائية، وفيما يلي بيان لأجزاء أداة الاستبانة الرئيسية على النحو التالي:

الجزء الأول: ويشمل أسئلة شخصية تتعلق بالمبحوثين، وتشمل: معلومات عن المديرين والمشرفين والموظفين في بلديات قطاع غزة وتتمثل في العمر والجنس والمسمى الوظيفي والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، ويشمل أيضاً أسئلة تتعلق بالبلدية من حيث تصنيفها والمحافظه التي تقع فيها، ويتألف هذا الجزء من (11) فقرة.

الجزء الثاني: ويشمل (44) فقرة تقيس أبعاد الأساس النقدي وأثره على المعلومات

المحاسبية وهي كما يلي:

المتغير التابع: وهو الأساس النقدي ويتكون من (8) فقرات من رقم 12 - 16.

المتغيرات المستقلة: جودة المعلومات المحاسبية وكفايتها الكمية والنوعية ودورها في إتخاذ القرارات، ويشمل أسئلة تتعلق بالمعلومات المحاسبية، ويتألف هذا الجزء من (9) مجالات تقيس أبعاد جودة المعلومات المحاسبية وكفايتها الكمية والنوعية وملائمتها لإتخاذ القرارات وهي موزعة على الأبعاد المختلفة كما يلي:

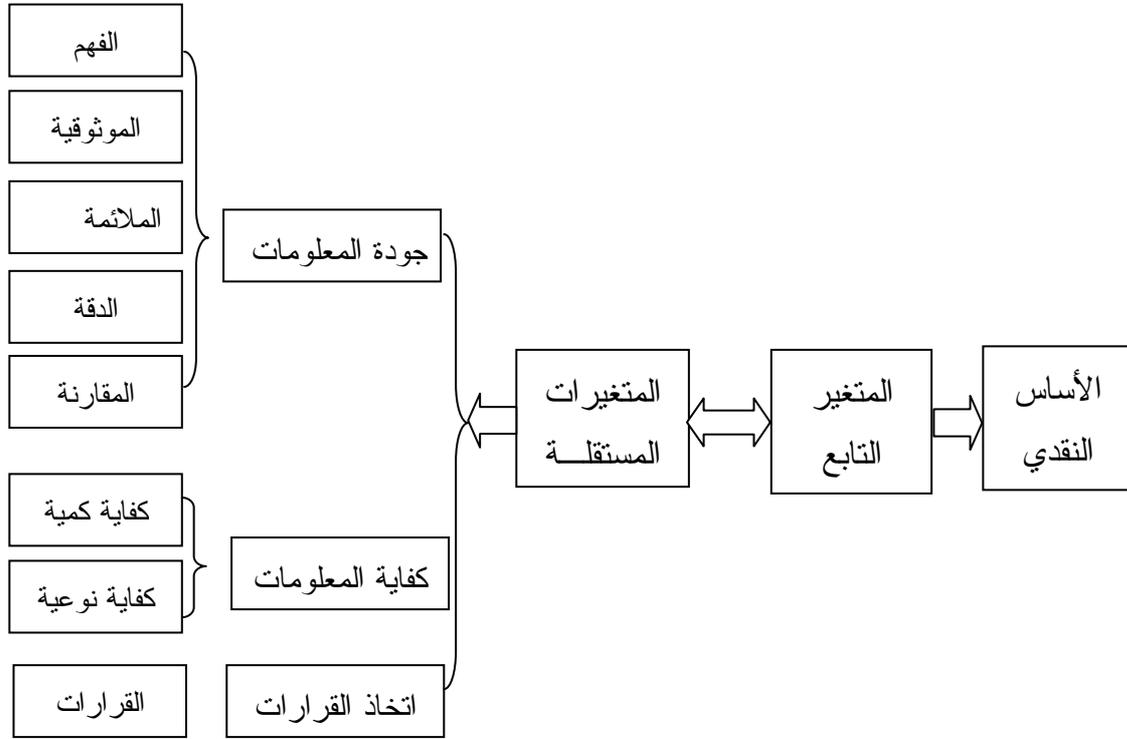
1. الفقرات من 20 - 24 تقيس مدى تلبية مخرجات النظام المحاسبي القائم على الأساس النقدي للجهات المختلفة.
2. الفقرات من 25 - 27 تقيس مدى قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.
3. الفقرات من 28 - 31 تقيس موثوقية المعلومات المحاسبية
4. الفقرات من 32 - 36 تقيس مدى ملائمة المعلومات المحاسبية
5. الفقرات من 37 - 39 تقيس مدى دقة المعلومات الناتجة عن تطبيق الأساس المحاسبي في النظام المحاسبي .
6. الفقرات من 40 - 41 تقيس مدى قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنة .
7. الفقرات من 42 - 46 تقيس مدى كفاية كمية (حجم) المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
8. الفقرات من 47 - 50 تقيس مدى كفاية نوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
9. الفقرات من 51 - 55 تقيس قابلية المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات المختلفة.

جدول رقم (6) توزيع فقرات الإستبانة على الأقسام المختلفة ووزن كل قسم من مجموع فقرات الإستبانة

رقم المجال	عنوان المجال	عدد فقرات	الفقرات	%
1.	قياس مدى كفاءة الأساس النقدي.	8	19,18,17,16,15,14,13,12	18%
2.	تلبية المعلومات المحاسبية للجهات المختلفة.	5	24,23,22,21,20	11%
3.	قياس مدى قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.	3	27,26,25	7%
4.	قياس موثوقية المعلومات المحاسبية	4	31,30,29,28	9%
5.	مدى ملائمة المعلومات المحاسبية.	4	35,34,33,32	9%
6.	مدى دقة المعلومات.	4	39,38,37,36	9%
7.	قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنة.	2	41,40	5%
8.	مدى كفاية كمية (حجم) المعلومات.	4	45,44,43,42	9%
9.	مدى كفاية نوعية المعلومات المحاسبية.	4	49,48,47,46	9%
10.	دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار.	6	55,54,53,52,51,50	14%
	المجموع	44		100%

ويمكن إيضاح النموذج التحليلي الافتراضي للدراسة، وإيضاح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما في الرسم التوضيحي رقم (1) التالي:

رسم توضيحي (1) النموذج التحليلي الافتراضي للدراسة



المصدر: إعداد الباحث.

1. صدق الإستبانة:

أ. صدق المحتوى (المحكمين):

لتحديد مدى صدق الإستبانة كأداة لجمع البيانات فقد تم عرضه بعد إعداده على بعض المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، كما عُرضت على عدد من أصحاب الخبرات العلمية والمهنية للتأكد من دقة صياغة فقرات الإستبانة وصحة العبارات المستخدمة ووضوح عناصرها ومصطلحاتها، وذلك بهدف التعرف على مدى وضوح الأسئلة، وسلامة صياغتها وسهولة فهمها ودرجة شموليتها، واتساق عباراتها وانسجامها مع أهداف الدراسة، وقد قاموا مشكورين بإبداء بعض الملاحظات من حذف وتعديل بعض الفقرات والعبارات.

ولقد تم الأخذ ببعض المقترحات التي أدلى بها المختصون وإجراء بعض التعديلات من حيث

صياغة الأسئلة وإعادة ترتيبها واستبعاد الفقرات غير الملائمة وإضافة فقرات أخرى ملائمة، وذلك بهدف زيادة مصداقية أداة جمع المعلومات وذلك قبل إخضاعها للتحليل الإحصائي.

كما وتم إجراء اختبار تمهيدي على الإستبانة وذلك من خلال توزيعها على عينة مكونة من (28) شخص، وقد وُجدت أن بعض الأسئلة والفقرات المبهمة وغير الواضحة وتحتل أكثر من معنى، وقد تم معالجة هذه النواقص وإخراج الإستبانة كما هو مبين في ملحق (1)

ب. صدق المقياس:

تم القيام بتوزيع الإستبانة على عينة أستطلاعية مكونة من (4) بلديات بهدف التأكد من صدق الإستبانة وهي بلدية خان يونس وبلدية بني سهيلا وبلدية القرارة وبلدية غزة، وذلك بتوزيع (28) استبيان وقام بعد ذلك بحساب صدق عبارات المقياس، وذلك من خلال إجراء اختبار تمهيدي (Pilot Study) على عينة مفردات مجتمع الدراسة، ومن ثم حساب صدق عبارات المقياس.

2. صدق الاتساق الداخلي:

ويقصد بالاتساق الداخلي مدى أتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه وقد تم التأكد من صدق مفردات الإستبانة، وكذلك كل مجال من مجالات الإستبانة مع كل المجالات معا.

3. توزيع وجمع الإستبانة:

تم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد عينة الدراسة عن طريق المناولة باليد في البلديات في الفترة ما بين 2007/2/24 م وحتى 2007/3/11م، وقد تم مراعاة ما يلي:

- شرح الهدف من الدراسة للمستجيبين قبل توزيع الإستبانة عليهم للإجابة عليها.
- في بعض الحالات تم أخذ الموافقة بكتاب رسمي من الإدارة والمسؤولين في البلدية قبل توزيع الإستبانة على الفئة المستهدفة كما في حالة بلدية غزة، مرفق ملحق رقم (2).
- لم يتم توزيع الإستبانة على بعض البلديات لأسباب منها: أن محاسب البلدية يحمل مؤهل ثانوية عامة، وهذا ينعكس بدوره على الإجابة على الإستبانة، وأنها تدرج تحت تصنيف بلديات (D) وهي تتميز بحجم العمل المحاسبي البسيط.

جدول رقم (7) توزيع الإستبانة على كافة البلديات في كافة المحافظات

المحافظة	البلدية	الفئة	الإستبانات	
			الموزعة	المستجيبين للأستبيان
				عدد
محافظة الشمال	بيت حانون	B	4	100%
	بيت لاهيا	B	3	100%
	أم النصر	D	0	0%
محافظة غزة	جباليا	A	7	71%
	غزة	A	39	90%
	الزهراء	D	2	100%
	وادي غزة	D	1	100%
محافظة دير البلح	المغراقة	C	1	100%
	دير البلح	A	3	100%
	النصيرات	B	2	100%
	البريج	B	1	100%
	المغازي	B	1	100%
	الزوايدة	B	2	100%
	المصدر	D	1	100%
	وادي السلقا	D	1	100%
محافظة خان يونس	خان يونس	A	7	100%
	بنى سهيلا	B	3	100%
	عبسان الكبيرة	B	3	100%
	عبسان الجديدة	B	2	100%
	القرارة	B	3	100%
	خزاعة	C	0	0%
	الفخاري	B	1	100%
محافظة رفح	رفح	A	7	100%
	الشوكة	C	1	100%
	النصر	C	1	100%
الإجمالي	23 بلدية	96 إستبانة	90 إستبانة	94%

- تم توزيع (96) استبيان على مختلف البلديات بكافة فئاتها وفي كافة المحافظات على اختلاف مناطقها الجغرافية، وعليه تكون العينة ممثلة لكافة مجتمع الدراسة، وقد تم استرجاع (90) استبانة كما هو واضح في الجدول رقم (7) وقد تم استبعاد (4) استبانات لوضوح عدم الجدية في الإجابة، وبذلك أصبح مجموع الإستبانات المحللة (86) أستبانة أي بنسبة (89,5%) من إجمالي الأستبانات الموزعة، وبنسبة (95,6%) من إجمالي الأستبانات المسترجعة.

تفريغ الإستبانة وتفسير النتائج:

المعالجة الإحصائية:

للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها تم تحليل البيانات في مركز الإحصاء بدائرة التعليم المستمر بالجامعة الإسلامية باستخدام برنامج SPSS الإحصائي (Statistical Package For The Social Sciences)، وذلك بإعتماد عدة أدوات لإختبار الفروض كالتالي:

1. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic measures test) لوصف مجتمع الدراسة والعينة باستخدام التكرارات والنسب المئوية لتوزيع فئات المبحوثين حسب الجنس والعمر والخبرة، ولتصنيف بلديات العينة ومحافظة قطاع غزة الموجودة في الجزء الأول من الإستبانة.

2. استخدام معامل ارتباط سبيرمان للرتب (Spearman's Rank Correlation) لتحديد مدى العلاقة ونوعها بين المتغير التابع وهو الأساس النقدي وبين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في جودة المعلومات المحاسبية، وكفاية الإفصاح الكمية والنوعية وعملية صنع القرارات.

جدول رقم (8) معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال

م	1. فقرات المجال الأول (المتغير التابع الأساس النقدي)	معامل سبيرمان	sig
1.	القوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي المطبق للأساس النقدي تعكس المركز المالي بصورة كبيرة للبلدية.	,750	,000**
2.	الأساس النقدي يلائم العمل المحاسبي في البلدية .	,465	,006**
3.	يساعد الأساس النقدي نظام البلدية المحاسبي في توفير معلومات محاسبية تستخدم في الرقابة المالية .	,721	,000**
4.	يسهل الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية الحصول على التقارير العادية.	,391	,020*
5.	يسهل الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية الحصول البلدية على التقارير الاستثنائية.	,516	,002**
6.	يسهل الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية توفير معلومات محاسبية تساعد مدراء البلدية في إتخاذ القرارات.	,728	,000**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha=0,01$).

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha=0,05$).

3. إختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا.

4. إختبار كروسكال وولاس (Kruskal Wallis Test) لمقارنة الفروقات بين المتوسطات.

يوضح جدول رقم (8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والبالغ عددها (6) فقرات والدرجة الكلية للمجال، وقد تبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0,01، 0,05)، وهذا يوضح ويشير إلى الإتساق الداخلي الكبير لفقرات المجال الأول، وبذلك تعتبر فقرات المجال صادقة لقياس الأساس النقدي ودوره في أنتاج المعلومات المحاسبية بخصائصها المختلفة مثل الجودة والكفاية ودورها في إتخاذ القرارات.

من خلال استعراض النتائج الموجودة في جدول رقم (9) يتبين أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني (تلبية حاجة المستخدمين المتنوعين) والدرجة الكلية للمجال دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,01) وهذا يوضح ويشير إلى الإتساق الداخلي الكبير لفقرات المجال الثاني، وبذلك تعتبر فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه من تلبية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الأساس النقدية لحاجة الجهات المختلفة.

جدول رقم (9) معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال

م	2. فقرات المجال الثاني (تلبية حاجة المستخدمين المتنوعين)	معامل سبيرمان	sig
1	المجلس البلدي والإدارات المختلفة في البلدية.	,616	,000**
2	المواطنين والمكلفين.	,588	,001**
3	المقرضين والدائنين والمانحين.	,649	,000**
4	جهات حكومية مختلفة مثل وزارة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة.	,552	,001**
5	الدارسين والباحثين ووسائل الإعلام.	,485	,004**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث وهو قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والدرجة الكلية للمجال، دالة عند مستوى معنوية (0,01)، وهذا يوضح ويشير إلى إعتبار فقرات هذا المجال من الإستبانة صادقة لما وضعت له وهو قياس قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.

جدول رقم (10) معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال

م	3. فقرات المجال الثالث (القابلية للفهم)	معامل سبيرمان	sig
1	يتم عرض المعلومات المحاسبية للبلدية بشكل مناسب يساعد المستخدمين ذوي العلاقة على استيعابها.	,792	,000**
2	المعلومات المحاسبية للبلدية التي يستخرجها النظام المحاسبي واضحة وخالية من التشوية ويمكن فهمها بسهولة.	,868	,000**
3	تأتي المعلومات المحاسبية للبلدية التي يحتاجها المستخدم مرتبة ترتيبا جيدا منظما.	,920	,000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

أشارت قيم جدول رقم (11) إلى أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال دالة عند مستوى معنوية (0,01)، وعليه تعتبر فقرات المجال الرابع صادقة لقياس أثر تطبيق الأساس النقدي على موثوقية المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (11) معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال

م	4. فقرات المجال الرابع (موثوقية المعلومات المحاسبية)	معامل سبيرمان	sig
1.	المعلومات المحاسبية للبلدية تتسم بالمصداقية عالية.	,874	,000**
2.	تتسم المعلومات المحاسبية للبلدية بالحيادية.	,687	,000**
3.	تتسم المعلومات المحاسبية للبلدية بالقابلية للتحقق منها بشكل موضوعي.	,610	,000**
4.	يعطي النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية تساعد الجهة المختصة في البلدية على تحديد الأموال الواجب صرفها.	,654	,000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha = 0,01$).

من خلال معطيات جدول رقم (12) يتضح أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال، وظهر أن معاملات الارتباط لكافة فقرات المجال دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0,01) وعليه تعتبر فقرات المجال الخامس صادقة لقياس أثر تطبيق الأساس النقدي على ملائمة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم(12) معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال الخامس والدرجة الكلية للمجال

م	5. فقرات المجال الخامس (ملائمة المعلومات المحاسبية)	معامل سبيرمان	sig
1.	يتم تحديث المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في البلدية	,608	,000**
2.	النظام المحاسبي للبلدية يظهر بوضوح حقيقة الوضع الحالي للبلدية.	,701	,000**
3.	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية تاريخية.	,526	,002**
4.	يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية للبلديات في الوقت المناسب لها	,687	,000**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

يتضح من خلال نتائج جدول رقم(13) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس (دقة المعلومات المحاسبية) والدرجة الكلية للمجال، وقد تبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية ($0,01$)، وعليه تعتبر فقرات المجال السادس صادقة لقياس أثر تطبيق الأساس النقدي على دقة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم(13) معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال السادس والدرجة الكلية للمجال

م	6. فقرات المجال السادس (دقة المعلومات المحاسبية)	معامل سبيرمان	sig
1.	لا توجد أخطاء وتناقضات في التقارير والقوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي الحالي للبلدية.	,717	,000**
2.	يوفر النظام الحالي للبلدية معلومات محاسبية وافية دقيقة.	,670	,000**
3.	تحتوي تقارير النظام المحاسبي للبلدية على معلومات غير مكررة	,707	,000**
4.	محتوى التقارير المحاسبية للبلدية مقبول من الأطراف المستفيدة حيث تحقق رغباتهم	,497	,004**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$).

يوضح جدول رقم(14) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السابع وهو (قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنة) والدرجة الكلية للمجال، وقد تبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية ($0,05$) للفقرة رقم (1) ودالة عند مستوى ($0,01$) للفقرة رقم (2) وعليه تعتبر فقرات المجال السابع صادقة لقياس أثر تطبيق الأساس النقدي على قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنة.

جدول رقم (14) معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال السابع والدرجة الكلية للمجال

م	فقرات المجال السابع (قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنة)	معامل سبيرمان	sig
1.	يمكن إجراء المقارنات بين سنة وأخرى للمعلومات المحاسبية لنفس البلدية.	,376	,024*
2.	يمكن عقد المقارنات للمعلومات المحاسبية بين البلديات والأخرى.	,919	,000**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$).

جدول رقم (15) يبين أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثامن والدرجة الكلية للمجال، وقد تبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية ($0,01$)، وعليه تعتبر فقرات المجال صادقة لقياس لما وضعت له وهو قياس أثر تطبيق الأساس النقدي على كفاية المعلومات المحاسبية الكمية.

جدول رقم (15) معاملات الارتباط بين فقرات المجال الثامن والدرجة الكلية للمجال

م	فقرات المجال الثامن (كفاية المعلومات المحاسبية الكمية)	معامل سبيرمان	sig
1	تمكّن معلومات النظام المحاسبي من وصف الأحداث الهامة التي مرت على البلدية خلال السنة المالية.	,663	,000**
2	تقوم البلدية بالإفصاح عن القروض التي تحصل عليها من البنوك	,563	,001**
3	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات عن الديون المستحقة للغير على البلدية.	,884	,000**
4	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات عن ديون البلدية على المواطنين والجهات الأخرى المختلفة.	,790	,000**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

يوضح الجدول جدول رقم (16) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال التاسع (كفاية المعلومات المحاسبية النوعية) والدرجة الكلية للمجال، وقد تبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية ($0,01$) وعليه تعتبر فقرات المجال التاسع صادقة لقياس أثر تطبيق الأساس النقدي على ملائمة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (16) معامل الارتباط بين فقرات المجال التاسع (كفاية المعلومات المحاسبية النوعية) والدرجة الكلية للمجال

م	9. فقرات المجال التاسع (كفاية المعلومات المحاسبية النوعية)	معامل سبيرمان	sig
	النظام المحاسبي يفصح عن معلومات نوعية فقط (سرد أو وصف للأحداث).	.547	,001**
	المعلومات المُفصح عنها تحتوي على معلومات وصفية وكمية ومالية	.824	,000**
	يزود النظام المحاسبي الحالي للبلدية المستخدمين الداخليين بمعلومات عن أداء البلدية لمسؤولياتها تجاه المجتمع.	.570	,001**
	تقوم البلديات بالإفصاح عن نسبة إنفاقها على قطاعات الخدمات المختلفة.	.586	,001**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

يوضح جدول رقم (17) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال العاشر (ملائمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات) والدرجة الكلية للمجال، وقد تبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0,01) وعليه تعتبر فقرات المجال العاشر صادقة لقياس أثر تطبيق الأساس النقدي على ملائمة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (17) معاملات ارتباط سبيرمان بين فقرات المجال العاشر والدرجة الكلية للمجال

م	10. فقرات المجال العاشر (ملائمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات)	معامل سبيرمان	sig
.1	المعلومات المحاسبية للبلدية التي يوفرها النظام المحاسبي تناسب نوع القرارات التي تتخذها إدارة البلدية.	,672	,000**
.2	إتخاذ القرارات بناءً على المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية يتم بسهولة.	,853	,000**
.3	تعتمد إدارة البلدية بشكل دائم في إتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.	,785	,000**
.4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي الإحصاءات اللازمة في المجالات المختلفة اللازمة لصنع القرارات	,763	,000**
.5	هناك ثقة في القرارات المتخذة بناءً على المعلومات المحاسبية.	,728	,000**
.6	المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي تساعد في إتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد.	,717	,000**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

جدول رقم (17) يبين أن معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال ودرجة المجال الكلية معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة إحصائية (0.01) وهذا يُدل إلى الاتساق الداخلي لفقرات المجال العاشر، وأنه صادق لما وضع لقياسه.

أداة القياس:

تم استخدام معيار ليكرت في الدراسة، وذلك لمعرفة أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية، وقد تم ترميز الإجابات على الأسئلة المصممة على هيئة مصفوفة تتراوح بين درجة وخمس درجات، كما تظهر في جدول رقم (18):

جدول رقم (18) معيار ليكرت الخماسي

التصنيف	عالي جدا	عالي	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
القيم (القياس)	5	4	3	2	1
التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
القيم (القياس)	5	4	3	2	1
التصنيف	مهم جدا	مهم	متوسطة	ضعيفة	غير مهمة
القيم (القياس)	5	4	3	2	1

فكلما أقترب المتوسط الحسابي للفقرة من (5) دل ذلك على وجود شبة إجماع بين الباحثين على أهمية تلك الفقرة، وكلما أقترب المتوسط الحسابي من (1) دل ذلك على وجود شبة إجماع على عدم أهمية الفقرة وأنها غير ذات مغزى، وكلما أقترب المتوسط الحسابي من (3) دل ذلك على وجود شبة إجماع بين أفراد العينة على اعتبار تلك الفقرة متوسطة الأهمية أو التطبيق.

ثبات الإستبانة Reliability:

تم التأكد من ثبات الإستبانة بحساب معامل الثبات كالتالي:-

طريقة ألفا كرونباخ Cronbach Alpha:

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، وذلك لإيجاد معامل ثبات الإستبانة، حيث حصل على قيمة معامل ألفا (كرونباخ ألفا) لكل بعد من أبعاد الإستبانة، وكذلك للأستبانة ككل بحساب الصدق البنائي وذلك من خلال حساب معامل الارتباط لكل مجال من مجالات الدراسة مع الدرجة الكلية للإستبانة و جدول رقم (19) يوضح ذلك:

جدول رقم (19) معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

قيم معامل ألفا كرونباخ للثبات	عدد الفقرات	عنوان محاور الدراسة	
,926	31	كل المتغيرات المستقلة (الجودة، الكفاية، إتخاذ القرارات)	1.
,723	6	الأساس النقدي (المتغير التابع)	2.
,886	17	مدى جودة المعلومات المحاسبية (الفهم، القابلية للمقارنة، الموثوقية والاعتمادية، الملائمة، دقة المعلومات).	3.
,774	8	كفاية كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها للمستخدمين	4.
,860	6	إتخاذ القرارات	5.
,929	37	جميع المجالات	6.

يتضح من جدول رقم (19) أن معامل ألفا لجميع مجالات الإستبانة كانت (0,929) وهذا يعنى إن معامل الثبات مرتفعة، وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها، وتكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) قابلة للتوزيع.

المبحث الثاني الإطار العملي للدراسة

وصف وتحليل خصائص عينة الدراسة

من أجل التعرف على مواصفات وخصائص العينة والتي شملت المتغيرات الشخصية الآتية: العمر والجنس والمؤهل العلمي والتخصص والخبرة والمركز الوظيفي، فقد تم تخصيص الجزء الأول من الإستبانة والذي يظهر ملخصاً في الجداول من رقم (21) إلى (28)، وسيتم التطرق هنا إلى وصف خصائص المشاركين في الدراسة، بحسب ترتيب متغيرات الدراسة وهي :

1. أفراد العينة حسب العمر:

يتبين من جدول رقم (20) أن أفراد العينة العاملين في المجال المحاسبي في بلديات قطاع غزة موزعين على مختلف الأعمار، وأن الغالبية هم في الفئة العمرية من سن واحد وأربعون سنة إلى خمسون سنة بنسبة (37,6%)، ثم تليها الفئة العمرية التي تتراوح بين ثلاثون وأربعون سنة من إجمالي أفراد العينة البالغة (85) وهاتان الفئتان تعتبران متوسطتان من حيث العمر.

جدول رقم (20) توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	العدد	%
أقل من 30 سنة	11	12,9%
من 30 إلى 40 سنة	29	34,1%
من 41 إلى 50 سنة	32	37,6%
من 51 إلى 60 سنة	13	15,3%
المجموع	85	100%

2. أفراد العينة حسب الجنس:

يظهر من خلال استعراض نتائج جدول رقم (21) والخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الجنس، أن نسبة الذكور من العينة تبلغ (85,9%)، كما يبين الجدول أعلاه أن نسبة الإناث العاملات في المجال المحاسبي تنخفض بصورة أكبر مما لدى الذكور كلما تم الانتقال إلى

بلديات صغيرة، مما يشير إلى عدم قصر البلديات مجال العمل المحاسبي فيها على الذكور فقط، كما يلاحظ أن وجود المحاسبات مقتصر على البلديات المصنفة ضمن الفئة "A" والفئة "B" فقط، وأن نسبة المحاسبات في البلديات المصنفة "A" تبلغ (21%) من المبحوثين، وتبلغ (11,8%) في البلديات المصنفة "B".

جدول رقم (21) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	البلدية				إجمالي العدد	%
	D	C	B	A		
ذكر	3	6	17	47	73	85,9%
أنثى			2	10	12	14,1%
المجموع	3	6	19	57	85	100%

3. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

يوضح جدول رقم (22) أن غالبية أفراد عينة الدراسة تحمل درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة بنسبة تفوق (89,4%)، ثم تليها نسبة حملة الماجستير بمعدل (7,1%) وهي نسبة جيدة ويلاحظ وجود حملة الماجستير في البلديات الكبيرة والمصنفة ضمن فئة "A" فقط حيث لا يوجد أي محاسب يحمل هذا المؤهل في بلديات غير البلديات المصنفة "A"، ومن حيث حملة مؤهل البكالوريوس يلاحظ أن هناك تشابها كبيرا بين مختلف البلديات وعلى اختلاف تصنيفاتها في هذا المجال.

جدول رقم (22) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	البلدية				إجمالي العدد	%
	D	C	B	A		
دبلوم	0	0	2	1	3	3,5%
بكالوريوس	3	6	17	50	76	89,4%
ماجستير	0	0	0	6	6	7,1%
المجموع	3	6	19	57	85	100%

4. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

يظهر من جدول رقم (23) أن معظم العاملين في بلديات العينة يحملون شهادات ذات علاقة بالعلوم المالية كالمحاسبة والإدارة المالية، حيث بلغت نسبة حملة مؤهلات تخصص

المحاسبة (94,1%)، وهذا يعتبر شئ عادي لمن يعمل في المجال المالي إذ أن العمل المحاسبي غالبا ما يتطلب حملة تخصص المحاسبة للعمل فيه، الأمر الذي ربما يدل على الحرص على إختيار أفراد مؤهلين علميا، الأمر الذي ينعكس إيجابا على مفهومهم للأساس النقدي، ومدى تأثير تطبيقه على دلالة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (23) توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

الترتيب	%	العدد	التخصص العلمي
1	94,1%	80	محاسبة
2	4,7%	4	إدارة أعمال
3	1,2%	1	اقتصاد
	100%	85	المجموع

5. توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (24) يشير إلى أن مفردات العينة التي تشغل منصب رئيس قسم هي الأكثر تمثيلا في العينة حيث بلغت نسبتها (29,4%)، أما ثم تليها المفردات التي شغلت منصب مدير فقد بلغت نسبتها (28,2%)، ثم تتساوى في ذلك نسبة رئيس الشعبة ومن يشغل وظيفة محاسب، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تمثل الهيكل الوظيفي في بلديات قطاع غزة على أختلاف فئاتها، وكما ويعكس ارتفاع نسبة رؤساء الأقسام والمدراء ويدل أيضا على أن أغلب المدراء في البلديات: ذوي مؤهل علمي مناسب "بكالوريوس"، ويحملون شهادات تخصص ذات علاقة بالشئون المالية "محاسبة، إدارة"، ويمكن تفسير أحد أسباب ارتفاع نسبة رؤساء الأقسام والمدراء إلى أن بعض البلديات المصنفة ضمن الفئة (B) و (C) لا يوجد بها إلا محاسب واحد، ولكن تحت مسمى رئيس قسم أو مدير.

جدول رقم (24) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

الترتيب	%	العدد	المسمى الوظيفي
2	28,2%	24	مدير
1	29,4%	25	رئيس قسم
3	21,2%	18	رئيس شعبة
3	21,2%	18	محاسب
	100%	85	المجموع

6. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في مجال العمل المحاسبي والمالي في البلدية:

يلاحظ من جدول رقم (25) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة والتي تزيد عن نسبة (76,5%) يتمتعون بخبرة في المجال المالي تزيد عن (5) سنوات، منها ما نسبته (22,4%) تزيد خبرتها عن (15) سنة وهي تعتبر فترة كبيرة، وربما هذا ما يبعث على الإطمئنان من حيث حكم الباحثين على أسئلة وفقرات الإستبانة.

جدول رقم (25) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في المجال المحاسبي والمالي

الفئة	العدد	%
أقل من 5 سنوات	17	20,7%
من 5-10 سنوات	34	40,5%
من 11 - 15 سنة	12	14,6%
فوق 15 سنة	19	23,2%
المجموع	82	100%

7. توزيع أفراد العينة حسب تصنيف البلدية:

يستدل من جدول رقم (26) أن أكبر نسبة من أفراد العينة من المحاسبين توجد في البلديات المصنفة "A" ثم تليها الفئات الأخرى وهذا شيء طبيعي الدلالة حيث هناك تناسب طردي بين تصنيف البلدية وعدد المحاسبين العاملين فيها، وعليه فالعينة الحقيقية تمثل أغلب فئات البلديات الأربعة وهي فئات (A,B,C,D) والعينة تعكس في رأي الباحث بدرجة كبيرة واقع البلديات.

جدول رقم (26) توزيع أفراد العينة حسب تصنيف البلدية

البلدية	المؤهل العلمي			إجمالي العدد	%
	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير		
بلدية A	1	50	6	57	67,0%
بلدية B	2	57		19	22,4%
بلدية C		6		6	07,1%
بلدية D		3		3	03,5%
المجموع	3	76	6	85	100%

8. توزيع أفراد العينة حسب تصنيف المحافظة:

يتضح من جدول رقم (27) التالي أن أفراد العينة يتوزعون على المحافظات المختلفة دون استثناء، حيث تم القيام بتوزيع الاستبانات على مختلف المحافظات، كما يظهر أن أكبر نسبة من المبحوثين كانت في محافظة غزة، ويرجع ذلك إلى كون بلدية غزة هي مركز المحافظة، وبلدية غزة تعتبر من أكبر بلديات قطاع غزة من حيث عدد السكان وعدد الموظفين، مما انعكس على حجم العينة.

جدول رقم (27) توزيع أفراد العينة حسب المحافظة

الترتيب	%	العدد	المحافظة
3	12,9%	11	الشمال
1	42,4%	36	غزة
3	12,9%	11	دير البلح
2	21,2%	18	خان يونس
4	10,6%	9	رفح
	100,0%	85	المجموع

ويلاحظ من تحليل خصائص عينة الدراسة توافر الخلفية العلمية والعملية والمركز الوظيفي الملائم للإجابة على أسئلة الدراسة، مما سيضفي على نتائج الدراسة نوعاً من الثقة والمصداقية.

المبحث الثالث

تحليل ومناقشة مجالات الدراسة

سيتم عرض نتائج الدراسة ضمن مجموعتين رئيسيتين كالآتي:

الأولي: النتائج الوصفية، وتتضمن عرضاً وصفيًا لنتائج إجابات عينة الدراسة عن أسئلة الإستبانة، وذلك باستخدام الوسط الحسابي.

الثانية: فحص الفرضيات، وتعرض نتائج فحص فرضيات الدراسة المشار إليها سابقاً.

النتائج الوصفية:

المجال الأول: الأساس النقدي ودلالة مخرجات النظام المحاسبي.

إستخدام هذا المجال يهدف إلى التعرف على وجهه نظر المبحوثين حول موضوع الدراسة وهو الأساس النقدي، من خلال استطلاع آرائهم حول ما إذا كانت القوائم المالية تعكس المركز المالي بصورة كبيرة للبلدية، وملئمة الأساس النقدي للعمل المحاسبي في البلدية ومدى توفيره معلومات محاسبية تستخدم في الرقابة المالية، ومدى توفيره للتقارير العادية والاستثنائية، ومدى تسهيله في الحصول على معلومات تساعد في إتخاذ القرارات، ولتوضيح ذلك فقد تم القيام بإيجاد المتوسط الحسابي والنسب المئوية واختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال كما يظهر في جدول رقم (28) والذي يتبين منه أن المتوسط الحسابي لكل فقرات المجال أكبر من المعدل الحيادي والذي يساوي (3) ما عدا الفقرة رقم (5) والتي قلت عنه، وقد تم الحصول على النتائج الموضحة في جدول رقم (28) .

تبين الفقرة رقم (1) أن ما نسبته (52,9%) من أفراد العينة يوافقون على أن القوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي المطبق للأساس النقدي تعكس المركز المالي بصورة كبيرة للبلدية، بينما لا يوافق ما نسبته (47,1%) على ذلك، وقد بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (3,56) أي بنسبة (72%) وأن قيمة الإحتمال (Sig) تساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,01$)، ويُستدل على أن متوسط هذه الفقرة قد تجاوز درجة الحياد وهي (3).

يلاحظ من آراء المبحوثين حول هذه الفقرة أنها تكاد تنقسم بين الموافقة وعدمها حول مضمون الفقرة ولا يوجد آراء للمحايدين، وأن نسبة متوسط الفقرة الحسابي بلغت (71,2%) هي أكبر من نسبة الحياد، ويمكن القول أن القوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي المطبق للأساس النقدي تعكس المركز المالي بصورة كبيرة للبلدية، وهذا ما يتفق مع دراسة (تركي، 1998، ص 158) والتي ترى أن التقارير المالية في الوحدات الحكومية تستخدم في الحكم على مدى التزام الوحدة الحكومية بالتعليمات المالية فقط دون غيرها من الإستخدامات، ولهذا يقترح عددا من القوائم والتقارير المالية موضحا إمكان إنتاجها من واقع النظام المحاسبي الحالي.

جدول رقم (28) نتائج تحليل المجال الأول "الأساس النقدي ومدى ملائمته" من وجه نظر المبحوثين

م	البند	عالي جدا %	عالي %	متوسطة %	ضعيفة %	ضعيف جدا %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	القوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي المطبق للأساس النقدي تعكس المركز المالي بصورة كبيرة للبلدية.	14,1	38,8	0	36,5	10,6	3,56	,000**
2	الأساس النقدي يلائم العمل المحاسبي في البلدية.	5,9	35,3	43,5	14,1	1,2	3,31	,001**
3	يساعد الأساس النقدي نظام البلدية المحاسبي في توفير معلومات محاسبية تستخدم في الرقابة المالية.	8,2	34,1	47,1	8,2	2,4	3,38	,000**
4	يسهل الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية الحصول على التقارير العادية.	10,6	60	28,2	1,2	0	3,80	,000**
5	يسهل الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية الحصول على التقارير الاستثنائية.	2,4	24,7	44,7	24,7	3,5	2,98	,500
6	يسهل الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية توفير معلومات محاسبية تساعد مدراء البلدية في إتخاذ القرارات.	16,5	30,6	38,8	11,8	2,4	3,47	,000**
	فقرات المجال جميعا	9,6	37,3	39,8	11,8	1,6	3,41	,000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

تشير الفقرة رقم (2) إلى أن نسبة (41,2%) من أفراد العينة يوافقون على أن "الأساس النقدي يلائم العمل المحاسبي في البلدية"، بينما يرى ما نسبته (15,3%) أن الأساس النقدي لا يلائم العمل المحاسبي في البلدية، وقد بلغ متوسط الفقرة الحسابي (3,31) بما يعادل نسبة (66,2%)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,001) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائيا ($\alpha=0,01$).

ولعل إنخفاض نسبة الموافقة على هذه الفقرة تعكس مؤشر تواضع قناعة المبحوثين بمدى ملائمة الأساس النقدي للعمل المحاسبي في البلدية حيث أنها أقل من المتوسط الحسابي للمجال والذي تبلغ نسبته (68%).

تتفق نتائج تحليل هذه الفقرة فيما يتعلق بعدم ملائمة الأساس النقدي للعمل المحاسبي في البلدية مع دراسة (حماد، 2006) التي توصلت إلى "التخلي عن تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي بعد إجراء دراسة مستفيضة لكيفية تطبيق أساس الاستحقاق سواء بشكل مرحلي أو كلي، ويمكن البدء بتطبيق أساس الإستحقاق على إحدى الوحدات الحكومية التي تتصف بنشاط مالي كبير للتعرف على مواطن الضعف والقوة، ليكون بالإمكان معالجتها، ووضع الحلول المناسبة في حالة التطبيق الأشمل".

تُظهر الفقرة رقم (3) أن نسبة (42,3%) من أفراد العينة يوافقون على أن "الأساس النقدي يساعد نظام البلدية المحاسبي في توفير معلومات محاسبية تستخدم في الرقابة المالية"، بينما ترى نسبة (10,6%) أن "الأساس النقدي لا يساعد نظام البلدية المحاسبي في توفير معلومات محاسبية تستخدم في الرقابة المالية"، وأن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة بلغت (3,38) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$.

يُستدل من خلال نتائج الفقرة رقم (4) أن (70,6%) من أفراد العينة يوافقون على أن "الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية يسهل الحصول على التقارير العادية"، بينما تعارض نسبة منخفضة وبسيطة جداً من العينة بلغت (1,2%) ذلك، وأن متوسط الفقرة بلغ (3,8) بنسبة (76%)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$ ، وهي أكبر من المتوسط العام للمجال، ويلاحظ موافقة المبحوثين في كون الأساس النقدي يوفر تقارير عادية، ويتبين من نسبة الموافقة أن هذه الفقرة قد حصلت على أعلى وأكبر نسبة موافقة ومتوسط حسابي في هذا المجال كله.

تبين نتائج آراء المبحوثين في الفقرة رقم (5) أن نسبة الموافقة بلغت (27,1%) من قبل المحاسبين تجاة أن "الأساس النقدي في النظام المحاسبي يسهل للبلدية الحصول على التقارير الاستثنائية"، بينما لا يرى ذلك ما نسبته (28,2%)، وأن المتوسط الحسابي للفقرة بلغ (2,98) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,500) وهو غير دال إحصائياً.

يلاحظ من نتائج الفقرة رقم (5) أن نسبة غير الموافقين على هذه الفقرة أكبر من الموافقين، وهي أقل وأدنى نسبة موافقة حصلت عليها فقرة من فقرات هذا المجال، إذ بلغ المتوسط

الحسابي لها (2,98) وبنسبة (59,6%) والتي تقل عن درجة الحياد وعن المتوسط الكلي للمجال الذي يساوي (3,41) وبنسبة (68%)، كما ويمكن الإستنتاج من ذلك بأن هناك تشتت وإختلاف في آراء أفراد العينة فيما يتعلق بهذه الفقرة.

يُستدل من نتائج الفقرة رقم (6) أن نسبة (47,1%) من أفراد العينة يرون أن "الأساس النقدي في النظام المحاسبي سهل للبلدية توفير معلومات محاسبية تساعد مدراء البلدية في إتخاذ القرارات"، على عكس ما نسبته (14,2%) الذين يرون عكس ذلك، وأن المتوسط الحسابي للفقرة بلغ (3,47)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,01$)، ويظهر من هذه الفقرة أن هناك نسبة كبيرة تميل إلى درجة الحياد بلغت (38,8%).

يتضح من إستعراض نتائج جدول رقم (28) بشكل عام أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول وهو الأساس النقدي والمعلومات الناتجة عن تطبيقه يساوي (3,41) أي بنسبة (68%) كما بلغت قيمة الإحتمال (Sig) (0,000) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي (3) وهي دالة إحصائياً عند ($\alpha=0,01$).

وتأسيساً على ما سبق فيما يتعلق بهذا المجال وبعد إستعراض ومناقشة فقرات جدول رقم (28) السابق في مجال قياس الأساس النقدي ومدى ملائمته من وجه نظر المبحوثين، أن غالبية المبحوثين ترى أن القوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي المطبق للأساس النقدي تعكس المركز المالي بصورة كبيرة للبلدية، وأن الأساس النقدي يلائم العمل المحاسبي فيها، ويرون أن الأساس النقدي يسهل الحصول على التقارير العادية بينما لا يسهل الحصول على التقارير الاستثنائية، كما أنه يوفر معلومات محاسبية تساعد في إتخاذ القرارات.

يلاحظ أن موافقة المبحوثين كانت بدرجات متفاوتة تجاة فقرات هذا المجال، ومن درجات الموافقة يمكن الإستنتاج واستقراء آراء المحاسبين بضعف تأثير الأساس النقدي في النظام المحاسبي في البلدية على القوائم المالية وعلى ملائمته للنظام المحاسبي في البلدية وعلى إستخراج التقارير الإستثنائية وعلى توفير المعلومات المحاسبية التي تساعد البلدية في إتخاذ القرارات، ويبدو أثر الأساس النقدي إيجابياً على المعلومات المحاسبية فقط في كونه يساعد إستخراج التقارير العادية حسب رأي المبحوثين.

القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها في بلديات قطاع غزة:

للقوف على آراء المبحوثين حول القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها في بلديات قطاع غزة، فقد تم تصميم هذا الجزء من الإستبانة، ويتضح من إستعراض نتائج جدول رقم (29) أن تقرير الخلاصة الحسابية أو كشف الحسبة تحتل المركز الأول من حيث نسبة الذين يعدونها في البلديات إذا بلغت (77,6%)، ثم يليها كشف أرصدة حسابات الدائنون والمدينون بنسبة (74,5%)، ثم يأتي في الترتيب الثالث قائمة الموقف المالي (قائمة الإيرادات والمصروفات) بنسبة بلغت (72,9%)، ثم تأتي في المركز الرابع والخامس على التوالي ولكن بفارق كبير قائمة المركز المالي (الميزانية الفعلية) بنسبة (55,2%)، وقائمة الحساب الختامي بنسبة (54,1%).

جدول رقم (29) القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها في بلديات قطاع غزة

ترتيب	يعدون تقارير		البيان
	عدد	%	
5	46	54,1	1. قائمة الحساب الختامي.
4	47	55,2	2. قائمة المركز المالي (الميزانية الفعلية).
3	62	72,9	3. قائمة الموقف المالي (قائمة الإيرادات والمصروفات).
1	66	77,6	4. الخلاصة الحسابية أو كشف الحسبة.
2	65	74,55	5. كشف أرصدة حسابات الدائنون والمدينون.

يلاحظ ارتفاع نسبة الذين يُعدون كشف الخلاصة الحسابية وكشف أرصدة الدائنون والمدينون وقائمة الموقف المالي في بلديات قطاع غزة، وربما يرجع سبب ذلك إلى أن وزارة الحكم المحلي تطالب البلديات بإعداد هذه التقارير شهريا، وتقوم من خلالها بمتابعة الوضع المالي للبلديات ومتابعة تنفيذ الموازنة من حيث الإنفاق ووضع كل بند مالي فيها ونسبة التنفيذ، في حين أنها لا تطلب قائمة الحساب الختامي وقائمة المركز المالي، وهذا ما انعكس في ارتفاع نسبة إعدادها في الجدول السابق.

دورية إعداد القوائم والتقارير المالية في بلديات قطاع غزة:

يظهر من جدول رقم (30) فيما يتعلق بآراء المبحوثين حول دورية إعداد التقارير المحاسبية في بلديات قطاع غزة، أن إعداد التقارير بصورة شهرية يأتي في المرتبة الأولى وبنسبة مرتفعة

بلغت (82,4%)، ثم يليها في المرتبة الثانية وبفارق واضح التقارير التي يتم إعدادها بصورة سنوية، إذ بلغت نسبة الذين يعدونها (50,6%) بينما تأتي في المرتبة الثالثة والرابعة ولكن بفارق كبير جدا عن المرتبة الأولى والثانية التقارير التي يتم إعدادها بصورة نصف سنوية وفصلية على التوالي، إذ بلغت نسبة (7,1%) للتقارير التي تُعد نصف سنويا، ونسبة (5,9%) للتقارير التي تُعد بصورة فصلية.

جدول رقم (30) دورية إعداد القوائم والتقارير المالية في بلديات قطاع غزة

البيان	يعدون تقارير		ترتيب التقرير
	عدد	%	
شهرية	70	82,4	1
فصلية	5	5,9	4
نصف سنوية	6	7,1	3
سنوية	43	50,6	2

المجال الثاني: ضرورة استبدال الأساس النقدي بأساس آخر

الهدف من وراء هذا المجال هو معرفة وإستيضاح آراء المبحوثين حول إذا ما كانت هناك ضرورة لإستبدال الأساس النقدي بأساس آخر، ودلت النتائج الموجودة في جدول رقم (31) إن نسبة الذين يوافقون على إستبدال الأساس النقدي هي (69,4%)، مقابل نسبة بسيطة وضعيفة للذين لا يوافقون على ذلك بلغت (13%)، وأن المتوسط الحسابي للفقرة بلغ (3,72) وهي تساوي نسبة مئوية بلغت (74,4%)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05) وبذلك فهو دال إحصائيا عند $(\alpha=0,01)$.

جدول رقم (31) نتائج تحليل المجال الأول "ضرورة إستبدال الأساس النقدي بأساس آخر"

م	البند	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	هناك ضرورة لإستبدال الأساس النقدي بأساس آخر	16,5	52,9	17,6	11,8	1,2	3,72	,000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوي دلالة $(\alpha=0,01)$.

يلاحظ حصول هذا المجال على تقديرات كبيرة من قبل كافة فئات المبحوثين حيث أبدى المبحوثين اتجاهات إيجابية نحوه، ويمكن القول أن هناك تأييد ملحوظ من قبل المحاسبين في

بلديات قطاع غزة على ضرورة إستبدال الأساس النقدي بإساس محاسبي آخر.

وما يعزّز رأي المحاسبين هذا هو نسبة الموافقة المنخفضة التي حصلت عليها الفقرة رقم (2) من المجال الأول السابق وهو "الأساس النقدي ومدى ملائمة" حول ملائمة الأساس النقدي للعمل المحاسبي في البلدية" إذ بلغت نسبة الموافقة (41,2%)

الأساس المُقترح للتطبيق بدل من الأساس النقدي:

وحول الأساس المُقترح من قبل المحاسبين لإستبدال الأساس النقدي في بلديات قطاع غزة، وفيما يتعلق بالإجابة على الاستيضاح في السؤال رقم (8) والخاص بالأساس المحاسبي الذي يُمكن إستبدال الأساس النقدي به، فقد أظهرت نتائج جدول رقم (33) رغبة ما نسبته (69%) من المبحوثين في تطبيق الأساس النقدي المعدّل بدلا من الأساس النقدي في النظام المحاسبي في بلديات قطاع غزة، بينما يرى ما نسبته (31%) أن أساس الإستحقاق هو أفضل بديل للأساس النقدي، ويظهر ارتفاع النسبة التي تؤيد تطبيق الأساس النقدي المعدّل، وربما يكون هذا منطقي إذ أن الانتقال مرة واحدة إلى أساس الإستحقاق قد لا يكون مناسباً ولا يُمكن تنفيذه ما لم يتم الانتقال التدريجي وتهيئة الظروف المناسبة لتطبيقه، وذلك من خلال القيام بترشيح وإختيار البلديات ذات الجاهزية في المرحلة الأولى على الأقل ومن ثم الانتقال إلى بلديات أخرى، وهذا ما يتفق مع دراسة (حماد، 2006) والتي ترى ضرورة الانتقال التدريجي إلى تطبيق أساس الإستحقاق، وأن يبدأ في بعض الوزارات وأن يكون ملزماً.

جدول رقم (32) نتائج تحليل المجال الأول "الأساس المُقترح بدلا من الأساس النقدي"

البند	الأساس المحاسبي		إجمالي العدد	%
	النقدي المعدل	الإستحقاق		
الذين يرون ضرورة إستبدال الأساس النقدي.	40	18	58	69%
الذين يرون عدم ضرورة إستبدال الأساس.			26	31%
الإجمالي			84	100%

وتأسيساً على ما سبق وفيما يتعلق بهذا المجال وبعد مناقشة فقرات الجدول السابق في مجال إستبدال الأساس النقدي إلى أن هناك أكثرية من محاسبى البلديات ترى ضرورة إستبدال الأساس النقدي بأساس محاسبي آخر، وترجع هذه الرغبة لما يراه المحاسبون من خلال تطبيقهم لهذا الأساس في النظام المحاسبي وملاحظتهم لنتائج ومخرجات تطبيقه، ويمكن القول

بأن هذه النتائج تُعزى إلى أن أفراد العينة لديهم مؤهلات وخبرات في المجال المحاسبي في البلديات على مختلف فئاتها، وأنهم يلمسون ما يترتب على تطبيق الأساس النقدي من نتائج، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال خصائص العينة المتعلقة بالخبرة كما هو واضح في جدول رقم (22) و جدول رقم (23) حيث كان أكثر من (80%) لديهم خبرة في المجال المحاسبي لمدة تزيد عن (5) سنوات.

المجال الثالث: أهم الجهات التي يتم إعداد التقارير والقوائم المالية لها

استخدام هذا المجال تم بهدف التعرف على الجهات المختلفة التي يتم إعداد التقارير المالية في بلديات قطاع غزة لها، وترتيب أهمية الجهات التي يتم إعداد التقارير المحاسبية لها، وفيما يخص إجابة المبحوثين على هذا السؤال المتعلق بأهم الجهات التي يتم إعداد التقارير والقوائم المالية لها تم الحصول على الإجابات التالية والمُلخصة في جدول رقم (33) التالي:

جدول رقم (33) الجهات التي يتم إعداد التقارير والقوائم المالية لها من وجه نظر المبحوثين

م	البند	مهم جدا %	مهم %	متوسطة %	ضعيفة %	غير مهمة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	المجلس البلدي والإدارات المختلفة في البلدية.	32,9	41,2	20,0	2,4	3,5	3,98	,000**
2	المواطنين والمكلفين.	5,9	20	34,1	23,5	15,3	2,77	,000**
3	المقرضون والدائنون والمانحون.	21,2	31,8	23,5	14,1	9,4	3,41	,332
4	جهات حكومية مختلفة مثل وزارة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة.	51,9	42,4	5,9	0	0	4,46	,000**
5	الدارسين والباحثين ووسائل الإعلام.	11,8	29,4	37,6	14,1	7,1	3,25	,064

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

يتبين من أستعراض نتائج تحليل الجدول لإجابات المبحوثين أنها أسفرت على وجود اتفاق على أن أهم جهة يتم إعداد التقارير والقوائم المالية لها هي الجهات الحكومية مثل: وزارة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة، حيث أعطوها المرتبة الأولى في سلم أولوياتهم بنسبة موافقة مرتفعة جدا بلغت (94,3%)، في حين لا يوجد من لا يعتبرها غير مهمة لهذه الجهات، وقد كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة مرتفع جدا وأعلى من متوسط المجال إذ بلغ (4,46)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائيا عند ($\alpha=0,01$)، ولعل أثر التعليمات واللوائح المالية التي تحدد الجهات التي يتم إعداد التقارير

المالية لها ظهر واضحا في إتجاه التأثير الذي ظهر قويا وهذا يعني أن هناك موافقة جوهرية من قبل أفراد العينة نحو إعداد التقارير المالية للجهات الحكومية.

أبدى المبحوثين اتجاهات إيجابية نحو إعداد التقارير المالية للمجلس البلدي والإدارات المختلفة، حيث أعطوها المرتبة الثانية في سلم أولوياتهم وهي مرتبة جيدة وبنسبة موافقة بلغت (74,1%)، وبمتوسط حسابي للفقرة بلغ (3,98)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01)، وبذلك فهو دال إحصائيا عند $(\alpha=0,01)$ ، ثم يليها المقرضون والدائنون والمانحون في المرتبة الثالثة من سلم الترتيب، ولكن بفارق واضح عن الجهات الحكومية والمجلس البلدي وبنسبة موافقة (53%)، ومتوسط حسابي للعبارة (3,41) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,332) وهو أكبر من (0,05) وهو غير دال إحصائيا، كما ويمكن الإستنتاج من آراء المبحوثين حول هذه الفقرة بأن هناك تشتت وإختلاف في آراء أفراد العينة، ثم يأتي في المرتبة الرابعة في ترتيب القائمة الدارسين والباحثين بنسبة موافقة بلغت (41,2%) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,064) وهو أكبر من (0,05) وهو غير دال إحصائيا، ثم يأتي في آخر القائمة المواطنين بنسبة منخفضة جدا وهي (25,9%)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01)، وبذلك فهو دال إحصائيا عند $(\alpha=0,01)$ ، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة كانت منخفضة جدا إذ قلت عن درجة الحياد وهي (3)، ولعل ترتيب هذه الجهات يبين أن البلديات تقوم بإعداد التقارير وهي مجبرة وذلك حسب قوة الإلزام التي تتمتع بها الجهة المستفيدة من التقارير، إضافة إلى أن إعدادها يبين مدى إلتزام البلديات بالتعليمات واللوائح المالية فقط دون غيرها من الإعتبارات الأخرى كالمواطنين.

وتطابقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (تركي، 1988) والتي توصلت إلى أن أهم الجهات المستفيدة من التقارير المالية في الوحدات الحكومية في المملكة العربية السعودية هي: ديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، ووزارة المالية.

المجال الرابع: قابلية المعلومات المحاسبية للفهم

تمثل قابلية المعلومات المحاسبية للفهم البُعد الأول من أبعاد جودة المعلومات المحاسبية، والذي يشير إلى "قابلية المعلومات المحاسبية لأن تكون مفهومه لمستخدمي هذه المعلومات، الأمر الذي يتطلب عرضها بشكل سهل وواضح وخالي من التعقيد" (البيصبي، 2001، ص 45)، وقد تم استخدام هذا المجال للتعرف على مدى قابلية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي في بلديات قطاع غزة للفهم من وجهة نظر المبحوثين، وذلك من خلال

التعرف على مدى عرض المعلومات المحاسبية بشكل مناسب، ومدى وضوحها وخلوها من التشوية وإمكانية فهمها بسهولة، وترتيبها بشكل جيد ومنظم، ولتوضيح ذلك فقد تم إيجاد المتوسط الحسابي والنسب المئوية واختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال، لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (3) أم لا، وتم تسجيل النتائج التالية في جدول رقم (34):

حصلت الفقرة رقم (1) على موافقة المحاسبين في البلديات إذ عبّر ما نسبته (81,1%) عن رأيهم في أنه "يتم عرض المعلومات المحاسبية للبلدية بشكل مناسب يساعد المستخدمين ذوي العلاقة على استيعابها"، في حين بلغت نسبة عدم الموافقين ما نسبته (3,6%) من المحاسبين على ذلك، وأن متوسط هذه الفقرة هو (3,93)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$

يلاحظ من خلال استطلاع آراء المبحوثين حول هذه الفقرة أنها قد حصلت على تقديرات وموافقة كبيرة من قبل المحاسبين في البلديات إذ أبدى المحاسبون اتجاهات قوية نحو هذه الفقرة، حيث عبّر ما نسبته (81,1%) عن موافقتهم على الفقرة، بينما لا يوافق ما نسبته (3,6%) على ذلك وهي نسبة بسيطة منخفضة، إذا ما قورنت بنسبة الموافقين.

جدول رقم (34) نتائج تحليل المجال الثالث "قابلية المعلومات المحاسبية للفهم"

م	البند	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	يتم عرض المعلومات المحاسبية للبلدية بشكل مناسب يساعد المستخدمين ذوي العلاقة على استيعابها.	15,5	65,6	14,3	2,4	1,2	3,93	,000**
2	المعلومات المحاسبية للبلدية التي يستخرجها النظام المحاسبي واضحة وخالية من التشوية ويمكن فهمها بسهولة.	22,6	56	11,9	8,3	1,2	3,90	,000**
3	تأتي المعلومات المحاسبية للبلدية التي يحتاجها المستخدم مرتبة ترتيباً جيداً منظماً.	20	55,3	16,5	8,2	0	3,87	,000**
	فقرات المجال جميعاً	19,4	59,3	14,2	6,3	,8	3,89	,000**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha=0,01)$.

يُلاحظ من نتائج الفقرة رقم (2) أن نسبة (78,6%) من أفراد العينة يرون أن "المعلومات المحاسبية للبلدية التي يستخرجها النظام المحاسبي واضحة وخالية من التشوية ويمكن فهمها

بسهولة"، بينما ترى نسبة بسيطة بلغت (9,5%) عكس ذلك وأن متوسط الفقرة هو (3,9)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وبذلك فهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$.

ويمكن القول أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة، كما أن نسبة الموافقة تزيد عن نسبة المتوسط العام للمجال البالغة (77,8%).

تشير آراء المبحوثين حول الفقرة رقم (3) إلى أن نسبة جيدة بلغت (75,3%) من أفراد العينة يرون أن "المعلومات المحاسبية للبلدية التي يحتاجها المستخدم تأتي مرتبة ترتيباً جيداً منظماً"، بينما يخالف ذلك الرأي نسبة (8,2%) من أفراد العينة ذلك، وأن متوسط الفقرة كان (3,87)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وبذلك فهو أصغر من (0,01) وهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,00)$.

من خلال معطيات القيم الموجودة في الجدول دلت النتائج إلى أن قيم الأوساط الحسابية لدرجة إجمالي مجال قابلية المعلومات المحاسبية للفهم الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي تساوي (3,89) أي بنسبة (77,8%) وهي دالة إحصائياً عند $(\alpha=0,00)$ ، وقد زادت درجة الاستجابة لهذا المجال عن درجة الحياد.

بعد إستعراض نتائج تحليل هذا المجال وبعد مناقشة فقراته في مجال قياس قابلية المعلومات المحاسبية للفهم، فإنه يمكن الاستنتاج أن عرض المعلومات المحاسبية يتم بشكل يساعد المستخدمين على استيعابها وأنها واضحة ويمكن فهمها بسهولة، وأنها تأتي مرتبة ترتيباً جيداً منظماً، على الرغم من وجود فوارق بسيطة في إستجابة المبحوثين لفقرات المجال المختلفة، ولعل بساطة العرض وسهولة فهمة تعود إلى التعليمات المالية التي تلزم البلديات بعرضها وفق نماذج وجدول معينة يتم تحديدها من قبل وزارة الحكم المحلي، وتلزم البلديات المختلفة على إتباعها مما يسهل فهمها من قبل المستخدمين.

المجال الخامس: موثوقية المعلومات المحاسبية

تمثل موثوقية المعلومات المحاسبية البُعد الثاني من أبعاد جودة المعلومات المحاسبية وهي تشير إلى "أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وهي تتكون من ثلاث خصائص فرعية: الصدق في التعبير، والقابلية للتحقق، والحياد" (حزان، 2003، ص 196)، والهدف من وراء إستخدام هذا المجال هو التعرف على وجهه نظر المبحوثين حول موثوقية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي في بلديات قطاع غزة، وذلك من خلال قياس الخصائص التي

يتصف بها هذا البُعد مثل: المصدقية والحيادية، والقابلية للتحقق منها بشكل موضوعي، ولتوضيح ذلك فقد القيام بإيجاد المتوسط الحسابي والنسب المئوية واختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال وللمجال ككل، وتم تسجيل النتائج التالية في جدول رقم (35)، وبمتابعة النسب المتعلقة بفقرات هذا المجال يتبين ما يلي:

كانت نتيجة استجابة مجتمع الدراسة للفقرة رقم (1) من هذا المجال أن نسبة (70,6%) من المشاركين في الدراسة أشاروا إلي أن "المعلومات المحاسبية للبلدية تتسم بالمصدقية العالية"، بينما يخالفهم الرأي نسبة (9,5%) من المبحوثين، وأن متوسط الفقرة هو (3,81) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,00$)، وهذا يعطي مؤشراً على أنه يمكن وصف "المعلومات المحاسبية للبلدية بأنها تتسم بمصدقية عالية"، وتعتبر نسبة الموافقة التي حصلت عليها هذه الفقرة أدنى نسبة موافقة في هذا المجال.

جدول رقم (35) نتائج تحليل المجال الثاني "موثوقية المعلومات المحاسبية"

م	البند	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	المعلومات المحاسبية للبلدية تتسم بالمصدقية العالية.	22,4	48,2	20	7,1	2,4	3,81	,000**
2	تتسم المعلومات المحاسبية للبلدية بالحيادية.	18,8	54,1	17,6	9,4	0	3,82	,000**
3	تتسم المعلومات المحاسبية للبلدية بالقابلية للتحقق منها بشكل موضوعي.	14,1	69,4	11,8	3,5	1,2	3,92	,000**
4	يعطي النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية تساعد الجهة المختصة في البلدية على تحديد الأموال الواجب صرفها.	18,8	52,9	14,1	11,8	2,4	3,74	,000**
	فقرات المجال جميعاً	18,5	56,2	15,9	7,9	1,5	3,82	,000**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

تبين الفقرة رقم (2) أن نسبة (72,9%) من أفراد العينة يوافقون أنه "تتسم المعلومات المحاسبية للبلدية بالحيادية"، بينما يرى (9,4%) خلاف ذلك، وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (3,82)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,00$)، ويمكن القول أن "المعلومات المحاسبية للبلدية تتسم بالحيادية".

تُظهر الفقرة رقم (3) أن (83,5%) من أفراد العينة يرون أنه "تتسم المعلومات المحاسبية للبلدية بالقابلية للتحقق منها بشكل موضوعي"، بينما لا يوافق ما نسبته (4,7%) على ذلك، وكان متوسط الفقرة الحسابي يساوي (3,92) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,00$)، وهذا يعني أن هناك موافقة على أنه "تتسم المعلومات المحاسبية للبلدية بالقابلية للتحقق منها بشكل موضوعي"، وتعتبر نسبة الموافقة أعلى نسبة في هذا المجال.

ويظهر من خلال نتائج الفقرة أن نسبة عدم الموافقين عليها منخفضة جداً إذا ما قورنت بنسبة الموافقين.

ويُستدل من نتائج الفقرة رقم (4) أن نسبة (71,7%) من أفراد العينة يرون أنه "النظام المحاسبي للبلدية يعطي معلومات محاسبية تساعد الجهة المختصة في البلدية على تحديد الأموال الواجب صرفها" بينما يختلف معهم في الرأي ما نسبته (14,2%)، وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (3,74) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,00$)، يتضح من النتائج السابقة أن الفقرة رقم (4) تمثل أقل متوسط حسابي في المجال كله البالغ (3,82) والتي تعادل نسبة (76,4%)، إذ بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (3,74) وبنسبة مئوية (74,8) .

قراءة وتحليل القيم الموجودة في جدول رقم (35) تظهر أن قيمة المتوسط الحسابي لدرجة مجال موثوقية المعلومات المحاسبية ككل بلغت (3,82)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهي دالة إحصائياً عند ($\alpha=0,00$)، وقد زادت درجة الاستجابة لهذا المجال عن درجة الحياد البالغة (3) درجات أو نسبة (60%).

يمكن الاستنتاج من نتائج هذا المجال إلى أن المعلومات المحاسبية للبلدية تتسم بالمصداقية العالية، وكذلك تتصف بالحيادية وهي قابلة للتحقق منها بشكل موضوعي، وأنها تعطي الجهة المختصة في البلدية معلومات محاسبية تساعد على تحديد الأموال الواجب صرفها.

المجال السادس: ملائمة المعلومات المحاسبية

البُعد الثالث لجودة المعلومات المحاسبية الذي عُيّنت به هذه الدراسة هو الملائمة حيث تعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة" (الطلحة، 2002، ص10)، وقد أُعطيت أربع فقرات تدور حول ملائمة المعلومات المحاسبية الناتجة عن

تطبيق الأساس النقدي في بلديات قطاع غزة، وذلك من خلال معرفة ما إذا كان يتم تحديث المعلومات المحاسبية، ومدى إظهار حقيقة الوضع الحالي للبلدية ومدى توفيره لمعلومات محاسبية تاريخية، وإمكانية الحصول عليها في الوقت المناسب، ولتوضيح ذلك فقد تم إيجاد المتوسط الحسابي والنسب المئوية واختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال، وتم رصد النتائج التالية في جدول رقم (36) ويتضح ذلك من فقرات المجال كمال يلي:

يظهر من نتائج الفقرة رقم (1) أن (68,3%) من أفراد العينة يرون أنه "يتم تحديث المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في البلدية"، بينما لا يوافق ذلك الرأي ما نسبته (14,1%)، وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (3,67) بنسبة (73,4%) وهي تزيد عن نسبة الحياد التي تساوي (60%) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,00$)، ويمكن القول أنه "يتم تحديث المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في البلدية".

جدول رقم (36) نتائج تحليل المجال الثاني "ملائمة المعلومات المحاسبية"

م	البند	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	يتم تحديث المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في البلدية.	16,5	51,8	17,6	10,6	3,5	3,67	,000**
2	النظام المحاسبي للبلدية يظهر بوضوح حقيقة الوضع الحالي للبلدية.	15,3	49,4	17,6	17,6	0	3,62	,000**
3	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية تاريخية.	16,5	54,1	17,6	9,4	2,4	3,73	,000**
4	يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية للبلديات في الوقت المناسب لها.	22,4	50,6	16,5	9,4	1,2	3,84	,000**
	فقرات المجال جميعاً	17,6	51,5	17,4	11,8	1,8	3,71	,000**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

تبين الفقرة رقم (2) أن نسبة (64,7%) من أفراد العينة يرون أن "النظام المحاسبي للبلدية يظهر بوضوح حقيقة الوضع الحالي للبلدية"، بينما نسبة (17,6%) من المبحوثين لا يوافقون ذلك، وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (3,62)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,00$)، وقد زادت درجة الاستجابة لهذا المجال عن درجة الحياد، ويمكن القول أنه "النظام المحاسبي للبلدية يظهر بوضوح حقيقة الوضع الحالي للبلدية".

يلاحظ تواضع درجة موافقة المبحوثين على هذه الفقرة، حيث أنها حصلت على أقل نسبة موافقة في هذا المجال، إضافة إلى أنها تعتبر أقل من متوسط المجال العام لملائمة المعلومات المحاسبية والتي تبلغ نسبته (74,2%).

توضح الفقرة رقم (3) أن (70,6%) من أفراد العينة يرون أن "النظام المحاسبي للبلدية يوفر معلومات محاسبية تاريخية"، بينما نسبة (11,8%) لا يوافقون ذلك، وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (3,73)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,00)$.

الفقرة رقم (4) توضح أن (73%) من أفراد العينة يرون أن "يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية للبلديات في الوقت المناسب لها"، بينما (10,6%) لا يوافقون ذلك، وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (3,84) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (sig) يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,00)$.

يظهر نتائج جدول رقم (36) أن نسبة الموافقة على المجال ككل هي (69,1%) وأن المتوسط الحسابي لنفس المجال (3,71)، وأن قيم الأوساط الحسابية لدرجة مجال ملائمة المعلومات المحاسبية ككل بلغت (74,2%)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,00)$ ، وقد زادت درجة الاستجابة لهذا المجال عن درجة الحياد وهي (3) درجات أو نسبة (60%).

تظهر نتائج تحليل ومناقشة مجال موثوقية المعلومات المحاسبية أن المعلومات المحاسبية للبلدية تتسم بالمصداقية العالية، والحيادية ويمكن التحقق منها بشكل موضوعي، وأن النظام المحاسبي يعطي الجهات المختصة معلومات تساعد على صرف الأموال.

المجال السابع: دقة المعلومات المحاسبية

تمثل دقة المعلومات المحاسبية البُعد الرابع من أبعاد جودة المعلومات المحاسبية، وقد تم إعداد هذا المجال من أجل التعرف على وجهه نظر المبحوثين في بلديات قطاع غزة حول دقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي، وأنه لا توجد أخطاء وتناقضات في التقارير والقوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي الحالي للبلدية، وأنه يوفر معلومات محاسبية وافية دقيقة، وأن التقارير لا تحتوي على معلومات غير مكررة، وأن محتواها مقبول من الأطراف المستفيدة حيث تحقق رغباتهم، ولتوضيح ذلك فقد تم إيجاد المتوسط الحسابي والنسب المئوية واختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال، ويظهر ذلك

كما في جدول رقم (37) التالي:

يُستدل من نتائج الفقرة رقم (1) أن نسبة (64,7%) من أفراد العينة يرون أنه "لا توجد أخطاء وتناقضات في التقارير والقوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي الحالي للبلدية"، بينما يرى ما نسبته (9,5%) من أفراد العينة عكس ذلك، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,00)$.

الفقرة رقم (2) تبين أن نسبة (55,3%) من أفراد العينة يوافقون على أن "النظام الحالي للبلدية يوفر معلومات محاسبية وافية دقيقة" وأن نسبة غير الموافقين بلغت (14,2%)، والمتوسط الحسابي للفقرة كان (3,55) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,00)$ ، ويمكن القول أن "النظام الحالي للبلدية لا يوفر معلومات محاسبية وافية دقيقة".

ويظهر أن أقل نسبة موافقة كانت من نصيب هذه الفقرة، إضافة إلى أن أقل متوسط حسابي في هذا المجال كان من نصيب هذه الفقرة.

جدول رقم (37) نتائج تحليل المجال الثاني "دقة المعلومات المحاسبية"

م	البند	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	لا توجد أخطاء وتناقضات في التقارير والقوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي الحالي للبلدية.	15,3	49,4	25,9	7,1	2,4	3,68	**0,000
2	يوفر النظام الحالي للبلدية معلومات محاسبية وافية دقيقة.	16,5	38,8	30,6	11,8	2,4	3,55	**0,000
3	تحتوي تقارير النظام المحاسبي للبلدية على معلومات غير مكررة.	17,6	50,6	22,4	9,4	0	3,76	**0,000
4	محتوى التقارير المحاسبية للبلدية مقبول من الأطراف المستفيدة حيث تحقق رغباتهم.	13,1	63,1	11,9	11,9	0	3,77	**0,000
	فقرات المجال جميعاً	15,6	50,4	22,7	10	1,2	3,69	**0,000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha = 0,00)$.

نتائج الفقرة رقم (3) تبين أن نسبة (68,2%) من أفراد العينة يوافقون على أن "تقارير النظام المحاسبي للبلدية تحتوي على معلومات غير مكررة" وأن متوسط الفقرة الحسابي هو (3,76)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,00)$ ، ويمكن القول أن "تقارير النظام المحاسبي للبلدية تحتوي على معلومات

غير مكررة".

الفقرة رقم (4) تبين أن نسبة (76,2%) من أفراد العينة يوافقون على أن "محتوى التقارير المحاسبية للبلدية مقبول من الأطراف المستفيدة حيث تحقق رغباتهم"، بينما لا يوافق (11,9%) ذلك، وقد كان المتوسط الحسابي لها (3,77) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,00$)، ويظهر من النتائج أن هذه الفقرة حصلت على أعلى نسبة موافقة إضافة إلى أعلى متوسط حسابي في هذا المجال.

ويتبين من قيم الجدول رقم (35) أن نسبة الموافقة للمجال كانت (66%) من المبحوثين، وأن نسبة غير الموافقين هي (13,2%)، أن المتوسط الحسابي لمجال دقة المعلومات المحاسبية ككل هو (3,69)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (sig) يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,00$)، وأن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زادت عن درجة الحياد وهي (3) درجات أو نسبة (60%).

الخلاصة حول آراء المبحوثين حول هذا المجال كانت أنه لا توجد أخطاء وتناقضات في التقارير والقوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي الحالي للبلدية، وأنه يوفر معلومات محاسبية وافية ودقيقة، وغير مكررة وأن محتواها مقبول من المستفيدين منها، وأن هناك فارق في متوسطات فقرات المجال تعكس درجة وتفاوت استجابة المبحوثين لها، وتفاوت آراؤهم حولها.

المجال الثامن: قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

البُعد الخامس والأخير لجودة المعلومات المحاسبية الذي عُتيت به هذه الدراسة هو قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، والذي يُشير إلى "تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة" (الطلحة، 2002، ص10)، تم استخدام هذا المجال من أجل التعرف على آراء المبحوثين حول قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، وما إذا كان يمكن إجراء المقارنات بين سنة وأخرى للمعلومات المحاسبية لنفس البلدية وكذلك بين المعلومات المحاسبية للبلدية والبلديات الأخرى، وقد تم إيجاد المتوسط الحسابي والنسب المئوية واختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال، ومن خلال مراجعة القيم الموجودة في جدول رقم (38) تظهر النتائج التالية كما يلي:

يُستدل من نتائج تحليل الفقرة رقم (1) أن نسبة (89,4%) من أفراد العينة يوافقون على أنه

"يمكن إجراء المقارنات بين سنة وأخرى للمعلومات المحاسبية لنفس البلدية"، بينما لا توافق نسبة بسيطة جدا بلغت (4,7%) على ذلك، وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (4,01) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha=0,00$).

جدول رقم (38) نتائج تحليل المجال الثاني "قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة"

م	البند	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	يمكن إجراء المقارنات بين سنة وأخرى للمعلومات المحاسبية لنفس البلدية.	17,6	71,8	5,9	3,5	1,2	4,01	,000**
2	يمكن عقد المقارنات للمعلومات المحاسبية بين البلدية والبلديات الأخرى.	3,5	40	25,9	25,9	4,7	3,12	,104
	فقرات المجال جميعاً	10,6	55,9	15,9	14,7	2,9	3,56	,000**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,00$)

بينما تُظهر نتائج الفقرة رقم (2) أن نسبة (43,5%) من أفراد العينة يوافقون على أنه "يمكن عقد المقارنات للمعلومات المحاسبية بين البلدية والبلديات الأخرى"، بينما تُظهر نسبة (30,6%) عكس هذه الرأي، وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (3,12) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (sig) يساوي (0,104) وهو أكبر من (0,05) وهو غير دال إحصائياً، كما ويمكن الإستنتاج من ذلك بأن هناك تشتت وإختلاف في آراء أفراد العينة فيما يتعلق بهذه الفقرة.

يتضح من النتائج السابقة أنه بينما تُظهر نتائج الفقرة رقم (2) عكس نتائج الفقرة رقم (1)، فهناك موافقة مرتفعة من محاسبي البلديات على إمكانية إجراء المقارنات لنفس البلدية عبر الفترات الزمنية المختلفة، بينما هناك موافقة منخفضة على أنه يمكن إجراء المقارنات مع البلديات الأخرى.

يظهر أن نسبة الموافقة على المجال ككل هي (66,5%) وأن المتوسط الحسابي لنفس المجال هو (3,56)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,01$)، وقد زادت درجة الاستجابة لهذا المجال عن درجة الحياد وهي (3).

يتبين من هذا المجال إمكانية إجراء المقارنة لنفس معلومات البلدية عبر فترات زمنية

مختلفة، بينما هناك عدم موافقة كبيرة تجاة إجراء المقارنة لمعلومات البلدية المحاسبية مع معلومات البلديات الأخرى، إذ حصلت الفقرة الأولى على نسبة موافقة بلغت (89,4%) وحصلت الفقرة الثانية على نسبة موافقة بلغت (43.5%) من نسبة المُستطلعة آراؤهم.

المجال التاسع: كفاية المعلومات المحاسبية الكمية

جاء الأهتمام بهذا المجال للتعرف على وجهه نظر المبحوثين حول كفاية المعلومات المحاسبية الكمية، وما إذا كانت تمكّن من وصف الأحداث الهامة، ومدى إفصاحها عن القروض التي تحصل عليها البلدية، وديون البلدية على المواطنين والجهات الأخرى المختلفة، ولتوضيح ذلك فقد تم القيام بإيجاد المتوسط الحسابي والنسب المئوية واختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات مجال كفاية المعلومات المحاسبية الكمية، ويظهر من خلال جدول رقم (39) التالي:

تُظهر نتائج تحليل الفقرة رقم (1) من هذا المجال أن نسبة الموافقين عليها بلغت (74,1%) من أفراد العينة، على عكس رأي (7,1%) من أفراد العينة الذين لا يوافقون ذلك، وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (3,86) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,01$)، ويمكن القول أن "معلومات النظام المحاسبي تمكّن من وصف الأحداث الهامة التي مرت على البلدية خلال السنة المالية"، ويظهر من الجدول أن هذه الفقرة قد حصلت على أعلى نسبة موافقة ومتوسط حسابي في هذا المجال.

يتضح من الفقرة رقم (2) أن نسبة (65,8%) من المبحوثين يرون أن "البلدية تقوم بالإفصاح عن القروض التي تحصل عليها من البنوك"، وأن المتوسط الحسابي للعبارة هو (3,62)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) بذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,01$)، وتبين من الجدول السابق أن هذه الفقرة قد حصلت على أدنى نسبة موافقة ومتوسط حسابي في هذا المجال.

تبين نتائج تحليل الفقرة رقم (3) أن رأي (75,3%) من المُستطلعة آراؤهم بأن "النظام المحاسبي يوفر للبلدية معلومات عن الديون المستحقة للغير على البلدية"، بينما ترى نسبة (17,7%) غير ذلك، وأن المتوسط الحسابي هو (3,75)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,05) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,01$)، ويمكن القول أن "النظام المحاسبي يوفر للبلدية معلومات عن الديون المستحقة للغير على البلدية".

تظهر نتائج تحليل الفقرة رقم (4) أن نسبة (75,3%) من المبحوثين يرون أن "النظام المحاسبي للبلدية يوفر معلومات عن ديون البلدية على المواطنين والجهات الأخرى المختلفة

"وأن المتوسط الحسابي للفقرة هو (3,82)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند ($\alpha=0,01$)، ويمكن القول أن النظام المحاسبي للبلدية يوفر معلومات عن ديون البلدية على المواطنين والجهات الأخرى المختلفة"، ويظهر أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة قد تجاوز المتوسط العام لهذا المجال.

جدول رقم (39) نتائج تحليل المجال الثاني "كفاية المعلومات المحاسبية الكمية"

م	البند	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	تمكّن معلومات النظام المحاسبي من وصف الأحداث الهامة التي مرت على البلدية خلال السنة المالية.	20	54,1	18,8	5,9	1,2	3,86	**0,000
2	تقوم البلدية بالإفصاح عن القروض التي تحصل عليها من البنوك	17,6	48,2	17,6	11,8	4,7	3,62	**0,000
3	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات عن الديون المستحقة للغير على البلدية.	20	55,3	7,1	15,3	2,4	3,75	**0,000
4	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات عن ديون البلدية على المواطنين والجهات الأخرى المختلفة.	21,2	54,1	11,8	11,8	1,2	3,82	**0,000
	فقرات المجال جميعاً	19,7	52,9	13,8	11,2	2,4	3,76	**0,000

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

يظهر بشكل عام من نتائج جدول رقم (39) أن نسبة الموافقة على المجال بلغت (72,6%) ونسبة غير الموافقين (13,6%)، وأن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (3,76)، كما كانت قيمة الإحتمال (Sig) تساوي (0,000) وهي أصغر من (0,01) وبذلك فهي دالة إحصائياً عند ($\alpha=0,01$)، وقد زادت درجة الاستجابة لهذا المجال عن درجة الحياد.

من خلال مناقشة نتائج وتحليل جميع فقرات مجال كفاية المعلومات المحاسبية الكمية يتبين أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في البلدية تمكّن من وصف الأحداث الهامة، كما أنها تفصح عن القروض وديون الغير على البلدية وديون البلدية على الغير، ويظهر أن المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي (3,86) وهو أكبر من درجة الحياد بكثير، كما أنه أكبر متوسط حسابي في هذا المجال، ويظهر من متوسط الفقرة رقم (2) الذي تبلغ نسبته (72,4%) أنه أقل متوسط حسابي في هذا المجال كله.

المجال العاشر: كفاية المعلومات المحاسبية النوعية

تم استخدام هذا المجال للتعرف على مدى كفاية المعلومات المحاسبية النوعية، وما إذا كان النظام المحاسبي يُفصح عن معلومات نوعية ومعلومات وصفية وكمية ومالية والمعلومات المحاسبية حول أداء البلدية لمسؤولياتها تجاه المجتمع، إضافة إلى نسبة إنفاق البلدية على قطاعات الخدمات المختلفة، ولتوضيح ذلك تم القيام بإيجاد المتوسط الحسابي والنسب المئوية واختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المجال وكذلك للمجال ككل، ويظهر ذلك كما في جدول رقم (40) التالي:

جدول رقم (40) نتائج تحليل المجال الثاني "كفاية المعلومات المحاسبية النوعية"

م	البند	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	النظام المحاسبي يفصح عن معلومات نوعية فقط (سرد أو وصف للأحداث).	7	27,4	38,1	23,8	3,6	3,11	,244
2	المعلومات المُفصح عنها تحتوي على معلومات وصفية وكمية ومالية	10,6	48,2	22,4	18,8	0	3,51	,000**
3	يزود النظام المحاسبي الحالي للبلدية المستخدمين الداخليين بمعلومات عن أداء البلدية لمسؤولياتها تجاه المجتمع.	7,1	41,2	30,6	20	1,2	3,33	,002**
4	تقوم البلديات بالإفصاح عن نسبة إنفاقها على قطاعات الخدمات المختلفة.	14,1	55,3	17,6	9,4	3,5	3,67	,000**
	فقرات المجال جميعا	9,7	43,1	27,1	18	2,1	3,41	,000**

** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة $(\alpha=0,01)$.

الفقرة رقم (1) من مجال كفاية المعلومات المحاسبية النوعية تبين أن (34,4%) من أفراد العينة المبحوثين يرون أن "النظام المحاسبي يفصح عن معلومات نوعية فقط (سرد أو وصف للأحداث)"، بينما يُظهر رأي (27,4%) عدم الموافقة على ذلك، وأن متوسط الفقرة الحسابي هو (3,11)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,244) وهو أكبر من (0,05) وهو غير دال إحصائيا، كما ويمكن الاستنتاج من ذلك بأن هناك تشتت وإختلاف في آراء المحاسبين المبحوثين في البلديات فيما يتعلق بهذه الفقرة، وهذه الفقرة حصلت على أقل نسبة موافقة وأقل متوسط حسابي في هذا المجال.

يتبين من نتائج تحليل الفقرة رقم (2) أن نسبة (58,8%) من أفراد العينة يرون أن "المعلومات المُفصّل عنها تحتوي على معلومات وصفية وكمية ومالية"، بينما لا يوافقهم الرأي ما نسبته (18,8%)، والمتوسط الحسابي لها هو (3,51)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$ ، ويمكن القول أن "المعلومات المُفصّل عنها لا تحتوي على معلومات وصفية وكمية ومالية".

يتضح من تحليل الفقرة رقم (3) أن (48,3%) أفراد العينة يرون أن "النظام المحاسبي الحالي للبلدية يزود المستخدمين الداخليين بمعلومات عن أداء البلدية لمسؤولياتها تجاة المجتمع"، وأن متوسطها الحسابي هو (3,33) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة (Sig) يساوي (0,002) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$.

تُظهر الفقرة رقم (4) أن نسبة (69,4%) أفراد العينة يرون أن "تقوم البلديات بالإفصاح عن نسبة إنفاقها على قطاعات الخدمات المختلفة"، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$ ، وتعتبر هذه الفقرة صاحبة أعلى نسبة موافقة وأعلى متوسط حسابي ضمن هذا المجال.

يظهر أن نسبة الموافقين على المجال ككل (52,8%) وأن نسبة غير الموافقين هي (20,1%) أن المتوسط الحسابي لهذا المجال بلغ (3,41)، وقد زادت درجة الاستجابة لهذا المجال عن درجة الحياد وهي (3).

يتبين من نسبة الموافقة على الفقرة رقم (1) أنها متواضعة ومنخفضة جداً حيث أنها أقل درجة موافقة ضمن هذا المجال، إضافة إلى أن متوسطها هو أقل متوسط من بين متوسط فقرات هذا المجال، ومن خلال نتائج مجال كفاية المعلومات المحاسبية النوعية يتضح حسب رأي المبحوثين أنها كافية.

المجال الحادي العاشر: العلاقة بين الأساس النقدي وإِتخاذ القرارات في بلديات قطاع غزة:

يعتمد إِتخاذ القرارات في أي منشأة أو مؤسسة على ما يتوافر من معلومات تتصف الجودة والكفاية الكمية والنوعية، ويقاس هذا المجال مدى إستخدام المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي في عملية إِتخاذ القرارات لدى متخذي القرارات في بلديات قطاع غزة، ومدى مناسبتها وسهولة إِتخاذ القرارات في حال توافرها، ومدى إعتماد الإدارة عليها في حالات إِتخاذ القرارات، وكذلك المعلومات الممكن أن يوفرها الأساس النقدي للقرارات المختلفة، ومدى الثقة في القرارات المبنية على المعلومات المحاسبية ويمكن توضيح ذلك من

خلال جدول رقم (41) التالي:

أشارت نتائج الفقرة رقم (1) إلى أن نسبة (45,9%) من أفراد العينة يرون أنه "المعلومات المحاسبية للبلدية التي يوفرها النظام المحاسبي تناسب نوع القرارات التي تتخذها إدارة البلدية"، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على الفقرة (22,4%) من أفراد العينة، وأن المتوسط الحساب للفقرة هو (3,33)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,007) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$ ، ويُلاحظ أن نسبة الموافقة على الفقرة منخفضة.

الفقرة رقم (2) توضح أن (53,6%) من أفراد العينة يرون أنه "إتخاذ القرارات بناء على المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية يتم بسهولة"، بينما هناك ما نسبته (27,4%) لا يوافقون ذلك، وأنها ذات متوسط حسابي مقداره (3,33)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,006) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$.

معطيات تحليل نتائج الفقرة رقم (3) تبين أن نسبة (41,2%) يرون أنه "تعتمد إدارة البلدية بشكل دائم في إتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي"، بينما هناك نسبة (36,5%) من أفراد العينة لا يوافقون ذلك، وأن المتوسط الحسابي للفقرة يساوي (3,07) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (,356) وهو أكبر من (0,05) وهو غير دال إحصائياً.

ويُلاحظ أن درجة الموافقة على هذه الفقرة هي أقل موافقة في هذا المجال (العلاقة بين الأساس النقدي وإتخاذ القرارات)، كما أنها تقترب من نسبة غير الموافقين عليها، كما يُلاحظ أنها حصلت على أقل متوسط حسابي في هذا المجال وأن متوسطها أقل من المتوسط العام للمجال، مما يظهر بوضوح حسب آراء العينة قلة "إعتماد إدارة البلدية بشكل دائم في إتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي"، كما ويمكن الإستنتاج من ذلك بأن هناك تشتت وإختلاف في آراء أفراد العينة فيما يتعلق بهذه الفقرة.

أما على صعيد الفقرة رقم (4) من مجال قياس العلاقة بين الأساس النقدي وإتخاذ القرارات فإنه يتبين أن نسبة (50,6%) من أفراد العينة يرون أن "نظام المعلومات المحاسبي يوفر الإحصاءات اللازمة في المجالات المختلفة اللازمة لصنع القرارات"، بينما هناك ما نسبته (22,3%) لا يوافقون ذلك، وأن متوسطها يساوي (3,33)، وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,002) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$.

يظهر من نتائج الفقرة رقم (5) أن نسبة (55,3%) من أفراد العينة يرون أن "هناك ثقة في القرارات المتخذة بناءً على المعلومات المحاسبية"، وأن المتوسط الحسابي للعبارة يساوي

(3,35) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$ ، ويمكن القول أن "هناك عدم ثقة في القرارات المتخذة بناءً على المعلومات المحاسبية".

جدول رقم (41) نتائج تحليل المجال العاشر "العلاقة بين الأساس النقدي وإتخاذ القرارات"

م	البند	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %	متوسط حسابي	قيمة الإحتمال (sig)
1	المعلومات المحاسبية للبلدية التي يوفرها النظام المحاسبي تناسب نوع القرارات التي تتخذها إدارة البلدية.	11,8	34,1	31,8	20	2,4	3,33	,007**
2	إتخاذ القرارات بناءً على المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية يتم بسهولة.	9,6	44	19	25	2,4	3,33	,006**
3	تعتمد إدارة البلدية بشكل دائم في إتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.	9,4	31,8	22,4	29,4	7,1	3,07	,356
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي الإحصاءات اللازمة في المجالات المختلفة اللازمة لصنع القرارات	9,4	41,2	27,1	17,6	4,7	3,33	,002**
5	هناك ثقة في القرارات المتخذة بناءً على المعلومات المحاسبية	14,1	41,2	31,8	11,8	1,2	3,35	,000**
6	المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي تساعد في إتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد.	10,6	44,7	28,2	15,3	1,2	3,48	,000**
	فقرات المجال جميعاً	10,8	39,5	26,7	19,8	3,1	3,35	,003**

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha=0,01)$.

الفقرة رقم (6) تبين أن (55,3%) من أفراد العينة يرون أن "المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي تساعد في إتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد"، بينما هناك ما نسبته (16,5%) لا يوافقون ذلك، كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (3,48) وأن مستوى الدلالة لاختبار الإشارة يساوي (0,000) وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$ ، ويُلاحظ أن نسبة الموافقة والمتوسط الحسابي للفقرة هما الأكبر في هذا المجال.

فيما يتعلق بنسبة الموافقة على جميع فقرات هذا المجال فإنها تساوي (50,3%)، وأن نسبة غير الموافقين على هذا المجال ككل بلغت (22,9%) كما بلغ قيمة الإحتمال (Sig) (0,003) للمجال كله، وهو أصغر من (0,01) وبذلك فهو دال إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$ ، وقد زادت درجة

الاستجابة لهذا المجال عن درجة الحياد.

والخلاصة فيما يتعلق بهذا المجال وبعد مناقشة فقرات المجال السابق في مجال قياس "العلاقة بين الأساس النقدي وإتخاذ القرارات" يتبين أن المتوسط العام لهذا المجال هو الأدنى مقارنة مع المتوسط الحسابي العام لمجالات الدراسة المختلفة، وأن المعلومات المحاسبية مناسبة لإتخاذ القرارات، ولكن توجد ثقافة داخل البلديات بعدم الإعتماد على المعلومات في إتخاذ قراراتها المختلفة، أن غالبية المبحوثين من أفراد العينة يرون بأن المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق الأساس النقدي تناسب القرارات في البلدية، وان إتخاذ القرارات يتم بصورة عامة بناء على المعلومات المحاسبية، والبلدية تعتمد على المعلومات بشكل رئيسي في إتخاذها للقرارات وأن توجد ثقة كبيرة في المعلومات المحاسبية، وأن المعلومات لا تساعد على إتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد، ولن ليست بصورة كبيرة.

تحليل إجمالي المجالات الرئيسية للدراسة:

من خلال القيام بتحليل المجالات الرئيسية للدراسة وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية واختبار الإشارة، فإنه يمكن إجمال المتوسط الحسابي والنسبة المئوية لكل مجال من المجالات وأيضا لكافة المجالات مجتمعة، من خلال جدول رقم (42) تم وضع ترتيب لكل مجال حسب المتوسط الحسابي لكل مجال كما يلي:

جدول رقم (42) نتائج تحليل المجالات الرئيسية للدراسة

م	المجال	ترتيب	متوسط حسابي	%	قيمة الاحتمال
1.	مدى كفاءة الأساس النقدي في النظام المحاسبي.	8	3,41	68,2	,000**
2.	ضرورة استبدال الأساس النقدي	4	3,72	74,4	,000**
3.	قياس مدى قابلية المعلومات المحاسبية للفهم.	1	3,89	77,8	,000**
4.	قياس موثوقية المعلومات المحاسبية	2	3,82	76,4	,000**
5.	مدى ملائمة المعلومات المحاسبية.	5	3,71	74,2	,000**
6.	مدى دقة المعلومات الناتجة عن تطبيق الأساس المحاسبي	6	3,69	73,8	,000**
7.	مدى قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنة	7	3,56	71,2	,000**
8.	مدى كفاية كمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.	3	3,76	75,2	,000**
9.	مدى كفاية نوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها.	9	3,41	68,2	,000**
10.	دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المختلفة.	10	3,35	67,0	,003**
	كل المجالات		3,63	72,64	,000**

ومن خلال أستعراض نتائج كافة المتوسطات الحسابية لكافة المجالات في الجدول السابق يتضح أن المتوسط العام لكل المجالات مجتمعة هو (3,63) وبنسبة مئوية تساوي (72,64%).
أن المتوسط الحسابي للمجال "قياس مدى قابلية المعلومات المحاسبية للفهم" يحتل المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت (77.8%) وبمتوسط حسابي (3,89) وبمستوى معنوية (0,000)، وهذا يدل على الموافقة العالية للمحاسبين على تمتع المعلومات المحاسبية للبلدية بخاصية الفهم.
كما نجد أن نسبة مجال "دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المختلفة" هي أدنى نسبة تقييم من وجهة نظر المحاسبين المشاركين في الإستبانة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال (3,35) وبنسبة مئوية تساوي (67%).

المبحث الرابع

اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج

من أجل إختبار الفرضيات فقد تم إستخدام الاختبارات غير المعلمية (Nonparametric Test) حيث أن البيانات وصفية ورتبية ومفردات العينة تتبع التوزيع الغير الطبيعي، وقد تم استخدام معامل سبيرمان لإيجاد وتفسير العلاقة الارتباطية إحصائيا.

أولا: اختبار الفرضية الأولى:

توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين جودة المعلومات التي يوفرها هذا النظام.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين قابلية المعلومات التي يوفرها هذا النظام للفهم.

2. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين موثوقية المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.

3. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين ملائمة المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.

4. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين دقة المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.

5. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين قابلية المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي لإجراء المقارنة.

تم إختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال الفقرات من رقم (25-41) من إستبانة الدراسة، والتي تبين ما تتصف به المعلومات المحاسبية من جودة وبأبعادها المختلفة وهي: (القابلية للفهم، موثوقية المعلومات، ملائمة المعلومات، دقة المعلومات، إجراء المقارنات)، وذلك باستخدام معامل ارتباط سبيرمان لقياس العلاقة بين الأساس النقدي وجودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي، وقد أعطى التحليل الإحصائي عن طريق معامل ارتباط سبيرمان النتائج التالية كما هي موضحة في جدول رقم (43):

جدول رقم (43) معامل الارتباط سبيرمان بين الأساس النقدي وجودة المعلومات المحاسبية

قيمة الإحتمال sig	معامل سبيرمان	الفرضية
,002**	,310	توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (الأساس النقدي) وبين قابلية المعلومات التي يوفرها هذا النظام للفهم.
,001**	,333	توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (الأساس النقدي) وبين موثوقية المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي.
,000**	,453	توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (الأساس النقدي) وبين ملائمة المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.
,000**	,410	توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (الأساس النقدي) وبين دقة المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.
,032*	,202	توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (الأساس النقدي) وبين قابلية المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي لإجراء المقارنة.

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha=0,01$).
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha=0,05$).

ويُلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق، وجود علاقات إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير جودة المعلومات المحاسبية بكافة أبعادها المستقلة (القابلية للفهم، موثوقية المعلومات، ملائمة المعلومات، دقة المعلومات، إجراء المقارنات) وبين متغير (الأساس النقدي)، وقيمة الإحتمال (Sig) تراوحت بين (0,000) وبين (0,032) وهي دالة إحصائياً عند ($\alpha=0,01$) و ($\alpha=0,05$)، كما تراوح معامل الإرتباط للأبعاد المختلفة المستقلة مع المتغير التابع وهو (الأساس النقدي) بين (0,202 - 0,453)

فعلى صعيد الأبعاد وفيما يتعلق باختبار الفرضية الفرعية الأولى كانت هناك علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين البعد الأول من أبعاد جودة المعلومات المحاسبية وهي (القابلية

للفهم) وبين متغير (الأساس النقدي) بقيمة تساوي (0,310) عند مستوى دلالة (0,002) وهي أقل من مستوي دلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وتعتبر هذه القيمة هي ثاني أدنى علاقة ارتباطية، بعد علاقة (القابلية لإجراء المقارنات)، مما يدل على قبول الفرضية بأنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين قابلية المعلومات التي يوفرها هذا النظام للفهم.

أن إثبات هذه الفرضية يعزز تفسير ومناقشة مجال الدراسة الذي تم من خلال جدول رقم (34) والذي يناقش "قابلية المعلومات المحاسبية للفهم"، فيلاحظ أن المتوسط الحسابي للمجال (3,89) بنسبة مئوية (77,8%) وهو أكبر متوسط حسابي في كل مجالات الدراسة، وهذا يدل على تأثير الأساس النقدي على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين.

يتبين من إختبار الفرضية الفرعية الثانية أن هناك علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين البعد الثاني من أبعاد جودة المعلومات المحاسبية وهو (موثوقية المعلومات) وبين متغير (الأساس النقدي) بقيمة (0,333) عند مستوى دلالة (0,001) وهي أقل من مستوي دلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وهو يعتبر ارتباط معنوي، مما يدل على قبول الفرضية بأنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين موثوقية المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.

أكدت ذلك النتائج التي ظهرت في جدول رقم (35) والذي يتناول بالتحليل والمناقشة مجال "موثوقية المعلومات المحاسبية" إذ أن متوسط المجال هو (3,82) وبنسبة مئوية (76,4%)، ويعتبر ترتيب هذا المجال الثاني من بين مجالات الدراسة، وهذا يوضح أثر تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي على موثوقية المعلومات المحاسبية.

أشارت نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة أيضا إلى أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين بُعد (ملائمة المعلومات) وبين متغير (الأساس النقدي) بقيمة (0,453) عند مستوى دلالة (0,002) وهي أقل من مستوي دلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وهو يعتبر ارتباط معنوي، وتعتبر هذه القيمة من أعلى العلاقات الإرتباطية في هذا المجال مما يترتب عليه قبول الفرضية بأنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين ملائمة المعلومات التي يوفرها هذا النظام المحاسبي.

أما بخصوص الفرضية الفرعية الرابعة فيتبين من جدول رقم (43) السابق أن هناك علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين (دقة المعلومات) وبين (الأساس النقدي) بقيمة (0,410)

عند مستوى دلالة (0,000) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)، وتعتبر هذه القيمة من ثاني أعلى علاقة إرتباطية في هذا المجال، مما يترتب عليه قبول الفرضية.

ويتضح أن هناك علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين البُعد المستقل وهو (إجراء المقارنات) وبين المتغير التابع وهو الأساس النقدي بقيمة (0,202) عند مستوى دلالة (0,032)، وتعتبر هذه القيمة من أدنى العلاقات الإرتباطية في هذا المجال، ويعزّز هذا ما سبق من تحليل نسبة الموافقين وغير الموافقين على هذا المجال من خلال جدول رقم (38).

وبالرجوع إلى مجالات الدراسة التي تناولت جودة المعلومات بالتحليل والتي تمثلت في (القابلية للفهم، موثوقية المعلومات، ملائمة المعلومات، دقة المعلومات، إجراء المقارنات) ومن خلال الجداول السابقة (33)، (34)، (35)، (36)، (37) فإن إثبات هذه الفرضية قد عزز مناقشة وتفسير هذه المجالات.

تبين أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0,05) بين الأساس النقدي وبين جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي والناتجة عن تطبيقه والتمثلة في: القابلية للفهم و الموثوقية والملائمة والدقة و القابلية لإجراء المقارنات.

ولكن يتضح من معامل الارتباط بين الأساس النقدي والقابلية للفهم الذي بلغ (0,278) رغم أنه دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0,006) إلا أنه يظهر أن العلاقة ضعيفة، كما يتضح أن العلاقة الإرتباطية بين الأساس النقدي و موثوقيتها ضعيفة أيضاً حيث بلغت (0,293) عند مستوى دلالة (0,006).

اختبار العلاقة (الفرضية الثانية):

توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين كفاية الإفصاح في البيانات المالية، في بلديات قطاع غزة. وتنفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين كفاية كمية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها.

2. توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين كفاية نوعية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها.

تم إختبار هذه الفرضية الرئيسية من خلال العبارات من (42-49) من إستبانة الدراسة، والتي تبين ما تتصف به المعلومات المحاسبية من كفاية وبعديها (الكفاية الكمية والكفاية النوعية)، وذلك باستخدام معامل ارتباط سبيرمان لقياس العلاقة بين (الأساس النقدي) وكفاية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي وقد كانت النتائج كما هو موضح في جدول رقم (44) كالتالي:

يُلاحظ من خلال نتائج الجدول وجود علاقات إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير كفاية المعلومات المحاسبية بكافة أبعادها المستقلة (كفاية كمية المعلومات، كفاية نوعية المعلومات) وبين المتغير التابع (الأساس النقدي)، وقيمة الإحتمال (Sig) كانت (0,000) و(0,001) وبذلك فهي دالة إحصائياً عند $(\alpha=0,01)$.

جدول رقم (44) معامل الارتباط سبيرمان بين الأساس النقدي وكفاية المعلومات المحاسبية

قيمة الإحتمال sig	معامل سبيرمان	الفرضية
,000**	,358	توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (الأساس النقدي) وبين كفاية كمية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها.
,001**	,341	توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (الأساس النقدي) وبين كفاية نوعية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها.

** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $(\alpha=0,01)$.

فعلى صعيد اختبار الفرضية الفرعية الأولى، كانت هناك علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (كفاية كمية المعلومات) وبين متغير الأساس النقدي بقيمة (0,358) عند مستوى دلالة (0,000) وهو يعتبر معنوي، مما يدل على قبول الفرضية بأنه توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين كفاية كمية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها.

كما يتبين أن هناك علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (كفاية نوعية المعلومات) وبين (الأساس النقدي) بقيمة (0,341) عند مستوى دلالة (0,000) وهو يعتبر معنوي، مما يترتب عليه قبول الفرضية بأنه توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0,05)$ بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين كفاية نوعية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها.

اختبار العلاقة (الفرضية الثالثة):

توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة (الأساس النقدي) وبين إتخاذ القرارات.

تم إختبار هذه الفرضية بإستخدام معامل الإرتباط سبيرمان لقياس العلاقة بين الأساس النقدي المُطبق في النظام المحاسبي في بلديات قطاع غزة وبين عملية إتخاذ القرارات فيها، من خلال الفقرات من رقم (42-49) من إستبانة الدراسة، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في جدول رقم (45) التالي:

جدول رقم (45) معامل الارتباط سبيرمان بين الأساس النقدي وكفاية إتخاذ القرارات

الفرضية	معامل سبيرمان	قيمة الإحتمال sig
توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين (الأساس المحاسبي) المستخدم في بلديات قطاع غزة على وبين إتخاذ القرارات.	,394	** ,000

** الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha=0,01$).

يظهر من خلال تحليل نتائج الجدول السابق جدول رقم (45) أن معامل الارتباط بين الأساس النقدي واستخدام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات في بلديات قطاع غزة (0,394) إرتباط معنوي عند مستوى دلالة (0,000)، وهذا يترتب عليه قبول الفرضية وهي أنه توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين الأساس المحاسبي المستخدم في بلديات قطاع غزة على (الأساس النقدي) وبين إتخاذ القرارات.

من خلال الرجوع إلى الفقرات التي تناولت دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في البلدية وذلك من خلال جدول رقم (41) فإن ضعف العلاقة الإرتباطية يعزز نتائج تحليل فقرات هذا المجال والذي ظهر من خلال متوسط كل فقرة من فقرات المجال، حيث كانت كل فقرات المجال تساوي نسبة (67%) .

المبحث الخامس

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية للدراسة يُمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة كما يلي:

1. فيما يتعلق بملائمة الأساس النقدي للعمل المحاسبي في البلديات، خلُص الباحث إلى أن هذا الأساس لم يُعد يناسب العمل المحاسبي في البلديات حسب رأي الغالبية من المبحوثين.
2. أظهر غالبية المبحوثين رغبتهم في استبدال الأساس النقدي بالأساس النقدي المعدل.
3. فيما يتعلق بالتقارير والقوائم المالية التي يتم إعدادها في البلدية، تحتل الخلاصة الحسابية المركز الأول ثم يليها كشف أرصدة حسابات الدائنين والمدينون، ثم في المركز الثالث قائمة الموقوف المالي، وبفارق واضح عن المركز الثالث جاءت قائمة المركز المالي النقدي ثم في المركز الأخير قائمة الحساب الختامي.
4. أن أهم جهات يتم إعداد التقارير المحاسبية والمالية لها هي الجهات الحكومية مثل: وزارة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة، ثم تليها في المرتبة الثانية المجلس البلدي والإدارة، وأن أقل جهة أهمية يتم إعداد المعلومات المحاسبية لها هي المواطنين.
5. هناك مظاهر ضعف للمعلومات المحاسبية المُستخرجة من النظام المحاسبي المُطبق للأساس النقدي منها:
 - أن المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي الذي يطبق الأساس النقدي لا تعتبر ملائمة لاستخدامها في مجال الرقابة المالية بصورة فعّالة.
 - أن الأساس النقدي في النظام المحاسبي لا يسهل للبلدية الحصول على التقارير الاستثنائية بصورة كبيرة.
 - أن المعلومات المحاسبية لا تساعد متخذي القرارات في البلديات على اختلاف فئاتها في إتخاذ القرارات.
 - ضعف قابلية المعلومات المحاسبية للبلدية للمقارنة مع المعلومات المحاسبية للبلديات الأخرى.

6. هناك مظاهر ايجابية تتصف بها المعلومات المحاسبية المُستخرجة من النظام المحاسبي المُطبق للأساس النقدي منها:

- تبين من الدراسة أنه يتم عرض المعلومات المحاسبية للبلديات بطريقة مناسبة، ومرتبطة تساعد مستخدميها على فهمها بسهولة.
- المعلومات المحاسبية المُستخرجة من النظام المحاسبي واضحة وخالية من التشوية.

▪ يتم ترتيب المعلومات المحاسبية للبلديات ترتيباً جيداً.

7. تعتمد الإدارة في البلديات على المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية بصورة ضعيفة، تتناقض مع الأساليب العلمية في إتخاذ القرارات.

8. تتصف المعلومات المحاسبية في البلديات بالحيادية والموثوقية.

9. يمكن التحقق من المعلومات المحاسبية للبلديات بشكل موضوعي.

التوصيات:

وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

1. تبني تطبيق أساس محاسبي غير الأساس النقدي، وليكن الأساس النقدي المعدل كمرحلة أولى، وأن يتم تطبيقه بصورة تدريجية ومحدودة بحيث يتم البدء بالبلديات المؤهلة والأكثر جاهزية، وعندما يتم الانتهاء منها يتم الانتقال إلى مجموعة أخرى، بحيث يتم الاستفادة من تجربة المرحلة الأولى بإيجابياتها وسلبياتها، وأن هذا التبني ينعكس بآثاره الإيجابية المختلفة على المعلومات المحاسبية من ناحية الجوانب التالية:

- يعكس النفقات والإيرادات في البلديات بصورة أكثر واقعية.
- يساهم في تحديد تكلفة الخدمات التي تقدمها البلديات لمواطنيها بصورة أكثر دقة.
- المساعدة في تحقيق الرقابة بصورة أكبر على أنشطة البلدية المختلفة.
- يساهم في إعداد الموازنات وتقدير بنود نفقاتها وإيراداتها بفعالية أكبر.
- يضع صورة شاملة للبلدية من ناحية كافة الإلتزامات المترتبة على البلدية وكذلك كافة ديونها على الغير.

2. أن يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من التقارير والقوائم المالية للبلديات، والتي تلبي حاجة متخذي القرارات من المعلومات المالية وغير المالية، ويجب ألا تكتفي البلديات بإعداد التقارير النمطية والروتينية والتي تقوم بإعدادها تلبية لحاجات وزارة الحكم المحلية فقط والأخذ بعين الاعتبار حاجات الجهات المختلفة الأخرى.

3. ضرورة الإهتمام بإعداد تقارير محاسبية ومالية موجهة للمواطنين، وخاصة في ظل الإلتجاة لأن تكون المجالس البلدية منتخبة من قبل المواطنين، مما يساعد في تغيير نظرة المواطنين تجاه البلدية.

4. ضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرارات بكافة أنواعها، فالقرارات المتخذة على أسس علمية ومعلومات وبدائل يتم الإختيار من بينها أفضل بكثير من تلك التي تتخذ إرتجالاً.

5. أن تقوم البلديات بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع بلديات أخرى بإستمرار كأداة من أدوات التحليل المالي، لأن ذلك يعطي تقييم لوضع البلدية لأغراض قياس الكفاية ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من ناحية مالية وإدارية.

المراجع

أولاً: الكتب والدوريات:

1. البريدي، هادي، دمج موازنة البرامج مع موازنة البنود، جريدة الوطن، 2006(www.al-watan.com)
2. احمر، إسماعيل، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2003م.
3. احمر، إسماعيل، "أساليب تحديث النظام المحاسبي الحكومي"، جامعة الحسين بن طلال، 2006. (www.ahu.edu.jo)
4. اشتية، محمد، حباس، وأسامة، البلديات وهيئات الحكم المحلي، النشأة الوظيفية ودورها في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، المجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، 2004. (www.pnic.gov)
5. الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، ترجمة جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، الطبعة الأولى، أيلول 2002.
6. البحيسي، عصام، جودة المعلومات المحاسبية وصلاحياتها لإتخاذ القرار، مجلة المحاسب الفلسطيني، غزة، العدد الثاني عشر، 2001، ص 45.
7. البطمة، محمد، الإطار العام لتطوير النظام المحاسبي الحكومي، مجلة الإدارة العامة، الرياض، 1983، ص 225.
8. السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، تقرير التنمية البشرية، 2006، (www.pnic.gov.ps).
9. التركي، محمود، "أهمية بعض المعلومات المالية المختارة لمتخذي القرارات في عدد من الوحدات الحكومية ومدى توافرها في النظام المحاسبي الحكومي في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثاني، العدد(1)، الرياض، 1990. ص 173.
10. الجرباوي، علي، دور البلديات في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، بيروت، 1992.
11. الجندي، نشوى، ومصطفى، عزة، دراسة مشكلة تقويم الأصول الثابتة في القطاع الحكومي وأثره على محاسبة الدخل القومي بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية لكلية التجارة، فرع جامعة الأزهر للبنات، العدد الثاني عشر، 1995.
12. الحجاوي، حسام، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، الناشر نفس

المؤلف، عمان، 1999.

13. السلطة الوطنية الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، العدد التاسع والخمسون، وزارة العدل، ديوان الفتوى والتشريع، غزة، 2005، صفحة 13. 2005/9.
14. السلطة الوطنية الفلسطينية، الوقائع الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، العدد الثاني والثلاثون، وزارة العدل، ديوان الفتوى والتشريع، غزة، 2000، صفحة 109.
15. الطلحة، حامد، مفاهيم القياس المحاسبي، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 10، تشرين أول، 2002.
16. اللوزي، سليمان، فيصل، مرار، إدارة الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر، 1997.
17. اللوزي، سليمان، والقطامين، أحمد، دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن (من 1979-1989م)، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، الرياض، 1996. ص 89.
18. المبيضين، عقلة، النظام المحاسبي الحكومي وإدارته، المفاهيم والأسس والنظريات والتطبيق العملي، عمان، دار وائل، 1999، ص: ص 131.
19. الهويد، سعد، والحسين، عبد الله، المحاسبة في الأجهزة الحكومية السعودية، في المملكة العربية السعودية، الرياض، الإدارة العامة للطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة، 2005.
20. الوادي، محمود، وعزام، زكريا، مبادئ المالية العامة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.
21. الزفين، ثاني، مشروع التحول إلى أساس الإستحقاق المحاسبي، 2006، عمان، صفحة 42.
22. الشبخلي، عبد الرزاق، الإدارة المحلية، عمان، دار المسيرة للنشر، 2001، ص 17.
23. الصائغ، حنا، دراسة في تطوير الإدارة المالية العامة في الأقطار العربية (الإطار العام للمشروع)، مجلة الإدارة العامة، العدد 61، الرياض، 1989. ص 114.
24. بدوي، محمد، ونصر، عبد الوهاب، المحاسبة الحكومية والقومية، بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003.
25. بريمكاند، المحاسبة الحكومية الفعالة، ترجمة حسن باحص، مركز البحوث والدراسات الإدارية، 1999.
26. تركي، محمود، مدى الحاجة إلى تطوير التقارير المالية للوحدات الإدارية الحكومية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد 58، الرياض، 1988.
27. تصورات حول إدراج تطبيقات المحاسبة عن الموارد البشرية في الحسابات الختامية للجهاز الحكومي بدولة الكويت، 2006/12/12 (www.kwaaa.org)
28. جربوع، يوسف، التقرير والمحاسبة في المنظمات التي لا تنتمي إلى قطاع الأعمال، نشرة

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2002.
29. جربوع، يوسف، جودة المعلومات المحاسبية، مجلة المحاسب الفلسطيني، العدد 14، أكتوبر 2002.
30. جمال، لعمارة ، أساسيات الموازنة العامة، المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004. ص 161.
31. حجازي، محمد، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، الطبعة الرابعة، عمان، المكتبة الوطنية، 1998 صفحة 19.
32. الذهبي، جلييلة، أفاق استراتيجية في ضوء المتغيرات الاستراتيجية للوحدات الإقتصادية، ضرورة تطوير إعداد الموازنات، جريدة الصباح، العدد 10019، 2006/10/4، (www.alsabaah.com).
33. حسنين، عمر، المحاسبة الحكومية والقومية، الإسكندرية. مطبعة الوادي، 1997.
34. حسين، أحمد، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، النظام اليدوي، تحليل وتصميم النظم، نظام الحاسب، الإسكندرية، بدون ناشر، 1997. ص 73.
35. حلس، سالم، أهمية تطبيق النظام المالي الفلسطيني، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 65، آذار - نيسان 1999. حلس، سالم، أهمية تطبيق النظام المالي الفلسطيني، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 65، آذار - نيسان 1999.
36. حماد، أكرم ، تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، 2004.
37. حماد، أكرم، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، عمان، جبهة للنشر والتوزيع، 2005.
38. حنان، رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص 196.
39. زكي، أسامة، وأبو طالب، أحمد، أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات، الدار العربية للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر.
40. سرايا، محمد، والمليحي، فؤاد، في المحاسبة الحكومية والقومية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1986 صفحة 38.
41. شرف، حسين، نظرية المحاسبة الحكومية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1973.
42. عابد، نواف، محاضرات في المحاسبة الحكومية، جامعة الأزهر بغزة، 1999.
43. عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي، والتنمية المحلية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001.
44. عبد العاطي، صلاح، الحكم المحلي والهيئات المحلية في فلسطين، الحوار المتمدن، العدد

1315، 2005/9/12، (www.rezgar.com).

45. عبد الكريم، نصر، نظامي المحاسبة والموازنات الموحدتين للهيئات المحلية، 2005.
46. عثمان، الأميرة، وسليمان، محمود، أنظمة محاسبية متخصصة، فروع، بنوك تجارية، مستشفيات، وحدات حكومية، الإسكندرية، مطبعة الانتصار، 2001 صفحة 213.
47. عثمان، الأميرة، وسرايا، محمد، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمنشآت المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995 ص 58.
48. غنيم، ماهر، دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة بفلسطين، (أطروحة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، 2004.
49. مكي، عبد الناصر، دور مؤسسات الحكم المحلي في السلطة الوطنية الفلسطينية والإشكاليات والمعوقات التي تواجهها وكيفية التعامل معها، مؤسسة فريديش ناومان، 2003.
50. هلال، محمد، المحاسبة الحكومية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002.
51. وزارة الحكم المحلي، مجالس الخدمات المشتركة للتخطيط والتطوير، واقع وطموحات، 2004.
52. وزارة الحكم المحلي، دراسة استطلاعية حول "تصنيف الهيئات المحلية الفلسطينية"، الإدارة العامة للتطوير والبحث والدراسات، 2005. ص 70.
53. قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية. المادة رقم (3).
54. قانون رقم (7) لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية. مادة رقم (1).
55. قانون هيئة الرقابة العامة، رقم (17) للعام 1995، مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد الحادي عشر، فبراير 1996م.
56. كمال، حسن، المحاسبة الحكومية، دراسة نظرية وعلمية، عين شمس، بدون ناشر، 1986.
57. كوشك، طارق، موازنة البنود تهدر الموارد المتاحة وتفاقم مشكلة الدين العام، عكاظ، العدد 937، 1424/11/18هـ.

المراجع الأجنبية:

1. Williams, Jan, Haka, Susan, Bettner, mark, financial & managerial accounting, the basis for business decisions, Boston, mcgaw-hill-2005.
2. Short, Daniel & Welch, Glenn, fundamentals of financial accounting, sixth edition, Irwin, 1990.
3. Engstrom, john, hay, Leon, essentials of accounting for governmental and not –for- profit organizations, fourth edition, 1996, p 14.

الملاحق

الرقم: _____

التاريخ: _____



الجامعة الإسلامية - غزة
كلية الدراسات العليا
قسم المحاسبة والتمويل

استبيان حول

أثر تطبيق المبدأ النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لبلديات
قطاع غزة في فلسطين

السادة المحترمين:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد

يسعى الباحث في هذه الإستبانة إلى معرفة "أثر تطبيق المبدأ النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لبلديات قطاع غزة في فلسطين"

إن تعاونكم من أجل إنجاح الدراسة هو دعم للبحث العلمي في فلسطين، إن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف يتم التعامل معها بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم

الباحث

فريد منصور سليم

برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل

كلية التجارة/ الجامعة الإسلامية

غزة - فلسطين

أولاً: الأسئلة الشخصية:

ضع إشارة (x) أمام الفقرات التالية حسب ما تراه مناسباً:

1. العمر: _____ سنة

2. الجنس:

ذكر أنثى

3. المؤهل العلمي :

دبلوم بكالوريوس ماجستير فما فوق أخرى حدّد _____

4. التخصص العلمي:

محاسبة إدارة أعمال اقتصاد أخرى حدّد _____

5. المسمى الوظيفي:

مدير رئيس قسم رئيس شعبة محاسب

6. عدد سنوات الخبرة في مجال العمل المحاسبي والمالي في البلدية _____ سنة.

7. البلدية التي أعمل بها تصنف:

بلدية A بلدية B بلدية C بلدية D

8. المحافظة:

الشمال غزة دير البلح خان يونس رفح

ثانياً: معلومات عن المبدأ النقدي والمعلومات المحاسبية:

9. هل تعدون تقارير وقوائم مالية في البلدية: نعم لا

10. وإذا كانت الإجابة نعم فما هي؟ (يمكن إختيار أكثر من إجابة)

قائمة الحساب الختامي.

قائمة المركز المالي (الميزانية الفعلية)

قائمة الموقف المالي (قائمة الإيرادات والمصروفات)

الخلاصة الحسابية أو كشف الحسبة (ويشمل إجمالي الإيرادات والنفقات والامانات والسلفيات وأرصدة النقد)

كشف أرصدة حسابات الدائنين والمدينون.

11. وما فترة دوريتها؟ (يمكن إختيار أكثر من إجابة)

شهرية فصلية نصف سنوية سنوية

م	البند	عالي جدا	عالي	متوسطة	ضعيفة	ضعيف جدا
1	القوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي المُطبق للأساس النقدي تعكس المركز المالي بصورة كبيرة للبلدية.					
2	الأساس النقدي يلائم العمل المحاسبي في البلدية					
3	يساعد الأساس النقدي نظام البلدية المحاسبي في توفير معلومات محاسبية تستخدم في الرقابة المالية .					
4	يسهل الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية الحصول على التقارير العادية.					
5	يسهل الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية الحصول على التقارير الاستثنائية.					
6	يسهل الأساس النقدي في النظام المحاسبي للبلدية توفير معلومات محاسبية تساعد مدراء البلدية في إتخاذ القرارات.					

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7	هناك ضرورة لإستبدال الأساس النقدي بأساس آخر					

8. إذا كنت تؤيد ذلك حدد الأساس المحاسبي الأساس النقدي المعدل أساس الإستحقاق

إعداد القوائم المالية في بلديتكم يتم بغرض تلبية حاجات المستخدمين التاليين:

م	البند	مهم جدا	مهم	متوسطة	ضعيفة	غير مهمة
1	المجلس البلدي والإدارات المختلفة في البلدية.					
2	المواطنين والمكلفين.					
3	المقرضين والدائنين والمانحين.					
4	جهات حكومية مختلفة مثل وزارة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة.					
5	الدارسين والباحثين ووسائل الإعلام.					

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم عرض المعلومات المحاسبية للبلدية بشكل مناسب يساعد المستخدمين ذوي العلاقة على استيعابها.					
2	المعلومات المحاسبية للبلدية التي يستخرجها النظام المحاسبي واضحة وخالية من التشوية ويمكن فهمها بسهولة.					
3	تأتي المعلومات المحاسبية للبلدية التي يحتاجها المستخدم مرتبة ترتيبا جيدا منظما.					
4	المعلومات المحاسبية للبلدية تتسم بالمصادقية عالية.					
5	تتسم المعلومات المحاسبية للبلدية بالحيادية.					
6	تتسم المعلومات المحاسبية للبلدية بالقابلية للتحقق منها بشكل موضوعي.					
7	يعطي النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية تساعد الجهة المختصة في البلدية على تحديد الأموال الواجب صرفها.					
8	يتم تحديث المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي في البلدية					
9	النظام المحاسبي للبلدية يظهر بوضوح حقيقة الوضع الحالي للبلدية.					
10	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية تاريخية.					
11	يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية للبلديات في الوقت المناسب لها					
12	لا توجد أخطاء وتناقضات في التقارير والقوائم المالية المستخرجة من النظام المحاسبي الحالي للبلدية.					
13	يوفر النظام الحالي للبلدية معلومات محاسبية وافية دقيقة.					
14	تحتوي تقارير النظام المحاسبي للبلدية على معلومات غير مكررة					
15	محتوى التقارير المحاسبية للبلدية مقبول من الأطراف المستفيدة حيث تحقق رغباتهم					
16	يمكن إجراء المقارنات بين سنة وأخرى للمعلومات المحاسبية لنفس البلدية.					
17	يمكن عقد المقارنات للمعلومات المحاسبية بين البلدية والبلديات الأخرى.					

م	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تمكّن معلومات النظام المحاسبي من وصف الأحداث الهامة التي مرت على البلدية خلال السنة المالية.					
2	تقوم البلدية بالإفصاح عن القروض التي تحصل عليها من البنوك.					
3	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات عن الديون المستحقة للغير على البلدية.					
4	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات عن ديون البلدية على المواطنين والجهات الأخرى المختلفة.					
5	النظام المحاسبي يفصح عن معلومات نوعية فقط (سرد أو وصف للأحداث).					
6	المعلومات المفصّل عنها تحتوي على معلومات وصفية وكمية ومالية					
7	يزود النظام المحاسبي الحالي للبلدية المستخدمين الداخليين بمعلومات عن أداء البلدية لمسؤولياتها تجاه المجتمع.					
8	تقوم البلديات بالإفصاح عن نسبة إنفاقها على قطاعات الخدمات المختلفة.					
1	المعلومات المحاسبية للبلدية التي يوفرها النظام المحاسبي تناسب نوع القرارات التي تتخذها إدارة البلدية.					
2	إتخاذ القرارات بناءاً على المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية يتم بسهولة.					
3	تعتمد إدارة البلدية بشكل دائم في إتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.					
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبي الإحصاءات اللازمة في المجالات المختلفة اللازمة لصنع القرارات					
5	هناك ثقة في القرارات المتخذة بناءاً على المعلومات المحاسبية					
6	المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي تساعد في إتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد.					

